هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
الدورة الثالثة
روما، 2-3 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: بناء القدرة الريفية على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا

الوثيقة: IFAD13/3/R.2

بند جدول الأعمال: 3

التاريخ: 18 سبتمبر/أيلول 2023

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

مراجع مفيدة: الصندوق في منتصف فترة التجديد الثاني عشر للموارد (IFAD13/1/R.2/Rev.1)؛ توجهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (IFAD13/1/R.6/Rev.1)؛ نموذج العمل والإطار المالي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (IFAD13/2/R.2).

جدول المحتويات

موجز تنفيذي **iii**

مقدمة **1**

أولا - السياق **3**

ثانيا - التوجه الاستراتيجي للصندوق والمزايا التي يعرضها **5**

ثالثا - التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: بناء سبل عيش ونظم غذائية ريفية قادرة على الصمود **8**

ألف - تعزيز التركيز على السياقات الهشة 9

باء - الاستثمار في قدرة صغار المنتجين على الصمود في وجه تغير المناخ والتنوع البيولوجي 11

جيم - زيادة المشاركة مع القطاع الخاص 16

دال - ضمان الشمولية لعدم ترك أحد يتخلف عن الركب 19

رابعا - إحداث أثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة **24**

ألف - برنامج قطري متكامل 24

باء - الإدارة التكيفية 26

جيم - تعزيز استدامة الاستثمارات وإمكانية توسيع نطاقها 28

خامسا- تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية **33**

سادسا- تجميع تمويل التنمية وزيادته **36**

ألف- السيناريوهات المالية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وأثره 40

سابعا- الإبلاغ عن النتائج والتقدم المحرز في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق **49**

ثامنا- ترتيبات استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق **50**

تاسعا- التوصية **51**

الملاحق

مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق 52

إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (2025-2027) 56

تخضع الملاحق التالية للتجهيز اللغوي وستصدر بجميع اللغات الرسمية للصندوق في أقرب وقت ممكن

Private Sector Financing Programme: Funding model and implementation arrangements 80

IFAD's updated approach to engagement in fragile situations 92

Terms and conditions of concessional partner loans 112

Technical note on early encashment of core replenishment contributions 113

Additional climate contributions 116

Exchange rates for IFAD13 117

Draft Resolution on the Thirteenth Replenishment of IFAD's Resources 118

Pledging guidelines and Members' contribution pledges to IFAD13 119

موجز تنفيذي

-1 يأتي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في لحظة حاسمة. والعالم على شفا حالة طوارئ عالمية ويتراجع تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 بسرعة. ووصل الجوع والفقر إلى مستويات غير مقبولة، وأصبحت آثار تغير المناخ كارثية على نحو متزايد. وتتزايد الهجرة القسرية وعدم الاستقرار والنزاع، ولا سيما في المناطق الضعيفة بالفعل. وتعد المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة وصغار المنتجين في البلدان النامية من بين الأكثر تضررا من هذه الأزمات، ولكن عليهم أن يؤدوا دورا رئيسيا في بناء مستقبل قادر على الصمود. ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحويل المناطق الريفية والنظم الغذائية، يجب توسيع نطاق الاستثمارات في السكان الريفيين بشكل كبير.

-2 واجتمع أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق خلال عام 2023 للاتفاق على الأولويات والأهداف لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (2025-2027). وبالنظر إلى السياق العالمي، اتفق المندوبون على الحاجة إلى الاستثمار في حلول طموحة ودائمة للاستجابة للأزمة الحالية وبناء قدرة السكان الريفيين على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا للجميع. [ودعم المندوبون دعوة الصندوق للحصول على 2 مليار دولار أمريكي في شكل تمويل جديد لدعم برنامج عمل لا يقل عن 10 مليارات دولار أمريكي، وشجعوا جميع الدول الأعضاء في الصندوق على تقديم دعم قوي لعملية هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيُمكّن تحقيق هذه الأهداف الصندوق من العمل من أجل مضاعفة أثره بحلول عام 2030 وتحسين المداخيل والإنتاج والأمن الغذائي والقدرة على الصمود لأكثر من 100 مليون شخص.] وأيد المندوبون تقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والرسائل الرئيسية الواردة في هذا الموجز التنفيذي.

السكان الريفيون في مركز الاهتمام

-3 يعيش ما يقرب من نصف سكان العالم في المناطق الريفية في البلدان النامية. وهذه المناطق، حيث الجوع والفقر أكثر رسوخا، هي موطن لأكثر من 80 في المائة من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في العالم.[1] ويتأثر السكان الريفيون وصغار المنتجين بدرجة أكبر بتغير المناخ والنزاع وهم أكثر عرضة للاستبعاد من الحصول على التمويل. وهم أكثر عرضة للصدمات وعدم الاستقرار والهجرة القسرية.[2] وينطبق ذلك بشكل خاص على الفئات المهمشة: أكثر من نصف الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية تعولها امرأة؛[3] ويقطن في المناطق الريفية ما يقرب من 500 مليون شاب[4] والعديد من الشعوب الأصلية في العالم الذين يزيد عددهم عن 470 مليونا.[5]

-4 وهؤلاء السكان الريفيون هم من صغار المنتجين الذين يعتمدون على المزارع الصغيرة للحصول على مداخيلهم وقوتهم. وهم مهمون للأمن الغذائي والاستقرار المحليين ويساهمون مساهمة كبيرة في إطعام العالم. فهم ينتجون ما يصل إلى 70 في المائة من الأغذية المستهلكة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.[6]

-5 وسيكون التوسيع الكبير في نطاق الاستثمارات الشاملة والمستدامة في الزراعة تحويليا، وسيساعد على إعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح. ويعد الاستثمار في الزراعة أكثر فعالية مرتين إلى ثلاث مرات

[1] الصندوق، تقرير التنمية الريفية: تحويل النظم الغذائية من أجل الازدهار الريفي، 2021.
[2] الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2022.
[3] بيانات من تقييمات الأثر في الصندوق المضطلع بها بين عامي 2019 و2021.
[4] الصندوق، تقرير التنمية الريفية: خلق الفرص للشباب الريفي، 2019.
[5] منظمة العمل الدولية، 2019. تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية: نحو مستقبل شامل ومستدام وعادل.
[6] انظر الحاشية 1.

في الحد من الفقر مقارنة بالقطاعات الأخرى.[7] وبفضل الاستثمارات، يزيد الإنتاج ويتنوع ويتكيف مع المناخ المتغير. ويتوافر غذاء أكثر وافضل، وتتحسن مداخيل كل من هم على طول سلسلة القيمة. ومع توفر الأمن الغذائي وخيارات سبل العيش، ينخفض الضغط الذي يدفع الناس إلى الهجرة وإلى عدم الاستقرار، بينما تزداد القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وهذا هو السبب في أن القدرة الريفية على الصمود تمثل نقطة تحول للجوع والفقر والمناخ.

حان الآن وقت العمل

6- على الرغم من هذه الإمكانات، فقد استمر نقص الاستثمار في السكان والمنتجين الريفيين منذ عقود. والمساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة راكدة عند مستوى يقل كثيرا عما هو مطلوب،[8] والتمويل المناخي الموجه إلى الزراعة الصغيرة يبلغ بالكاد 2 في المائة من الإجمالي.[9] وقد أصبحت العواقب وخيمة.

7- وعانى أكثر من 780 مليون شخص في العالم من الجوع في عام 2022، ومنذ عام 2021 فقط، زاد عدد الأشخاص الذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي الحاد بنسبة 34 في المائة. وفي أفريقيا، يواجه حوالي 20 في المائة من السكان الجوع. وتتفاقم مثل هذه الأرقام بسبب الآثار العالمية للحرب في أوكرانيا، والتعافي البطيء من جائحة كوفيد-19، واستمرار أوجه عدم المساواة، والآثار الشديدة المتزايدة لتغير المناخ. وفي ظل الاتجاهات الحالية، من المرجح في عام 2030 أن يظل 575 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع وأن يظل 670 مليون شخص يواجهون الجوع.[10] والتوقعات بشأن المناخ مقلقة بنفس القدر. فقبل عام 2030، من المتوقع أن يصل ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى العتبة الحرجة البالغة 1.5 درجة، مما سيكون له آثار شديدة ولا رجعة فيها على إنتاج الأغذية والحصول عليها.[11]

8- ولمعالجة هذا الأمر، هناك حاجة إلى ما بين 300 و400 مليار دولار أمريكي سنويا حتى عام 2030 لتحويل النظم الغذائية.[12] ويجعل الدين العام وضعف النمو الاقتصادي والضغوط المالية المتزايدة من الصعب تحقيق هذه الأرقام في العديد من البلدان النامية.[13] ومع ذلك، يجب الموازنة بين تمويل الاستجابة للطوارئ في مواجهة الأزمات المتكررة والاستثمارات في الحلول المتوسطة والطويلة الأجل، لأن كل دولار يُستثمر في القدرة على الصمود الآن يمكن أن يوفر ما يصل إلى 10 دولارات أمريكية من المساعدات الطارئة في المستقبل.[14] ويكتسي ذلك أهمية خاصة في السياقات الهشة والأوضاع المعرضة للصدمات الاقتصادية أو المناخية المنتظمة، والنزاعات والكوارث الطبيعية.[15]

الصندوق يقدم الحلول

9- تأسس الصندوق في أعقاب أزمتي الغذاء والطاقة العالميتين في سبعينات القرن الماضي، بهدف معالجة الأسباب الجذرية للفقر وانعدام الأمن الغذائي. ويستثمر الصندوق في السكان الريفيين، ويحسن الإنتاج الغذائي

---

[7] انظر: Luc Christiaensen, Lionel Demery and Jesper Kuhl, "The (evolving) role of agriculture in poverty reduction—An empirical perspective", Journal of Development Economics, Volume 96, Issue 2, 2011, Pages 239-254, ISSN 0304-3878, https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2010.10.006.

[8] انظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وأداة تتبع الجهات المانحة.

[9] الصندوق، التمويل المناخي لتعزيز النظم الغذائية: فرصة للصندوق (الوثيقة EB 2022/137/R.2).

[10] التقرير المرحلي عن أهداف التنمية المستدامة لعام 2023 وحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023.

[11] انظر The Conversation.

[12] البنك الدولي، هيكلية تمويل الأغذية: تمويل نظام غذائي صحي ومنصف ومستدام، سبتمبر/أيلول 2021.

[13] المرجع نفسه.

[14] اللجنة العالمية للتكيف في عام 2019: التكيف الآن: دعوة عالمية للقيادة بشأن القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.

[15] Paul Corral et al., 2020. Fragility and Conflict: On the Front Lines of the Fight against Poverty (Washington, D.C.: World Bank).

والنظم الغذائية ومستويات التغذية في أفقر المجتمعات المحلية. ويؤدي ذلك إلى بناء القدرة على الصمود، وحماية الكوكب، وإنشاء سبل عيش من أجل غد جديد وأفضل.

10- والصندوق أساسي في تمويل التنمية الريفية. وتُستثمر نسبة مائة في المائة من تمويل الصندوق في النظم الغذائية الريفية والسكان الريفيين الأكثر ضعفا. وهو الوكالة المتخصصة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة والمؤسسة المالية الدولية المكرسة حصريا لتحويل الزراعة والاقتصادات الريفية. والأهم من ذلك أن الصندوق يحتل مكانة متميزة باعتباره ثاني أكبر مستثمر متعدد الأطراف في العالم في مجال الأغذية والزراعة. وهو يصل إلى عشرات الملايين من السكان الريفيين من خلال برنامج عمل يزيد عن 20 مليار دولار أمريكي، يجمع بين تمويل الصندوق والتمويل المشترك. وأكثر من 50 في المائة من أنشطته في أفريقيا.

11- والصندوق يعني استخداما فعالا للموارد. فقد حول، منذ عام 1977، كل دولار من المساهمات الأساسية الواردة من الدول الأعضاء إلى ستة دولارات من الاستثمارات في المناطق الريفية. وتصنيفه الائتماني +AA يعني أنه يستطيع تنفيذ نماذج تمويل مبتكرة وإشراك القطاع الخاص وتوسيع نطاق التمويل غير المستغل بخلاف ذلك. وهو إحدى وكالات الأمم المتحدة الوحيدة التي تعمل في الأسواق الرأسمالية، ويتجلى ذلك في طرحه لأكبر إصدار خاص في يونيو/حزيران 2023.

12- والصندوق فعال في عمله. وتقر التقييمات الخارجية بقدرة الصندوق التنظيمية. وصنف تقييم مركز التنمية العالمية لجودة المساعدة الإنمائية الرسمية[16] الصندوق على أنه أكثر المنظمات الإنمائية المتعددة الأطراف فعالية وكفاءة على الصعيد العالمي في عام 2021. وخلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وحدها، أدت العمليات التي يمولها الصندوق إلى زيادة مداخيل أكثر من 77 مليون شخص من السكان الريفيين، وزيادة وصول 64 مليون إلى الأسواق، وزيادة قدرة 38 مليون على الصمود. ويُعترف بأثره ونتائجه على نطاق واسع، بما في ذلك مؤخرا في مؤتمر القمة من أجل ميثاق تمويل عالمي جديد في باريس[17] وبيان عمل مجموعة الدول السبع في هيروشيما.[18]

13- ويكمن جوهر نجاح الصندوق في نهجه الذي يتمحور حول الإنسان. ويستثمر الصندوق في السكان الريفيين، ويقيم شراكات مع صغار المنتجين والنساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المهمشة الأخرى. وهو يبني ثقة قوية مع المجتمعات المحلية والحكومات والشركاء الدوليين - بما في ذلك العمل على نحو وثيق مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتتجلى بوضوح الثقة التي تضعها الدول الأعضاء النامية في الصندوق: فقد ساهم ما يقرب من 90 بلدا من بلدان القائمة جيم طواعية في آخر تجديد لموارده.

تغيير حياة 100 مليون شخص

14- بدون تغيير كبير في كيفية توجيه التمويل، ستكون الآفاق العالمية بشأن الفقر والجوع والمناخ قاتمة. والحلول موجودة، ولكنها تتطلب توسيع نطاق التمويل. وتعد مساهمات الدول الأعضاء المتزايدة حجر الأساس في قدرة الصندوق على الريادة في تحويل النظم الغذائية المحلية والاستثمار في قدرة السكان الريفيين على الصمود. وبالنسبة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يدعو الصندوق الدول الأعضاء فيه إلى اتخاذ هذه الخطوة.

15- وسيهدف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى تنفيذ برنامج عمل لا يقل عن 10 مليارات دولار أمريكي وإحداث أثر كبير على أكثر من 100 مليون من السكان الريفيين الفقراء. ويمكن تحقيق ذلك من خلال 2 مليار دولار أمريكي في شكل تمويل جديد لتجديد الموارد (بما في ذلك المساهمات الأساسية، والمساهمات المناخية

[16] مركز التنمية العالمية، 2021. جودة المساعدة الإنمائية الرسمية.
[17] بيان مشترك صادر عن فرنسا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
[18] بيان عمل هيروشيما من أجل أمن غذائي عالمي قادر على الصمود.

الإضافية وقروض الشركاء الميسّرة من الدول الأعضاء)، مما يمكّن الصندوق من تقديم ما يقرب من 4 مليارات دولار أمريكي في شكل تمويل جديد من الصندوق، وتعبئة 6 مليارات دولار أمريكي أخرى في شكل تمويل مشترك محلي ودولي - وهو عائد قوي على الاستثمار للدول الأعضاء.

16- وهذه استجابة طموحة للدعوات الموجهة إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية لاتخاذ إجراءات تركز على توفير المزيد من الموارد التيسيرية للبلدان الأشد فقرا ومعاناة من حالة المديونية الحرجة. وسيعمل الصندوق على ضمان وصول مساهمات الأعضاء إلى أفقر البلدان من خلال إتاحة 45 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل.

17- وهذا المستوى من الطموح يعني أن يبذل الصندوق المزيد مما يفعله على أفضل وجه، ويعطي الأولوية للتحديات والفرص الرئيسية للوفاء بمهمته ودوره كمنظمة إنمائية. ويهدف نموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى الوفاء بالمهمة الأساسية للصندوق، بما في ذلك تمكين النساء والشباب الريفيين، وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، مع تعزيز عمله في ثلاثة مجالات ذات أولوية وهي: الهشاشة وتغير المناخ والتنوع البيولوجي، والاستفادة من القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويرد أدناه موجز للإجراءات ذات الأولوية في هذه المجالات.

بناء القدرة على الصمود في السياقات الهشة

18- إن العالم يزداد هشاشة، ويجب إيجاد طرق لمواجهة عدم الاستقرار والنزاع والنزوح مع التركيز على القدرة المحلية على الصمود. ومن خلال التدخلات المستهدفة، يمكّن الصندوق المجتمعات المحلية الريفية في المناطق الهشة، ويخلق سبل عيش مستدامة ومسارات للنمو الاقتصادي. ومن خلال العمل مع المجتمعات المحلية وتعزيز المؤسسات الريفية، يعالج الصندوق الأسباب الجذرية للهشاشة ويعزز الملكية المحلية. ويكمن جوهر استراتيجية الصندوق في اعتماد البرمجة المرنة في البيئات الهشة، وتقديم دعم مخصص للمجتمعات المحلية الريفية. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيزيد الصندوق تخصيص الموارد الأساسية المخصصة للأوضاع الهشة[19] من 25 في المائة إلى 30 في المائة على الأقل.

19- وسيشمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أيضا تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الإنسانية ومنظمات بناء السلام والمؤسسات المالية الدولية، وزيادة مرونة البرمجة، وزيادة الدعم التشغيلي (بما في ذلك الأدوات الرقمية)، وإجراء تقييمات أكثر تعمقا لفهم أبعاد الهشاشة في كل وضع.

إعطاء الأولوية للزراعة والتنوع البيولوجي القادرين على الصمود في وجه تغير المناخ

20- يجب أن تعالج حلول الجوع والفقر مسألتي التغير السريع في المناخ والفقدان السريع بلتنوع البيولوجي. وسيكثف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الدعم المقدم للزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والاستدامة البيئية، وإدارة التنوع البيولوجي. وسيؤدي ذلك إلى زيادة قدرة صغار المنتجين والمجتمعات المحلية الريفية ونظمهم الغذائية المحلية على الصمود. وسيحقق الصندوق ذلك عن طريق زيادة ميزانيته التي تستهدف الأنشطة المناخية التي يجري تتبعها في البرامج التي يمولها الصندوق من 40 في المائة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، إلى 45 في المائة على الأقل في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.[20] وسيؤدي ذلك إلى توسيع نطاق عمل الصندوق الرائد في مجال التكيف مع تغير المناخ وتوسيع

[19] سيُقاس ذلك على أساس قائمة البنك الدولي للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة ونزاعات. انظر البنك الدولي. "بيانات إجمالي عدد السكان في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع". *بيانات البنك الدولي*، البنك الدولي، 2021، متاحة هنا؛ ومختبر البيانات العالمية. *ساعة الفقر العالمية*. الصندوق والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، 2021.

[20] استنادا إلى منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وباستخدام معالم ريو، تكون حصة التمويل المناخي في برامج الصندوق أعلى بكثير.

نطاق ابتكاراته التقنية والمالية المصممة خصيصا للاقتصادات الريفية، بدعم من استراتيجية متكاملة جديدة للمناخ والبيئة والتنوع البيولوجي.

21- وفي التجديد الثالث عشر لموارده، سيطلق الصندوق أيضا مساهمات مناخية إضافية لتعزيز القدرة على التنبؤ بالتمويل المناخي وإدماجه في برامج الصندوق. وستساعد المساهمات المناخية الإضافية في تقديم تمويل مناخي أكثر طموحا ويمكن التنبؤ به للمناطق الريفية وزيادة التمويل المناخي بشروط تيسيرية للغاية للبلدان المنخفضة الدخل، مع التكامل التام مع برنامج الإقراض الأوسع للصندوق حيث يجري تعميم المناخ بشكل كامل. وسيستمر برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة كجزء لا يتجزأ من عرض التمويل المناخي الذي يقدمه الصندوق، حيث يوفر آلية مرنة لتقديم التمويل المناخي المستهدف، وتعزيز الابتكار وزيادة أوجه التآزر مع تمويل الصندوق الأساسي للمناخ.

إشراك القطاع الخاص لتمكين صغار المزارعين

22- إن القطاع الخاص المحلي والدولي جزء لا يتجزأ من سد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة. وبالنسبة لصغار المزارعين، يعد استثمار القطاع الخاص شريان حياة يوفر الوصول إلى رأس المال وفرص العمل والتكنولوجيا والأسواق. وسيقوم الصندوق في التجديد الثالث عشر لموارده بتحديث استراتيجيته للانخراط مع القطاع الخاص وسيُنشئ نموذج تمويل جديدا لبرنامج تمويل القطاع الخاص. وباستخدام قائمة موازنته، سيتمكن الصندوق من توجيه وتعبئة استثمارات خاصة إضافية وخدمات مالية للمناطق الريفية المحرومة. وستكون العمليات غير السيادية للقطاع الخاص أكثر تكاملا مع الاستثمارات السيادية للصندوق لإيجاد طرق جديدة لتعبئة استثمارات القطاع الخاص المحلية والدولية الموجهة إلى السكان الريفيين. وعن طريق تخفيف مخاطر الاستثمارات وتهيئة بيئة تمكينية، سيتمكن الصندوق من تعزيز المزيد من الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع شركات الأغذية الزراعية ورواد الأعمال.

التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: يوم جديد

23- يمثل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق فرصة للصندوق ليتولى القيادة في ضمان قيام النظام المالي الدولي بتوفير القدرة على الصمود الريفي ومستقبل آمن غذائيا.

24- وبالاستفادة من هذه المنصة القوية، والبناء على برنامج العمل العالمي الجاري، سيُترجم التجديد القوي للموارد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى حصول أكثر من 100 مليون من النساء والرجال والشباب والفئات المهمشة في المناطق الريفية على دخل ووظائف أفضل. وهذا يعني إنتاج المزيد من الأغذية وتجهيزها ووصولها إلى الأسواق محليا، بطرق تحمي الكوكب حيث يستفيد أكثر من 80 مليون من السكان الريفيين من زيادة الإنتاجية والوصول إلى الأسواق. وهذا يعني أن يصبح حوالي 50 مليون من السكان الريفيين أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. فالاستثمار في السكان الريفيين الآن، من خلال قنوات فعالة مثل الصندوق، هو الطريق إلى غد جديد وأفضل لسنوات قادمة.

الجدول 1

موجز الالتزامات والأهداف الرئيسية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

الموضوع/المجال	***التزامات وأهداف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق***
الأثر[21]	103 ملايين شخص يزداد دخلهم 83 مليون شخص يزداد إنتاجهم 86 مليون شخص يزداد وصولهم إلى الأسواق 51 مليون شخص يتمتعون بقدر أكبر من القدرة على الصمود 5 ملايين شخص يحصلون على تغذية محسنة 78 مليون شخص يتمتعون بأمن غذائي محسن 61 مليون شخص يعيشون في أسر تحسّن فيها تمكين المرأة
العمليات	التأكد من أن ما لا يقل عن 10 مشروعات جديدة تشمل الشعوب الأصلية كمجموعة مستهدفة ذات أولوية وأن خمسة مشروعات جديدة على الأقل تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة ذات أولوية التأكد من أن 35 في المائة من المشروعات السيادية في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تؤدي إلى إحداث تغيير إيجابي في القواعد والعلاقات الجنسانية؛ وأن 60 في المائة من المشروعات السيادية في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مراعية للتغذية؛ وأن 60 في المائة من المشروعات السيادية في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مراعية للشباب ضمان استشارة منظمات المزارعين والشعوب الأصلية والشباب عند صياغة استراتيجيات الصندوق وسياساته التشغيلية ذات الصلة ربط 100 في المائة من المشروعات الاستثمارية السيادية وغير السيادية الجديدة بأهداف السياسات ذات الصلة على المستوى القطري والعمل السياساتي الداعم الذي يضطلع به الصندوق يشتمل ما لا يقل عن 25 مشروعا على مبادرات جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ ويدمج ما لا يقل عن 20 مشروعا نُهجا مبتكرة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية أو الزراعة الرقمية أن تكون 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة (1) متوافقة مع مسارات تحويل النظم الغذائية المعتمدة على المستوى الوطني حيثما وجدت؛ (2) تحدد فرصا للقطاع الخاص؛ (3) تتواءم مع استراتيجيات التنمية الوطنية والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي استخدام ما لا يقل عن 10 في المائة من المشروعات الجديدة للنُهج البرامجية المتعددة المراحل توحيد الحافظة عن طريق خفض عدد المشروعات الاستثمارية السيادية الجارية إلى حوالي 200 مشروع
التمويل وتخصيص الموارد	زيادة نسبة الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل من 40 في المائة إلى 45 في المائة زيادة نسبة التمويل المناخي في برنامج القروض والمنح من 40 في المائة إلى 45 في المائة على الأقل زيادة تعبئة موارد التمويل المشترك إلى 1.6:1 زيادة نسبة الموارد الأساسية المخصصة للبلدان المتأثرة بالهشاشة والنزاع من 25 في المائة إلى 30 في المائة على الأقل ترسيخ المساهمات المناخية الإضافية كأداة جديدة لتعبئة التمويل المناخي والاستفادة منه
الاستراتيجيات/ السياسات/النُهج	تقديم استراتيجية موحدة بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي إلى المجلس التنفيذي، والتخطيط لخارطة طريق لمواءمة الصندوق مع اتفاق باريس تقديم إطار استراتيجي محدث إلى المجلس التنفيذي تقديم استراتيجية محدثة بشأن الانخراط مع القطاع وإطار لتنفيذ طرائق تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص الجديدة إلى المجلس التنفيذي.

[21] التوقعات قائمة على السيناريو جيم.

مقدمة

1- أنشأ مجلس محافظي الصندوق، في دورته السادسة والأربعين المنعقدة في فبراير/شباط 2023، هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وطلب المجلس من هيئة المشاورات تقديم تقرير عن نتائج مداولاتها إلى الدورة السابعة والأربعين في فبراير/شباط 2024. [واجتمع ممثلو الدول الأعضاء في الصندوق خلال عام 2023، ووضعوا الصيغة النهائية لهذا التقرير وأقروه في الدورة الرابعة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق التي شاركت في استضافتها حكومتا فرنسا وأنغولا في 15 ديسمبر/كانون الأول 2023.]

2- وأقر أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بأن الصندوق يقدم مساهمة فريدة وحاسمة في خطة عام 2030 من خلال تعزيز التحول الريفي، والاستثمار في النظم الغذائية، وتمكين السكان الريفيين الفقراء والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وأشاروا إلى أن استثمارات الصندوق تحقق أثرا كبيرا: تحسين الإنتاج والوصول إلى الأسواق والقدرة على الصمود والأمن الغذائي لعشرات الملايين من السكان الريفيين الفقراء وصغار المنتجين وتوفير قيمة جيدة مقابل المال للمساهمين في الصندوق.

3- وهناك اعتراف دولي متزايد بالحاجة الملحة إلى الاستثمارات التي تعالج بفعالية تصاعد الفقر والجوع وعدم الاستقرار وتغير المناخ. وفي هذا السياق، جرى الاتفاق على أنه يجب على الصندوق زيادة أثره بحلول عام 2030.

4- ويتطلب ذلك تطورا مستمرا لنموذج عمل الصندوق، استنادا إلى حزمة مالية وبرامجية أكثر تكاملا وتكيفا. وخلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيعمل الصندوق على تضخيم أثره على المستوى القطري بناء على ميزته النسبية المتمثلة في العمل في المناطق الريفية مع السكان الريفيين الضعفاء والمهمشين، ووجوده القطري الأكبر بفضل اللامركزية، وعن طريق الاستفادة من الإصلاحات المالية والتنظيمية الأخيرة. وستُعطى الأولوية لتعزيز نهج الصندوق في العمل في السياقات الهشة والضعيفة، وتعزيز الدعم للزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والاستدامة البيئية وإدارة التنوع البيولوجي، وإطلاق المزيد من استثمارات القطاع الخاص لتحقيق أثر أكبر على سبل العيش الريفية.

5- ويوضح الشكل 1 نظرية التغيير لنموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وعلى أعلى مستوى، سيحافظ الصندوق على طموحه في تقديم مساهمة كبيرة في أهداف التنمية المستدامة. وفي المستوى الثاني، يركز الأثر الإنمائي للصندوق لخطة عام 2030 على العمل في السياقات الهشة، والاستثمار في القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتنوع البيولوجي، وتعزيز العمل مع القطاع الخاص.

6- وفي المستوى الثالث، الأداء التشغيلي والتنظيمي، يعطي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الأولوية لتحقيق الأثر من خلال برامجه القطرية. وسيساهم في هذا الجهد تحقيق التكامل الأفضل بين المجموعة الكاملة لمصادر التمويل عبر برنامج عمل الصندوق، والقدرة على التكيف الأقوى في كيفية إدارة الصندوق للبرامج، وتعزيز الاستدامة والقدرة على توسيع النطاق. ولضمان أن يكون الصندوق في وضع يسمح له بدعم البرامج القطرية المتكاملة، ستستمر الجهود لتعزيز الفعالية والكفاءة التنظيمية، وتعزيز دور الصندوق المهم بوصفه مجمعا للتمويل الإنمائي.

7- وتتمثل المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في ضمان الشمول لتمكين المجتمعات المحلية الريفية، مع التركيز على الميل الأخير والأشخاص الأكثر عرضة لخطر التخلف عن الركب. وهنا سيبذل الصندوق المزيد مما يقوم به على أفضل وجه وهو: تجميع الاستثمارات وتوزيعها على السكان الريفيين وصغار المنتجين لتزويدهم بالأدوات اللازمة لتحويل النظم الغذائية المحلية من أجل التغيير المستدام، والاستفادة من تمويله ومعرفته وشراكاته.

الشكل 1

إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

8- وأعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق واثقون من أن الصندوق قادر على وضع أهداف طموحة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وتحقيقها، استنادا إلى سجله القوي في تحقيق النتائج. ويوضح هذا التقرير نموذج عمل وإطارا ماليا مع الأهداف والالتزامات المقابلة لتحقيق الأثر. وهو يعكس استنتاجات عملية هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، والتوجيهات المقدمة من الدول الأعضاء. وينقسم التقرير إلى الأقسام الرئيسية التالية، مع مزيد من المعلومات مدرجة في الملاحق:

(1) السياق العام لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؛

(2) التوجه الاستراتيجي للصندوق والمزايا التي يعرضها؛

(3) العناصر الرئيسية لنموذج العمل التشغيلي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق؛

(4) الجوانب التنظيمية؛

(5) الإطار المالي.

أولا - السياق

9- **في السنوات الأخيرة، أدى التباطؤ الاقتصادي والنزاعات والصدمات المرتبطة بالمناخ والجائحة العالمية إلى إعاقة النمو والتنمية، مما أدى إلى انتكاس الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع بحلول عام 2030.** وقد أدت هذه الأزمات إلى تفاقم التحديات القائمة، مما ترك العديد من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل غير مستعدة لتحمل صدمات إضافية وتكافح من أجل القيام بالاستثمارات اللازمة لإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى مسارها الصحيح. ومع ذلك، فإن أزمة الغذاء اليوم ليست نتيجة للأزمات العديدة التي يواجهها العالم حاليا فحسب؛ ولكن تمتد جذورها أساسا إلى الضعف الهيكلي، وعدم المساواة، والافتقار إلى القدرة على الصمود التي تعاني منها النظم الغذائية، وتتفاقم كذلك بسبب النقص المزمن في الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية.

10- **وفي عام 2021، لم يتمكن أكثر من 3.1 مليار شخص من تحمل تكاليف اتباع نمط غذائي صحي وفي عام 2022، عانى ما يصل إلى 783 مليون شخص من الجوع** - أي بزيادة قدرها 122 مليون شخص عن عام 2019، قبل جائحة كوفيد-19.[22] وزاد الفقر المدقع أيضا منذ عام 2019.[23] ومع الاتجاهات الحالية، من المرجح أن يظل 575 مليون شخص في عام 2030 يعيشون في فقر مدقع وأن يظل 670 مليون شخص يواجهون الجوع.[24] والتوقعات بشأن المناخ مقلقة بنفس القدر. وقبل عام 2030، من المتوقع أن يتجاوز ارتفاع درجة الحرارة العالمية العتبة الحرجة البالغة 1.5 درجة، الأمر الذي سيكون له آثار شديدة ولا رجعة فيها على الإنتاج الزراعي ومصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية الطبيعية التي تعتمد عليها معظم سبل العيش الريفية.[25] ولن يعرض الفشل في معالجة هذا التهديد الوشيك باستثمارات فورية وكبيرة الأمن الغذائي للخطر فحسب، بل سيؤدي أيضا إلى إغراق مجتمعات محلية لا حصر لها في حالة من الضعف والفقر الدائمَين، مما يؤدي إلى تفاقم أزمة الغذاء العالمية الحالية إلى مستويات غير مسبوقة.

11- **ويؤثر انعدام الأمن الغذائي بشكل غير متناسب على الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية.** وتتأثر المناطق الريفية والسكان الريفيون بشدة بتغير المناخ والنزاع[26] ويعانون من نقص الاستثمار وعدم إمكانية الوصول إلى الفرص الاقتصادية، مما يجعلهم أكثر عرضة للفقر والتطرف والهجرة والجوع وسوء التغذية.[27] وأثر انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على 33.3 في المائة من البالغين الذين يعيشون في المناطق الريفية في عام 2022 مقارنة بنسبة 26 في المائة في المناطق الحضرية.[28] وعندما تضرب الأزمات، يكون لدى السكان الريفيين أصول ومدخرات محدودة للتعامل مع الاضطرابات في الدخل.

12- **وتوجد علاقة واضحة بين رفاه الأسر المعيشية الريفية والأمن الغذائي.** ويؤدي صغار المنتجين - وهم موضع تركيز دعم الصندوق - دورا حاسما في النظم الغذائية المحلية. فهم ينتجون ما بين 30 و35 في المائة من الإمدادات الغذائية العالمية، وما يصل إلى 70 في المائة من الأغذية المستهلكة في البلدان المنخفضة والبلدان المتوسطة الدخل.[29] ومع تزايد التوسع الحضري، حيث من المتوقع أن يعيش سبعة من كل 10

---

[22] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023.

[23] البنك الدولي، تقرير الفقر والازدهار المشترك 2022: تصحيح المسار.

[24] انظر الحاشية 22.

[25] انظر الحاشية 11.

[26] انظر الصندوق، الشباب الريفي في سياق الهشاشة والنزاع والصندوق، ما الذي يمكن أن يزرعه المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في عالم أكثر احترارا؟

[27] انظر الحاشية 2.

[28] انظر الحاشية 22.

[29] الصندوق. 2021. تقرير التنمية الريفية: تحويل النظم الغذائية من أجل الازدهار الريفي.

أشخاص في المدن بحلول عام 2050،[30] يواجه السكان الريفيون ضغوطا إضافية لإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوصيلها لعدد متزايد من السكان. ويجبر ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأسر على إجراء مفاضلات مؤلمة: تخفيض حجم الوجبات أو جودتها، أو التسرب من الدراسة، أو خفض الإنفاق على الرعاية الصحية. ويؤدي ذلك إلى تأثيرات كبيرة طويلة المدى، بدءا من ارتفاع مستويات الفقر، إلى زيادة عدم المساواة وانخفاض الإنتاجية وانخفاض الأجور بالقيمة الحقيقية. كما يمكن أن يؤدي إلى تأجيج الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وبما أن الجزء الأكبر من الاستهلاك الغذائي للأسر المعيشية الريفية يأتي من المشتريات،[31] يجب أن يكون الحفاظ على الغذاء متاحا للسكان الريفيين والحضريين وضمان الحصول على الدخل لشراء الغذاء أولوية رئيسية.

13- **وقد كشفت الأزمات العالمية المتعددة عن نقاط الضعف في نظمنا الغذائية، مما يؤكد الحاجة إلى استثمارات عاجلة ومتزايدة.** وتفتقر النظم الغذائية الحالية إلى القدرة على الصمود وتفشل في توفير سبل عيش لائقة للكثيرين ممن يعملون فيها - خاصة عند وقوع الأزمات، كما شوهد في عامي 2008 و2021، حيث أثرت موجات الحر أو الجفاف أو النزاعات بشكل غير متناسب على البلدان الفقيرة.[32] وقد ساهمت السياسات الغذائية والزراعية السابقة، رغم حسن النية، في سوء التغذية، والتدهور البيئي، وعدم المساواة في المناطق الريفية. وهناك حاجة إلى زيادة الاستثمارات لبناء قدرة النظم الغذائية على الصمود وبلوغ أهداف تحويل النظم الغذائية: ضمان قدرة الناس على استهلاك أنماط غذائية صحية، وإنتاج الأغذية على نحو مستدام، وكسب سبل عيش لائقة. وتعد الاستثمارات في الزراعة والتنمية الريفية من بين أكثر الوسائل فعالية لمعالجة الفقر والجوع وطريقا حاسما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في البلدان الأشد فقرا وضعفا. ويمكن لهذه الاستثمارات أيضا أن تطلق العنان لإمكانات النظم الغذائية المستدامة، والتي يمكن أن تولد 4.5 تريليون دولار أمريكي من فرص الأعمال الجديدة كل سنة. ويمكن أن يؤدي تحويل النظم الغذائية أيضا إلى خلق أكثر من 120 مليون وظيفة ريفية لائقة، والمساعدة في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتجديد النظم الإيكولوجية الطبيعية والتنوع البيولوجي، مع تقليل التكاليف والنفايات التي تولدها سنويا النظم الغذائية الحالية والتي تقدر بنحو 12 تريليون دولار أمريكي.[33]

14- **ومع ذلك، فإن التعافي الاقتصادي غير المتكافئ والحيز المالي المحدود يحدان من قدرات الاستثمار لمعالجة الأسباب الجذرية للفقر وانعدام الأمن الغذائي.** وقد ساهم المزيج القاتل لجائحة كوفيد-19 وتغير المناخ والنزاعات في تعديل توقعات متوسط النمو العالمي إلى أدنى وتدهور الأرصدة المالية في جميع أنحاء العالم النامي. ويعاني ما لا يقل عن 54 اقتصادا ناميا – موطن لأكثر من 50 في المائة من الناس الذين يعيشون في فقر مدقع – من مشاكل ديون حادة. ومن دون الحصول على مبالغ متزايدة بدرجة كبيرة من التمويل التيسيري، فإنهم سيكافحون من أجل القيام بالاستثمارات المطلوبة لتحقيق التقدم في أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما مع تفاقم آثار تغير المناخ، واستمرار دورة الديون والفقر والأزمات.[34]

15- **ونظرا للطبيعة المنهجية لهذه الأزمة، فإن الإرادة السياسية والالتزام الأقوى أمران بالغا الأهمية.** وتعد الاستجابة الطارئة والإنسانية أمرا بالغ الأهمية لإنقاذ الأرواح، ولكن هناك حاجة أيضا إلى استثمار عاجل

[30] انظر الحاشية 22.

[31] انظر الحاشية 22.

[32] Hoddinott, J. 2023. Food Systems, Resilience, and Their Implications for Public Action. In: Béné, C., Devereux, S. (eds) Resilience and Food Security in a Food Systems Context. Palgrave Studies in Agricultural Economics and Food Policy. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-23535-1_6.

[33] انظر الحاشية 12.

[34] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2022. تجنب "القليل جدا والمتأخر جدا" بشأن تخفيف عبء الديون الدولية.

ومستدام لمعالجة نقاط الضعف الأساسية وتجنب الأزمات المستقبلية.[35] وعلى الرغم من الالتزامات العالمية بزيادة الاستثمار في الزراعة والقضاء على الجوع بحلول عام 2030، ظل دعم الجهات المانحة للزراعة راكدا عند نسبة 4 إلى 6 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية لمدة عقدين على الأقل - وهو أقل بكثير من المستويات التاريخية التي تراوحت بين 15 و20 في المائة المقدمة في سبعينات وثمانينات القرن الماضي.[36] وتظهر العواقب بوضوح في بيانات الفترة 2010-2019 التي تظهر انخفاض الاستثمار الزراعي كنسبة من إجمالي المساعدات، في حين تزيد المساعدات الغذائية الطارئة زيادة كبيرة، وتتضاعف بالقيمة الدولارية.[37]

16- **ويوفر التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إطارا للاستثمار في الحلول ذات الأثر الدائم.** وفي سياق الأزمات المتعددة اليوم، سرعان ما تتبع كارثة أخرى، دون وقت للتعافي. والآن هو الوقت المناسب للاستثمار في نظم غذائية مستدامة وشاملة وقوية، حتى يتسنى للمجتمعات المحلية، عند حدوث أزمات مستقبلية، أن تتمتع بالقوة اللازمة لتحملها، دون الحاجة إلى مساعدات طارئة. وهذا أمر أخلاقي وفعال من حيث التكلفة، حيث يمكن لكل دولار يُستثمر اليوم في القدرة على الصمود أن يوفر ما يصل إلى 10 دولارات أمريكية من المساعدات الطارئة في المستقبل.[38] ويتمتع الصندوق بتركيز وخبرة فريدين في الاستثمار في التحول الريفي الشامل والمستدام. ويستطيع الصندوق بوصفه منظمة متخصصة أنشئت لمعالجة أزمة الغذاء في سبعينات القرن الماضي، أن يقدم مساهمة أكبر في بناء قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود وتعزيز النظم الغذائية العالمية. وفي ظل محدودية المساعدة الإنمائية الرسمية والقيود المالية المتزايدة، لا يستطيع العالم أن يتحمل الانتقال بشكل مستمر من أزمة إلى أخرى. ويؤدي الصندوق، بوصفه مؤسسة مالية دولية، دورا رئيسيا في زيادة الموارد المحدودة إلى قصى حد ممكن وتوسيع نطاق التمويل الميسور التكلفة من أجل التنمية، بما يتماشى مع دعوة الأمين العام للأمم المتحدة لتحفيز أهداف التنمية المستدامة.[39]

ثانيا - التوجه الاستراتيجي للصندوق والمزايا التي يعرضها

17- **تأسس الصندوق منذ ما يقرب من 50 عاما من جانب الدول الأعضاء فيه استجابة لأزمة الغذاء في سبعينات القرن الماضي.**[40] وعلى عكس المنظمات الإنمائية الأخرى، يركز الصندوق تركيزا واضحا على الاستثمار في التحول الريفي الشامل والمستدام، مما يجعله في وضع فريد للتصدي للتحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية الريفية. ويهدف الصندوق، من خلال مهمته المتخصصة، إلى تحويل الاقتصادات الريفية، وتوفير الدعم الأساسي الطويل الأجل للقدرة على الصمود في السياقات الهشة، والاستثمار في السكان الريفيين وصغار المزارعين لدعمهم للتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز العمل مع القطاع الخاص للقضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي في البلدان النامية.

[35] تشير تقديرات تقرير Ceres2030 أن المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية الحالية للزراعة ستحتاج إلى زيادة بمقدار 14 مليار دولار أمريكي أخرى، بالإضافة إلى 19 مليار دولار أمريكي إضافية في الاستثمارات الحكومية لسد الفجوة التمويلية لتحقيق هدف التنمية المستدامة 2.

[36] انظر الحاشية 8.

[37] المنصة العالمية للجهات المانحة من أجل التنمية الريفية. مساهمات الجهات المانحة في النظم الغذائية: التقرير التقييمي، ديسمبر/كانون الأول 2021.

[38] انظر الحاشية 14.

[39] انظر إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

[40] تحدد اتفاقية إنشاء الصندوق هدف الصندوق على أنه "تعبئة موارد إضافية وتوفيرها بشروط ميسرة لتنمية الزراعة في الدول الأعضاء النامية [...] لإدخال نظم لإنتاج الأغذية أو توسيع هذه النظم أو تحسينها ولتعزيز السياسات والمؤسسات المتصلة بذلك [...] مع مراعاة: الحاجة إلى زيادة إنتاج الأغذية في أفقر البلاد التي تعاني من نقص الغذاء؛ وإمكانيات زيادة إنتاج الأغذية في البلاد النامية الأخرى؛ وأهمية تحسين مستوى التغذية وأحوال المعيشة لدى أفقر مجموعات السكان في البلاد النامية".

18- **ولتحقيق ذلك، يستهدف الصندوق "السكان الأكثر عزلة" ويستثمر فيهم، حيث يصل إلى المناطق الريفية النائية ويدعم الملايين من الناس لزيادة إنتاجيتهم ودخلهم، والوصول إلى الأسواق، وتحسين أمنهم الغذائي وتغذيتهم، وإيجاد فرص عمل، وبناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ.** ويدعم الصندوق المجتمعات المحلية الريفية من خلال تعزيز قدراتها ومنظماتها، وبناء قدرتها على الصمود، وتمكينها من إيصال أصواتها حتى تتمكن من تأمين الاستثمارات والدعم الذي تحتاجه. وتمشيا مع الإطار الاستراتيجي 2016-2025، ينصب تركيز الصندوق على صغار المنتجين والمزارعين الأسريين، والعمال الريفيين، والنساء والشباب، والشعوب الأصلية، والمجموعات العرقية المهمشة وضحايا الكوارث والنزاعات.

19- **ولا تزال رسالة الصندوق اليوم ذات أهمية حيوية أكثر من أي وقت مضى.** وقد أدت الصدمات الأخيرة إلى زيادة ضعف المجتمعات المحلية الريفية، التي تعد بالفعل موطنا لغالبية الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من انعدام الأمن الغذائي. وتهدد آثار تغير المناخ التي تزداد سوءا بزيادة تفاقم الفقر وانعدام الأمن الغذائي، ما لم تجرِ زيادة الاستثمارات في التكيف. وتشير الأدلة إلى أن عمل الصندوق في الاستثمار في الزراعة وتحويل النظم الغذائية يمكن أن يعالج بفعالية هذه الأزمات المترابطة - بالشراكة مع المجتمعات المحلية الريفية والحكومات والشركاء الدوليين، وخاصة استهداف المناطق والمجتمعات المحلية الأكثر احتياجا. وتعد استثمارات الصندوق المستهدفة وشراكاته حجر الأساس لأثره وتحظى باعتراف جيد من جانب البلدان المستفيدة من تمويله. ويتجلى هذا الاعتراف والثقة في مستوى الدعم الذي ظهر في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، عندما ساهم ما يقرب من 90 من البلدان النامية في القائمة جيم طوعا في تجديد موارد الصندوق، وهي مرة أخرى أول من أعلن عن دعمه للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (انظر الملحق العاشر). ويعمل تمويل الصندوق أيضا على تعبئة التمويل المشترك المحلي على مستوى المشروعات، حيث يساعد الصندوق على تعبئة استثمارات عامة أكثر فعالية تستهدف السكان الريفيين الأكثر ضعفا في الأماكن التي تشتد الحاجة إليها.

20- **ويعمل الصندوق على زيادة الأثر والانتشار.** وخلال فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ساهم تمويل الصندوق في زيادة دخل أكثر من 77 مليون شخص من السكان الريفيين، وزيادة وصول 64 مليون شخص إلى الأسواق، وتحسين الأمن الغذائي لدى 58 مليون شخص، وزيادة قدرة 38 مليون شخص على الصمود. ودافع الصندوق عن تمكين المرأة الريفية، وأدى إلى زيادة سلطة المرأة في اتخاذ القرار في الأسر المعيشية الريفية بنسبة 27 في المائة. ويجري الإبلاغ عن نتائج الصندوق بطريقة شفافة ومنهجية ودقيقة استنادا إلى تقييمات الأثر وتنعكس في التقرير السنوي عن الفعالية الإنمائية للصندوق.

21- **وفي عام 2021، صُنِّف الصندوق على أنه المنظمة الإنمائية المتعددة الأطراف الأكثر فعالية وكفاءة على مستوى العالم من جانب مركز التنمية العالمية.**[41] ويعكس هذا التصنيف عملية التغيير الداخلي الشاملة في الصندوق التي بدأت في عام 2017 وهي موجهة نحو تعزيز تصميم البرامج وتنفيذها، وتعزيز الاستدامة المالية، وضمان جودة النتائج. وفي السنوات الأخيرة، تلقى الصندوق أيضا تقييما إيجابيا للغاية من شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف[42] وهو حاليا الوكالة الوحيدة التابعة للأمم المتحدة التي قيَّم الاتحاد الأوروبي ركائزها بالكامل.

22- **والميزة النسبية التي يتمتع بها الصندوق تمكنه من جمع التمويل اللازم لتحويل الزراعة والاقتصادات الريفية والنظم الغذائية على بصورة تحفيزية.** ويعد الصندوق أول صندوق تابع للأمم المتحدة يحصل على تصنيف ائتماني. وينظر المقترضون والشركاء إلى الصندوق على أنه مقدم فعال للتمويل المستدام للتحول

[41] انظر الحاشية 16.

[42] شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. 2019. تقييمات شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف 2017-2018. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وتقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف الجديد قيد الإعداد حاليا، ويُتوقع الانتهاء منه في أواخر عام 2023.

الريفي والزراعة الصغيرة النطاق. ومنذ عام 1977، حوّل الصندوق كل دولار من المساهمات الأساسية من الدول الأعضاء إلى ستة دولارات من الاستثمارات على أرض الواقع.[43] وعلى مدى السنوات الأخيرة، زاد الصندوق من التمويل المشترك واجتذب موارد إضافية مما يدل على ميزته النسبية في الوصول إلى المجتمعات المحلية الريفية وتحويلها. وتحققت نسبة تمويل مشترك عالية قياسية بلغت 1.95:1 خلال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، وزاد إجمالي الأموال التكميلية المقدمة إلى الصندوق من جانب شركائه من 188 مليون دولار أمريكي في التجديد التاسع لموارد الصندوق إلى 334 مليون دولار أمريكي خلال التجديد العاشر لموارد الصندوق، وإلى 728 مليون دولار أمريكي خلال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق.

23- **ويتولى الصندوق القيادة لتعزيز بنية المعونة الدولية من أجل تحويل النظم الغذائية.** ويؤدي الصندوق، بوصفه الصندوق العالمي للاستثمار في الزراعة، دورا رئيسيا في تيسير التنسيق والحد من التجزئة. وعلى المستوى العالمي، يقود الصندوق بنشاط العديد من المبادرات الاستراتيجية ويساهم فيها، مثل المجموعة العالمية للاستجابة للأزمات، والتحالف العالمي من أجل الأمن الغذائي، وبعثة تعزيز القدرة على الصمود في مجالي الأغذية والزراعة، والمنتدى العالمي للجهات المانحة من أجل التنمية الريفية،[44] إلى جانب منتديات السياسات المتعددة الأطراف والعالمية الأخرى مثل عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية. ويشارك الصندوق أيضا في قيادة متابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية. وفي إطار الرئاسة اليابانية لمجموعة الدول السبع لعام 2023، على سبيل المثال، جرى تكليف الصندوق بالمسؤولية الرائدة عن تعزيز العمل مع القطاع الخاص لمجموعة الدول السبع مع صغار المنتجين في البلدان النامية.[45] وعلى المستوى الإقليمي، ينشط الصندوق في مناطق حيوية مثل منطقة الساحل من خلال البرامج الإقليمية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، ويؤدي دورا قياديا في مبادرة الجدار الأخضر العظيم. ويعمل الصندوق أيضا على نحو وثيق مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك من خلال التمويل المشترك، والتعلم المتبادل، وتبادل المعرفة. وعلى المستوى القطري، يتماشى الصندوق مع الأولويات الوطنية للدول الأعضاء ويشارك كعضو في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، إلى جانب الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما. كما يعمل مع شركاء آخرين من القطاعين العام والخاص والقطاع غير الحكومي لزيادة الاستثمار في الأمن الغذائي والتغذوي إلى أقصى حد ممكن. ويقود الصندوق عملية لتعبئة الموارد بقيمة 3.5 مليار دولار أمريكي لركيزة الأغذية للمنصة القطرية لبرنامج مصر للترابط بين المياه والأغذية والطاقة.

24- **وقد أنشئ الصندوق خصيصا لهذا السياق العالمي المليء بالتحديات.** ويدرك شركاء الصندوق إمكانات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في الاستثمار في الزراعة المستدامة، وتحقيق خفض في انبعاثات الكربون، وحفظ التنوع البيولوجي ومكافحة الفقر. وعلى سبيل المثال، تشتمل هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق كمرحلة رئيسية في خارطة الطريق التي أُعدت في القمة على ميثاق

[43] بمساهمات مدفوعة منذ إنشائه قدرها 10.3 مليار دولار أمريكي، قام الصندوق بتعبئة برنامج عمل إجمالي قدره 61 مليار دولار أمريكي، بما في ذلك 24.2 مليار دولار أمريكي من تمويل الصندوق المعتمد (بما في ذلك للمنح العالمية والإقليمية) و37 مليار دولار أمريكي من التمويل المشترك المحلي والدولي. (نظام المنح والمشروعات الاستثمارية في الصندوق، يناير/كانون الثاني 2023).

[44] يساعد المنتدى العالمي للجهات المانحة من أجل التنمية الريفية في تشكيل تفكير وسياسات وبرمجة مجتمع الجهات المانحة العالمي حول النظم الغذائية والتنمية الريفية لتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة والازدهار والاستدامة على المدى الطويل. ويرد مزيد من المعلومات هنا.

[45] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، 2023. يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التابع للأمم المتحدة واليابان على تعزيز الأمن الغذائي العالمي من خلال ربط صغار المنتجين بالقطاع الخاص.

جديد للتمويل العالمي الذي نوقش في باريس في يونيو/حزيران 2023.[46] ومع تركيز القمة على معالجة الفقر وحماية الكوكب، فإنها تتواءم تماما مع رسالة الصندوق.[47]

25- **ومستفيدا من ميزته النسبية الواضحة وزيادة مساهمات الدول الأعضاء، يستطيع الصندوق تقديم المزيد من التمويل وتعزيز أثره.** ويأتي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في لحظة حاسمة، والصندوق في وضع يسمح له بإحداث أثر كبير، من خلال العمل مع شركائه، لبناء القدرة الريفية على الصمود من أجل مستقبل آمن غذائيا. ومع زيادة مساهمات الدول الأعضاء، يمكن أن يواصل الصندوق العمل، بشكل تدريجي على مضاعفة أثره بحلول عام 2030، بهدف زيادة الدخل لحوالي 34 مليون من السكان الريفيين سنويا خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ولتحقيق ذلك، تركز استراتيجية التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على توسيع نطاق برنامج عمل الصندوق، وتعزيز الفعالية التشغيلية، والاستفادة من الإصلاحات الأخيرة لتصميم البرامج بما يتناسب مع الأولويات الإنمائية في البلدان، وضمان تحقيق الصندوق للنتائج على أرض الواقع. وسيعمل الصندوق أيضا على الاستفادة من الأدوات القائمة، ودمج مصادر التمويل المختلفة وتعزيز أوجه التآزر بين الاستثمارات، مع إعطاء الأولوية لتعزيز سبل العيش الريفية من خلال توليد الدخل، والإنتاج المحلي، والأسواق، والقدرة على الصمود.

ثالثا ـ التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: بناء سبل عيش ونظم غذائية ريفية قادرة على الصمود

26- **إن القدرة على الصمود تُمكّن الفئات السكانية الضعيفة من التعامل بشكل أفضل مع الصدمات وتزيد استدامة الأثر.** فالقدرة على الصمود ضرورية لإحراز تقدم حقيقي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والحد من الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، وتجنب الانتكاسات المتكررة لمكاسب التنمية في أوقات الأزمات. ويعتبر الاستثمار في القدرة على الصمود فعالا للغاية في خفض تكلفة الأزمات المستقبلية: تبين الأدلة أن كل دولار أمريكي يُنفق على القدرة على الصمود يوفر الآن ما يصل إلى 10 دولارات أمريكية من معونات الطوارئ في المستقبل.[48]

27- **ويستثمر الصندوق في بناء سبل عيش ونظم غذائية ريفية قادرة على الصمود من خلال الزراعة المستدامة، ومصادر الدخل المتنوعة، والمؤسسات المحلية القوية، مما يقلل من الضعف أمام أزمات الغذاء.** ويؤدي تعزيز الحكومات المحلية والتعاونيات والمنظمات المجتمعية إلى تمكين المجتمعات المحلية من التصدي بفعالية للتحديات. كما يؤدي تطوير البنية التحتية ودعم الأسواق المحلية والزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ إلى تعزيز الاعتماد على الذات. ويعطي الصندوق الأولوية لصغار المزارعين، ويعزز المساواة بين الجنسين وإدماج الشباب. ومن خلال الاستفادة من كل هذه العناصر، فضلا عن التكنولوجيا والابتكار والشراكات، يعزز الصندوق قدرة النظم الغذائية المحلية على الصمود، بحيث لا تؤدي الصدمات، سواء كانت ناشئة عن الظواهر الجوية المتطرفة أو تقلبات السوق أو غيرها من الاضطرابات، إلى انتشار الجوع والحرمان على نطاق واسع. ويُمكّن ذلك الأفراد والمجتمعات المحلية والدول من الصمود في وجه الأزمات وحماية سبل العيش والحفاظ على الاستقرار في مواجهة الشدائد.

---

[46] قمة من أجل ميثاق مالي عالمي جديد. خارطة الطريق المقترحة للبناء على المعالم الرئيسية لجدول الأعمال الدولي كمتابعة لقمة ميثاق التمويل العالمي الجديد.

[47] تشمل المبادئ التوجيهية التي جرى الاتفاق عليها في القمة ما يلي: (1) لا ينبغي لأي بلد أن يختار بين مكافحة الفقر والكفاح من أجل الكوكب؛ (2) تواجه البلدان احتياجات مختلفة، وقد تحتاج إلى اتباع مسارات انتقالية متنوعة؛ (3) تدعو الحاجة إلى حافز مالي بمزيد من الموارد لدعم الاقتصادات الضعيفة؛ (4) يعتمد التصدي للتحديات العالمية على زيادة تدفقات رأس المال الخاص. ويرد مزيد من المعلومات هنا.

[48] انظر الحاشية 14.

28- **وثلاثة من أكبر التحديات التي تواجه بناء سبل عيش ونظم غذائية ريفية قادرة على الصمود هي: (1) زيادة الهشاشة؛ (2) تغير المناخ؛ (3) عدم كفاية استثمارات القطاع الخاص في المناطق الريفية.** وكما هو مبين في الأقسام السابقة، فإن هذه المسائل الثلاث، على التوالي، تزيد من احتمال حدوث صدمات اجتماعية وبيئية واقتصادية وتزيد من حدة آثارها؛ وتهدد الإنتاج الزراعي والنظم الإيكولوجية والبنية التحتية وسبل العيش؛ وتحد من الوصول إلى الأسواق والتمويل اللازمَين لاستكمال الاستثمارات العامة وتحويل النظم الغذائية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

29- **وسيركز الصندوق تركيزا إضافيا، في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، على هذه المجالات الثلاثة ذات الأولوية:** سيعزز نهجه التشغيلي إزاء العمل في السياقات الهشة؛ ويوسع نطاق دعمه للمجتمعات المحلية الريفية في **الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وإدارة التنوع البيولوجي**؛ ويزيد الاستفادة من **القطاع الخاص** لتحقيق أثر دائم. وترتبط هذه المجالات ذات الأولوية ارتباطا وثيقا وتستجيب بشكل مباشر للتحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت الحالي. وفي حين أنها ليست جديدة على الصندوق، فإنها تتيح فرصا كبيرة حيث يمكن للصندوق أن يبني على خبرته لتحقيق نتائج أكثر وأفضل للمجموعات التي يستهدفها. ويوضح القسم التالي كيف سيستثمر الصندوق في بناء القدرة على الصمود في التجديد الثالث عشر لموارده، مع إدراج هذه الأولويات. ويتناول كيف سيقوم الصندوق بتفعيل مجالات التركيز هذه، مع ضمان الشمولية من خلال استهداف المجتمعات المحلية الأشد فقرا وتهميشا ومواصلة التزام الصندوق بالمساواة بين الجنسين والشباب والإدماج الاجتماعي والتغذية.

ألف ـ تعزيز التركيز على السياقات الهشة

30- **يقر الصندوق بالتعقيدات المتزايدة التي تمثلها الهشاشة والنزاع والنزوح في جميع أنحاء العالم.** وتحقيق تقدم مستدام بشأن أهداف التنمية المستدامة في السياقات الهشة يعوقه التعرض للمخاطر المرتبطة بالعوامل الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو عوامل الحوكمة أو العوامل الأمنية أو البيئية والمناخية، والصدمات المتكررة، وعدم كفاية القدرة على الإدارة أو التكيف أو الاستجابة. ويعتبر أكثر من نصف البلدان التي تعاني أوضاع هشة معرضة لخطر كارثة مناخية كبرى.[49] وتزيد الحرب في أوكرانيا وتداعياتها ذات الصلة، بما في ذلك على أسعار الغذاء والطاقة، من تفاقم الوضع.

31- **وينتشر الفقر بالفعل في المناطق الريفية، ويتركز الفقر المدقع بشكل متزايد في المناطق الريفية الهشة والمتأثرة بالنزاعات.** وبحلول عام 2030، سيكون ما يقرب من ثلثي الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع في المناطق الريفية متواجدين في بلدان يحددها البنك الدولي على أنها متأثرة بالهشاشة والنزاع.[50] وبالنظر إلى هذه الاتجاهات، تصبح قدرة الصندوق على تحقيق نتائج في مثل هذه الحالات أمرا بالغ الأهمية لرسالته. وعلاوة على ذلك، من المسلم به جيدا أن عمل الصندوق ـ الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة تمكين المرأة، وتعزيز فرص عمل الشباب، وتعزيز المؤسسات المحلية وإدارة موارد الأراضي والمياه ـ لديه القدرة على معالجة بعض الدوافع الرئيسية للهشاشة والضعف في المناطق التي يعمل فيها الصندوق.

32- **ويتمتع الصندوق بخبرة واسعة وخبرة محددة للعمل في المناطق الريفية الهشة.** وينشط الصندوق في جميع البلدان تقريبا المدرجة في قائمة البنك الدولي للأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات، وفي مواقع أخرى مهمشة ونائية وضعيفة للغاية. والواقع أن الصندوق كان نشطا في السياقات الهشة وفي معالجة الهشاشة منذ إنشائه.

[49] صندوق النقد الدولي. 2022. استراتيجية صندوق النقد الدولي للدول التي تعاني من الهشاشة والمتأثرة بالنزاعات.
[50] انظر الحاشية 15.

وكما أبرزت التقييمات والاستراتيجيات الأخيرة،[51] يجلب الصندوق الخبرة في تحقيق النتائج على نطاق واسع للسكان الريفيين وتعبئة الشركاء للاستثمار في المناطق الريفية، بما في ذلك تلك المناطق المتأثرة بالهشاشة. ويعمل الصندوق مع المجتمعات المحلية الريفية والإدارات دون الوطنية، مما يكمل التركيز الوطني والقطاعي للمؤسسات المالية الدولية الأخرى، ويمكن أن يكون ذا أهمية خاصة لتعزيز القدرات المؤسسية المحلية لبناء القدرة على الصمود والحد من مواطن الضعف.

33- **وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيعزز الصندوق جهوده في هذه السياقات، مستفيدا من خبرته وخبرة شركائه.** وهناك تطور مستمر في طبيعة الهشاشة والعوامل المحددة التي تؤدي إلى الضعف في سياقات مختلفة، شأنها شأن المعرفة وأفضل الممارسات للعمل في مثل هذه السياقات. وكما هو مفصل أدناه، وفي الملحق الرابع، سيستجيب الصندوق لذلك خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من خلال تعزيز القدرات والأدوات والشبكات والشراكات الداخلية، وزيادة التخصيص المستهدف من الموارد الأساسية للبلدان ذات الأوضاع الهشة، مع تعبئة التمويل الإضافي، وخاصة من الشركاء الدوليين والقطاع الخاص. وسيمول ذلك تدخلات مصممة خصيصا ومحددة السياق توفر فرصا لسبل العيش المستدامة والنمو الاقتصادي في المناطق الريفية الأكثر صعوبة، وخلق مسارات بديلة للمجتمعات المحلية لتزدهر، والحد من الضغوط التي غالبا ما تؤدي إلى التوترات والاضطرابات والهجرة. ويشمل ذلك دعم صغار المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية بممارسات زراعية قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، ومحاصيل مقاومة للجفاف، وتقنيات إدارة مستدامة للأراضي. ويشمل أيضا تعزيز المؤسسات الريفية لبناء القدرة على مواجهة الصدمات والمساعدة في التخفيف من حدة النزاعات على الموارد الشحيحة. كما يعد تمكين المرأة، والتركيز على خلق الفرص للشباب، أمرَين حاسمَين أيضا في الأوضاع الهشة.

34- **ويشارك الصندوق في السياقات الهشة من خلال تدخلات مصممة خصيصا لمعالجة المخاطر المتعددة الأوجه المرتبطة بالهشاشة.** وستجرى تقييمات متقدمة في كل حالة لفهم الأبعاد المتعددة للهشاشة بشكل أفضل، وإرساء الأساس لنُهج فعالة وهادفة، والبناء على التقييمات الأوسع نطاقا التي يضطلع بها شركاؤنا الإنمائيون. ولتعزيز القدرة على الصمود، يشمل نهج الصندوق اعتماد برامج مرنة في البيئات الهشة، وتوفير الدعم والتوجيه المركزين للمجتمعات المحلية الريفية. وبالاستفادة من الأدوات الرقمية وآليات التنسيق، يهدف الصندوق إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية والاستجابة على أرض الواقع، وتمكين المجتمعات المحلية من بناء سبل عيش مستدامة. ومن شأن برنامج تدريبي معزز وخبرة مكرسة من خلال وحدة الهشاشة الجديدة أن يحسن فعالية الصندوق وقدرته على الاستجابة. وتوجه استراتيجية الصندوق للدول الجزرية الصغيرة النامية الإجراءات الرامية إلى التصدي للتحديات الفريدة التي تواجهها هذه البلدان لتوطيد وتعزيز النهج العالمي للصندوق.

35- **وسيزيد الصندوق المخصصات المستهدفة للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة من 25 في المائة إلى 30 في المائة على الأقل من موارده الأساسية.**[52] ويعكس هذا الالتزام تفاني الصندوق في دعم الفئات الضعيفة من السكان وتعزيز التنمية المستدامة في المناطق المتأثرة بالهشاشة. ومن خلال استهداف الموارد حيث تشتد الحاجة إليها، يؤدي الصندوق دورا هاما في التخفيف من حدة الفقر، وتعزيز الأمن الغذائي، وتعزيز الاستقرار

[51] وهي: (1) معالجة الهشاشة من خلال التركيز على سبل العيش الريفية: تفكُّر في دور الصندوق، EB 2023/138/R.2؛ (2) التقرير الداخلي للفريق العامل المشترك بين الإدارات المعني بتدخلات الصندوق في الأوضاع المتأثرة بالنزاع (2021)؛ (3) الدروس المستفادة لتعزيز نهج الصندوق إزاء الهشاشة، على النحو الوارد في تقرير هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (2021)؛ (4) برنامج الصندوق الخاص للبلدان التي تواجه أوضاعا هشة (2019)؛ (5) استراتيجية الصندوق للانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة (2016).

[52] هذا الهدف هو نتيجة لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وليس تخصيصا منفصلا. ويعتمد تحقيق هذا الهدف على عدم حدوث تغييرات كبيرة في قائمة البنك الدولي للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة ونزاعات. كما أنه يعتمد على سيناريو التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الذي سيتحقق حيث إن عددا كبيرا من البلدان المدرجة في القائمة للحالية البلدان التي تعاني من أوضاع هشة ونزاعات مؤهلة للحصول على تمويل بالمنح بنسبة 100 في المائة.

في بعض البيئات الأكثر تحديا في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، سيعبئ الصندوق موارد تكميلية للاستثمار في الأوضاع الهشة، استنادا إلى الآليات والمبادرات الحالية للصناديق الاستئمانية في الصندوق.[53]

36- **وتعزز الشراكات قدرة الصندوق على الوفاء بمهمته في الأوضاع الهشة بما يتماشى مع مهمته وميزته النسبية.** ولكل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي مهام وطرائق تشغيل محددة بشكل جيد أنشأت من خلالها نقاط القوة الخاصة بها؛ ويمكن مواءمتها بشكل أفضل لبناء القدرة على الصمود وتحسين الأمن الغذائي والتغذية في الأوضاع الهشة. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيعمل الصندوق مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقديم استثمارات جيدة التنسيق من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، مع ملكية قطرية قوية. وسيقوم الصندوق أيضا بتفعيل شراكته مع صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، مع التركيز على العمل بشكل أوثق مع الشركاء المشاركين في أنشطة بناء السلام للاستفادة من الاستثمارات التي يمولها الصندوق في سبل العيش والأمن الغذائي والقدرة على الصمود لدعم الأنشطة المحلية من أجل التماسك الاجتماعي وتمكين المرأة في السياقات الهشة. وسيستفيد الصندوق أيضا من موقعه الفريد كمؤسسة مالية دولية ووكالة من وكالات الأمم المتحدة لسد الفجوة بين مجموعة مصارف التنمية المتعددة الأطراف المعنية بالنزاعات والهشاشة والجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة، ولا سيما الوكالتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، مع التركيز على تبادل المعرفة فيما يتعلق بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي. وعلاوة على ذلك، سيعزز الصندوق مشاركته في الشبكات ومجتمعات الممارسة التي تركز على الهشاشة مثل الشبكة العالمية لمكافحة أزمة الغذاء.

37- **وسيوسع الصندوق أيضا نطاق استخدامه للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتبادل الحلول والخبرات في معالجة الأسباب الجذرية للهشاشة.** وتحدد استراتيجية الصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي للفترة 2022-2027 القدرة على الصمود والهشاشة والعمالة ضمن مجالات تركيزه المواضيعية. وسيعزز الصندوق التعلم عبر البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، مع التركيز بشكل خاص على المؤسسات المحلية، وتنمية المؤسسات الريفية، والتقنيات والتكنولوجيات الزراعية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ. وسيحسن الصندوق أيضا رصده وتقييمه للمشروعات التي تشهد أوضاعا هشة، بما في ذلك من خلال أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل رسم الخرائط الجغرافية المكانية والاستشعار عن بعد، وسيسعى إلى تقاسم هذه المعارف مع الشركاء.

باء - الاستثمار في قدرة صغار المنتجين على الصمود في وجه تغير المناخ والتنوع البيولوجي

38- **يشكل تغير المناخ تحديات كبيرة للزراعة وصغار المزارعين، وخاصة في البلدان النامية.** واليوم، أصبحت آثار تغير المناخ على الزراعة والنظم الغذائية محسوسة في جميع أنحاء أفريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى والجنوبية والدول الجزرية الصغيرة النامية.[54] ويقع 17 بلدا من البلدان العشرين الأكثر تأثرا بتغير المناخ في أفريقيا، 88 في المائة منها من البلدان المنخفضة الدخل.[55] وبدون زيادة الاستثمارات في التكيف مع المناخ، تكشف التنبؤات بوضوح بأن تغير المناخ سيستمر في فرض ضغوط متزايدة على إنتاج الأغذية والحصول عليها، مما يقوض الأمن الغذائي والتغذية.[56] ومع ذلك، فإن الأشخاص الأكثر تضررا وعرضة لآثار تغير المناخ لا يحصلون على خدمات كافية من التمويل المناخي، ولا سيما من أجل التكيف.[57]

---

[53] على سبيل المثال مرفق اللاجئين والمهاجرين والنزوح القسري والاستقرار الريفي، ومرفق تحفيز فقراء الريف، ومبادرة الاستجابة للأزمات.

[54] الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، 2022: ملخص لواضعي السياسات.

[55] استنادا إلى تصنيف قابلية التأثر بتغير المناخ لمبادرة نوتردام العالمية للتكيف.

[56] انظر الحاشية 54.

[57] الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. 2022. حيث يكون أكثر أهمية - التمويل المناخي الذكي للأشخاص الأكثر تضررا.

39- **ويسير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره جنبا إلى جنب مع تركيز الصندوق على التنمية الريفية والحد من الفقر.** ومن خلال الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتشجيع الاستثمارات المراعية للمناخ، وتعبئة التمويل المناخي، يهدف الصندوق إلى بناء القدرة على الصمود، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة من أجل مستقبل أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ، مع دمج تركيز قوي على المساواة بين الجنسين، والشباب والإدماج الاجتماعي، والتغذية. ويتماشى هذا النهج مع رسالة الصندوق المتمثلة في القضاء على الفقر والجوع مع تعزيز التنمية المستدامة في مواجهة تغير المناخ.

40- **ويشكل فقدان التنوع البيولوجي أيضا تحديا بالغ الأهمية.** ويؤثر فقدان التنوع البيولوجي على صغار المنتجين في جميع أنحاء العالم، مما يعرض سبل عيشهم ونظمهم الخاصة بالإنتاج والاستهلاك للخطر.[58] ومع ذلك، يعد التنوع البيولوجي على كل المستويات (على مستوى الجينات والأنواع والنظم الإيكولوجية) ركيزة أساسية لخدمات النظم الإيكولوجية التي تحافظ على الحياة والتي تحقق فوائد متعددة للناس والمجتمعات المحلية. وهي تشمل الإنتاجية الطويلة الأجل، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، والأمن الغذائي، والتغذية المحسنة، وكلها تبني القدرة على الصمود. ولذلك فإن ضمان حماية التنوع البيولوجي واستخدامه وإدارته على نحو مستدام أمر أساسي لعمل الصندوق.

41- **ويحتاج الصندوق بشكل عاجل إلى زيادة التمويل المناخي لصغار المزارعين في البلدان النامية، المعرضين بشدة لآثار تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي.** ومن خلال تعزيز الممارسات القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والإدارة المستدامة للأراضي، يمكن للصندوق تمكين المزارعين من التكيف مع تغير المناخ، والمساهمة في تحقيق الأهداف المناخية العالمية والنهوض بالزراعة المستدامة. ولتلبية الطلب المتزايد، سيزيد الصندوق مصادر التمويل المناخي وتعبئتها، ويستخدم أدوات مالية مبتكرة، مما يضمن حصول صغار المزارعين على الموارد اللازمة لبناء مستقبل قادر على الصمود.

42- **وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستوضع علاوة عالية على تدخلات التكيف وبناء القدرة على الصمود المتكاملة والمحددة السياق استنادا إلى سيناريوهات مخاطر المناخ والظروف الإيكولوجية المحلية.** وستكون جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة متواءمة مع المساهمات المحددة وطنيا والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي. وسيعمل الصندوق على توسيع نطاق عمله بشأن المناخ والتنوع البيولوجي من خلال الجمع بين النُهج التالية بناء على السياق والاحتياجات القطرية:

- زيادة الاستثمارات في **الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ** لزيادة الإنتاجية، وتحسين الأمن الغذائي، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وسيترتب على هذه الاستثمارات تعزيز تنويع المحاصيل، وتقنيات الري التي تتسم بالكفاءة، وممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، واتخاذ تدابير للحد من فقد الغذاء وهدره. وسيواصل الصندوق البناء على النتائج المثبتة من خلال الاستثمارات التي تعزز حفظ التربة وإدارة المياه والنُهج الزراعية الإيكولوجية وغيرها من النُهج المبتكرة.[59]
- الاستثمار في **تحسين وتكييف البنية التحتية القائمة،** مثل نظم إدارة المياه والبنية التحتية والخدمات في أكثر الأماكن عزلة للوصول إلى الأماكن النائية والأكثر ضعفا. وسيشمل ذلك تحديث البنية التحتية لتحمّل الظواهر الجوية المتطرفة ودمج عناصر البنية التحتية الخضراء لتعزيز القدرة على الصمود (الإطار 1).

[58] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. 2021. استراتيجية التنوع البيولوجي للفترة 2022-2025.

[59] تقييم الصندوق لنُهج الزراعة الإيكولوجية في عمليات الصندوق. وأدرج الصندوق الممارسات الإيكولوجية الزراعية في حوالي 60 في المائة من المشروعات المنجزة بين عامي 2018 و2023.

- الاستثمار في المشروعات التي تعزز **استعادة النظم الإيكولوجية والإدارة المستدامة للأراضي وحفظ التنوع البيولوجي** لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وستولد مثل هذه المشروعات أيضا فوائد مشتركة مثل عزل الكربون وتحسين جودة المياه ودعم سبل العيش الريفية القادرة على الصمود.

- الاستثمار في **نظم الإنذار المبكر والحد من مخاطر الكوارث** لمساعدة المجتمعات المحلية الريفية على الاستجابة للمخاطر الناجمة عن المناخ مثل الفيضانات والجفاف والعواصف. ففي قيرغيزستان، على سبيل المثال، ساعدت استثمارات الصندوق في تحسين التنبؤ على الحد من وفيات الماشية. وفي بنغلاديش، أدت الاستثمارات في البنية التحتية وسبل العيش إلى بناء القدرة على الصمود في وجه الفيضانات المتكررة. وبالشراكة مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، قام الصندوق بتجربة التأمين القائم على المؤشرات في إثيوبيا، لتغطية خسائر الأصول الناجمة عن الظواهر الجوية المتطرفة. ويمكن توسيع نطاق ذلك في إطار التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بناء على الطلب.

- مواصلة الجهود الرامية إلى **قياس وفهم القدرة على الصمود في وجه الصدمات المناخية وغيرها من الصدمات**. ولا يزال نهج الصندوق لقياس القدرة على الصمود فعالا في تحديد وتقييم قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود في مواجهة تغير المناخ والصدمات الأخرى. وسيواصل الصندوق قياس قدرة برنامج عمله على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية والاقتصادية وغيرها من الصدمات من خلال مؤشر بشأن "القدرة على التعافي".[60] كما سيستمر تقديم التوجيه إلى الأفرقة القطرية لتصميم ورصد أداء تدخلات بناء القدرة على الصمود باستخدام أداة تصميم وقياس القدرة على الصمود.

الإطار 1

يستثمر الصندوق في البنية التحتية الريفية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ

- في بنغلاديش، نجح مشروع البنى الأساسية الساحلية المقاومة لتغيُّر المناخ في رفع مستويات الطرق وتعزيز أماكن الأسواق. وكان ذلك كفيلا بوصول المستفيدين باستمرار إلى الأسواق ونمو الدخل. وأكد تقييم أداء المشروع الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2020 فعالية تلك التدخلات أثناء الإعصار.
- وفي أوغندا، وبفضل الدعم المقدم من الصندوق أدت الطرق التي رُفعت كفاءتها لكي تناسب جميع ظروف الطقس، إلى تقليل وقت السفر وزيادة الأسعار على باب المزرعة وتحسين صيانة الطرق، وهو ما أكده تقييم الاستراتيجية القطرية والبرنامج القطري الذي أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق في عام 2021.
- وفي سري لانكا، ساهم مشروع تنمية الري في إيرانامادو في حماية البنية التحتية من المخاطر المناخية عن طريق توجيه مياه الأمطار الزائدة عبر قنوات الصرف، والحد من أضرار الفيضانات، والحفاظ على المياه لاستخدامها لاحقا.
- وفي مدغشقر، يُموّل برنامج الصندوق لتنمية سلاسل القيمة الزراعية الشاملة هياكل تجميع المياه المقاومة للمناخ ويعزز القدرات التقنية. ويُعزز المشروع أيضا المواد النباتية المحسّنة والطرق الريفية القادرة على الصمود في وجه تغيُّر المناخ، من أجل تحسين سُبل الوصول إلى الأسواق أثناء ظروف الطقس القاسية.

43- **وستشكل هذه النُهج أساس الاستراتيجية الموحدة الجديدة بشأن عمل الصندوق المتعلق بالمناخ والبيئة والتنوع البيولوجي، التي سيجري وضعها خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.** وستزيد هذه

[60] يجري تقييم مؤشرات التعافي بناء على تقييم ذاتي للمزارعين لقدرتهم المتصورة على التعافي من أنواع مختلفة من الصدمات. ويستخدم الصندوق سؤالين لتقييم هذه المؤشرات. والسؤال الأول هو ما إذا كانت الأسرة قد تعرضت لأي صدمات، مصنفة إلى مجالات مناخية وغير مناخية. أما السؤال الثاني فيُوجَّه إلى الأسر المعيشية التي صرحت بأنها تعرضت لصدمة واحدة على الأقل، وهو يقيّم كيف تأثرت الأسر المعيشية بالصدمة، وما إذا ازداد الوضع سوءا أو بقي على حاله أو أصبح أفضل من ذي قبل.

الاستراتيجية الجديدة الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان من أجل إدماج التكيف مع المناخ والاستدامة البيئية وإدارة التنوع البيولوجي بفعالية في السياسات والاستثمارات. وسيبدأ الصندوق في الإبلاغ عن مؤشرات ريو بشأن المناخ، إلى جانب منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتتبع التمويل المناخي لتقديم صورة أوسع لعمل الصندوق في مجال المناخ، وتيسير عمل المساهمين الراغبين في الاستفادة من مؤشرات ريو في حساباتهم المتعلقة بالتمويل المناخي. وسيجري استكشاف نهج أكثر انتظاما لرصد الأثر على انبعاثات غازات الدفيئة من خلال التحليلات الاقتصادية والمالية للمشروعات. ويمكن إدراج ذلك كجزء من خارطة طريق للمواءمة مع اتفاق باريس سيسعى الصندوق إلى وضعها وربطها بالاستراتيجية الجديدة ومواءمتها مع النهج المشترك للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف للمواءمة مع اتفاق باريس. وبهذه الطريقة، سيعمل الصندوق على ضمان توافق استثماراته مع اتفاق باريس، وتحسين مساعدة البلدان في تنفيذ خططها المناخية الوطنية (المساهمات المحددة وطنيا والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي). وتمشيا مع إطار كونمينغ-مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، سوف يستكشف الصندوق أيضا كيفية تعزيز الإبلاغ عن التنوع البيولوجي بما في ذلك من خلال استخدام مؤشرات ريو بشأن التنوع البيولوجي، وفي حوار مع بقية مجتمع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، إمكانية اعتماد منهجية متفق عليها دوليا لتتبع تمويل التنوع البيولوجي.

44- **وسيزيد الصندوق من طموحه المناخي وينشر مجموعة من أدوات التمويل المتنوعة لتنفيذ استراتيجيته الموحدة الجديدة.** ومع استمراره في ضمان مراعاة 100 في المائة من استثماراته للمناخ، سيزيد الصندوق نسبة برنامجه من القروض والمنح التي تشكل تمويلا مناخيا من 40 في المائة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى 45 في المائة على الأقل في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيجري قياس ذلك بما يتماشى مع منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف لتتبع التمويل المناخي. ولتحقيق هذا الهدف، سيجري بذل جهود مكرسة أثناء إعداد برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والتصميم المبكر للمشروعات لزيادة التركيز على الاستثمارات التي تتناول آثار تغير المناخ على سبل العيش الريفية ودعم التنمية المنخفضة الكربون. وسيعمل الصندوق أيضا على ضمان تركيز 30 في المائة من التمويل المناخي في الصندوق على الحلول القائمة على الطبيعة[61] بحلول عام 2030، ووضع منهجية محددة لقياس تمويل التنوع البيولوجي كجزء من استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي المقررة.

45- **وتوفر المساهمات المناخية الإضافية أداة إضافية لبناء القدرة على الصمود من خلال برنامج القروض والمنح التابع للصندوق.** ويقوم الصندوق باستحداث المساهمات المناخية الإضافية كشكل جديد من أشكال المساهمات الإضافية في الموارد الأساسية للصندوق (ترد التفاصيل الكاملة في الملحق السابع). وتهدف المساهمات المناخية الإضافية إلى جمع أموال إضافية لدعم الأنشطة في إطار البرامج القطرية للصندوق التي تسهم بشكل مباشر في التكيف مع المناخ وتخفيف آثاره. ومن خلال المساهمة في الموارد الأساسية للصندوق، ستمكن المساهمات المناخية الإضافية الصندوق من مضاعفة هذه الموارد، والاستفادة بشكل كامل من الهيكلية المالية للصندوق لزيادة التمويل المتاح للدول الأعضاء.

46- **وسيظل برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة أداة مهمة لبناء القدرة على الصمود على المستوى القطري.** ويتيح برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة توجيه الموارد المستهدفة نحو بناء القدرة على الصمود في وجه المناخ بين صغار المنتجين في فئات الدخل المنخفض،

[61] تعريف "الحلول القائمة على الطبيعة" الذي اعتمدته جمعية الأمم المتحدة للبيئة في 2 مارس/ آذار 2022: "الحلول القائمة على الطبيعة هي إجراءات لحماية النظم الإيكولوجية الأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة والنظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، الطبيعية منها والمعدلة، وحفظها واستعادتها واستخدامها المستدام وإدارتها، وهي إجراءات تتصدى للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بشكل فعال وقابل للتكيف، وتعمل في الوقت نفسه على توفير رفاهية الإنسان، وخدمات النظم الإيكولوجية، والقدرة على الصمود ومنافع التنوع البيولوجي" UNEP/EA.5/Res.5 (2022). الحلول القائمة على الطبيعة لدعم التنمية المستدامة.

مع التركيز على الابتكار. وكصندوق استئماني مخصص، يوفر برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المرونة في كيفية استخدام الأموال مع ضمان التكامل مع برنامج القروض والمنح.

47- **وسيواصل الصندوق تعبئة التمويل المناخي الدولي من الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف ومصادر التمويل المناخي الأخرى.** ويتوقع الصندوق تعبئة موارد تكميلية من أجل التمويل المناخي في حدود 200 إلى 300 مليون دولار أمريكي سنويا بحلول نهاية التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ويهدف إلى مواصلة هذا الاتجاه المتزايد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيواصل الصندوق تعزيز الشراكات مع المصارف الإنمائية العامة والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين لتعبئة المزيد من التمويل لأنشطة التنوع البيولوجي والقدرة على الصمود في وجه المناخ خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

الشكل 2

توجيه التمويل المناخي إلى صغار المزارعين والسكان الريفيين

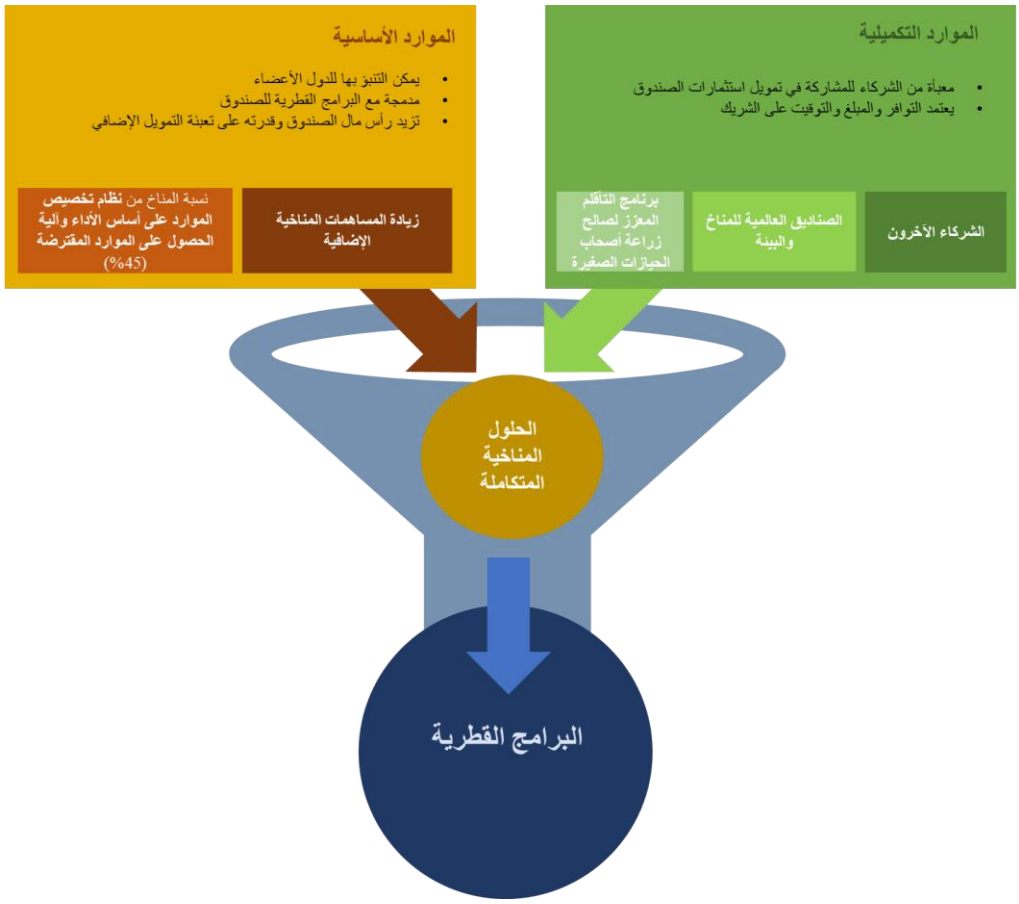

جيم - زيادة المشاركة مع القطاع الخاص

48- **تستلزم الحاجة العاجلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومكافحة الآثار الضارة لتغير المناخ استثمارات جريئة وحلولا مبتكرة.** ومن شأن التحول الناجح للنظم الغذائية أن يولد عائدات كبيرة. ويمكن أن يصل إجمالي المكاسب الاقتصادية للمجتمع إلى 5.7 تريليون دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2030 و10.5 تريليون دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2050. وستبلغ قيمة فرص الأعمال الجديدة - بما في ذلك معالجة فقد الأغذية، وإنشاء سلاسل قيمة جديدة للزراعة المتجددة والتحول إلى أنماط غذائية صحية - نحو 4.5 تريليون دولار أمريكي سنويا بحلول عام 2030.[62] ومع ذلك، فإن المستويات الحالية للاستثمار العام في الزراعة وتحويل النظم الغذائية ليست كافية لإطلاق هذه الإمكانات وتلبية متطلبات الأعداد المتزايدة من السكان. ومع ازدياد حدة ضغوط المالية العامة، فإن تحفيز زيادة استثمارات القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية.

49- **ويمكن للقطاع الخاص أن يقود عجلة التنمية المستدامة، ويعزز سبل العيش الريفية، ويشجع الابتكار.** وبالنسبة لصغار المزارعين، يمكن أن تكون استثمارات القطاع الخاص في المناطق الريفية وسلاسل القيمة الغذائية الزراعية شريان حياة، حيث توفر لهم القدرة على الوصول إلى رأس المال والتكنولوجيا والأسواق، وتمكنهم من زيادة إنتاجيتهم ودخلهم. وتوفر رقمنة سلاسل القيمة الزراعية فرصا جديدة للأعمال التجارية الزراعية المتنامية. وتنطوي التكنولوجيات الجديدة على إمكانية السماح بتبادل المعلومات الحيوية - من بيانات

[62] انظر الحاشية 12.

الطقس إلى أسعار السوق إلى ظروف التربة والمحاصيل - في الوقت الفعلي، مما يمكن المزارعين من التكيف مع تغير المناخ، والاستفادة من الأسعار المحسنة وتحسين جودة منتجاتهم وتقليل الفاقد والهدر من الأغذية. وفي حين أن المؤسسات الزراعية غالبا ما تشكل محرك الاقتصادات الريفية، إلا أنها تكافح من أجل الحصول على تمويل يتناسب مع احتياجاتها. ومن خلال العمل مع القطاع الخاص، يمكن للصندوق أن يستفيد من موارد وخبرات إضافية لدعم صغار المزارعين والسكان الريفيين. ويمكن أن يؤدي استثمار القطاع الخاص المسؤول إلى زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتوليد الدخل، مما يؤدي في النهاية إلى تحسين حياة المجتمعات المحلية الريفية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدفان 1 و2.

50- **والصندوق في وضع يسمح له بتسخير قوة القطاع الخاص في المناطق الريفية.** ويحظى الصندوق بسجل حافل من النجاح في العمل مع القطاع الخاص.[63] وتدعم حافظته السيادية مجموعة واسعة من الاستثمارات التي تعتبر أساسية لبناء أسواق ريفية نابضة بالحياة وشاملة، على سبيل المثال من خلال تعزيز البنية التحتية والخدمات والنظم المالية المحلية. وعلاوة على ذلك، دأب الصندوق على مدى عقود على الاستثمار في سلاسل القيمة الشاملة وتيسير الشراكات بين الحكومات والشركات الخاصة ومنظمات المنتجين.[64] وقد نجح هذا النهج في تعزيز سبل العيش الريفية في سياقات قطرية متنوعة (انظر الإطار 2). وعلاوة على ذلك، يستخدم الصندوق بفعالية أدوات التمويل الخاصة به لتعبئة استثمارات خاصة وخدمات مالية إضافية للمناطق الريفية المحرومة من الخدمات.

الإطار 2

دعم مشاركة القطاع الخاص في السياقات الهشة

أقيمت في السودان شراكة بين المنتجين من القطاعين العام والخاص ، بين مشروع ممول من الصندوق ومجموعات المنتجين وثلاث من شركات البذور (الشركة العربية السودانية للبذور، وشركة شمس النيل للبذور، ومجموعة نكتر الزراعية). وفي حين أن المشروع الممول من الصندوق ساهم في بناء قدرات المزارعين المشاركين، قدمت شركات البذور مساعدات تقنية إضافية وأشركت المزارعين من خلال الزراعة التعاقدية، لشراء بذور الذرة الرفيعة والفول السوداني والسمسم. وعلى الرغم من إغلاق المشروع قبل أربع سنوات، لا تزال ترتيبات العمل جارية.

وأسفرت الشراكة بين المنتجين وشركات البذور الثلاث عن إنتاج 489 طنا متريا من البذور المعتمدة في مساحة إجمالية بلغت نحو 900 1 هكتار. وبفضل استخدام أصناف البذور المحسّنة والمعتمدة، زاد متوسط الغلة بمقدار 50 في المائة، حتى في ظروف الأمطار غير المواتية. وقدَّرت شركات البذور أن استخدام هذه البذور ازداد بنسبة تراوحت بين 5 في المائة و45 في المائة، وهو ما تجسد في اتساع فرصها في السوق. وعلاوة على ذلك، حصل نحو 269 من مزارعي البذور (79 امرأة و190 رجلا) على خدمات استشارية لإنتاج البذور، ونقلوا ما اكتسبوه من معارف إلى 853 مزارعا إضافيا من مزارعي البذور (323 امرأة و530 رجلا) في 17 مجموعة من مجموعات مزارعي البذور. وتحسن بدرجة كبيرة الأمن الغذائي لمزارعي البذور، من ثمانية إلى 12 شهرا من الأمن الغذائي.

51- **وفي السنوات الأخيرة، واصل الصندوق تعزيز مشاركته مع القطاع الخاص من خلال برنامج تمويل القطاع الخاص.** ويهدف البرنامج إلى الاستثمار المباشر وتحفيز استثمارات القطاع الخاص التي تعود بالفائدة على صغار المنتجين والمجتمعات المحلية الريفية. ومن خلال آليات الديون وحصص الملكية وتخفيف المخاطر

[63] إن استراتيجية الصندوق للانخراط مع القطاع الخاص تعرّف القطاع الخاص بأنه "شركات الأعمال الخاصة الساعية للربح، والمستثمرين المؤسسيين والخواص والمصارف التجارية، وصناديق الاستثمار [و] غيرها من الأدوات المالية التي تعود ملكيتها بغالبية و/أو إدارتها لكيانات في القطاع الخاص". ويؤكد هذا التعريف عدم تجانس الجهات الفاعلة في القطاع الخاص التي ينخرط معها الصندوق.

[64] في الوقت الحالي، جرى تصنيف 79 في المائة من مشروعات الصندوق الجارية كمشروعات سلاسل قيمة عند التصميم. وتضمنت معظم هذه المشروعات (93 في المائة) درجة من التعاون مع كيانات القطاع الخاص. وتدعم ستة وثلاثون في المائة من مشروعات سلاسل القيمة الجارية شراكات بين القطاعين العام والخاص والمنتجين.

مثل تقاسم المخاطر والضمانات، يقدم البرنامج دعما حاسما للشركاء من القطاع الخاص، بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للصندوق على المستوى القطري وبما يكمل قروضه ومنحه الحالية. ويظل ضمان التكامل والملكية الحكومية مبدأ رئيسيا يوجه عمليات الصندوق غير السيادية مع القطاع الخاص.[65]

52- **وحتى الآن، استثمر برنامج تمويل القطاع الخاص بالفعل في سبع عمليات غير سيادية تعد بتحقيق مزيد من التمويل والنتائج.** وبالإضافة إلى استثمار في الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، قدم الصندوق 26 مليون دولار أمريكي إلى ست عمليات غير سيادية من خلال برنامج تمويل القطاع الخاص بتكلفة إجمالية للمشروعات تبلغ 141 مليون دولار أمريكي. ومن المتوقع أن يستفيد من هذه الاستثمارات حوالي 000 403 شخص بشكل مباشر و1.4 مليون شخص آخر بشكل غير مباشر. وسيكون هناك تركيز قوي على تمكين النساء (60 في المائة من إجمالي المستفيدين) والشباب (35 في المائة). ومن أجل الإدارة الفعالة للتعقيدات المرتبطة بعمليات القطاع الخاص، يعمل الصندوق بنشاط على تعزيز قدراته الداخلية، لضمان أن يكون مجهزا تجهيزا جيدا لتلبية الطلبات وتخفيف المخاطر بشكل فعال مع دفع التغيير الإيجابي من خلال شراكات مؤثرة مع القطاع الخاص.

53- **وينطوي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على طموح أكبر للعمل بشكل أكثر وأفضل مع القطاع الخاص لتسريع الأثر.** وسينعكس النهج الجديد في استراتيجية محدثة ستُعرض على المجلس التنفيذي. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيكون لنسبة 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة مكونات بشأن القطاع الخاص، وسوف يدمج تصميم البرامج القطرية الممولة من خلال برنامج القروض والمنح، حيثما أمكن، نقاط الدخول والصلات مع القطاع الخاص بطريقة أكثر تركيزا واستهدافا. وتُنفذ مشاركة الصندوق مع القطاع الخاص بشفافية وانتقائية. وسوف يسترشد النهج الجديد للصندوق بثلاثة مبادئ: (1) العدالة وتمكين صغار المنتجين والسكان الريفيين الفقراء؛ (2) التركيز على تنمية القطاع الخاص المحلي؛ (3) العناية الواجبة الصارمة للشركاء من القطاع الخاص. وسيوفر هذا النهج مسارا لتعزيز قدرات الصندوق وأدواته في المجالات الثلاثة التالية:

- **التمكين**. سيعمل الصندوق مع الحكومات للاستفادة تدريجيا من استثماراته في القطاع العام لتهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص. ويتمثل الهدف في زيادة الاستثمارات المستدامة والشاملة في النظم الغذائية في المناطق الريفية، وتحقيق فوائد واضحة لصغار المنتجين والمجتمعات المحلية الريفية وبالشراكة معهم. ومن الأمثلة على الاستثمارات العامة التي ستدعم ذلك: بناء قدرات المزارعين ومنظماتهم، وأصحاب المصلحة في النظام المالي الريفي ووكالات القطاع العام ذات الصلة، وخدمات تطوير الأعمال للمؤسسات البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة؛ وإنشاء منصات لأصحاب المصلحة المتعددين؛ والاستثمارات في السلع العامة مثل البنية التحتية في الأماكن الأكثر عزلة؛ والاستثمارات في إمكانية التتبع وتعزيز شفافية سلاسل القيمة. وستسعى هذه التدخلات إلى تخفيف المخاطر وخفض تكاليف المعاملات من أجل إقامة روابط مستدامة وشاملة للقطاع الخاص في الاقتصادات الريفية.
- **التحفيز**. سيقدم الصندوق دعما مستهدفا لكيانات القطاع الخاص المحلية والدولية لإطلاق العنان لاستثماراتها وخدماتها المالية وتعبئتها لصالح صغار المنتجين المحليين والسكان الريفين الفقراء. وسيجري ذلك من خلال أدوات التمويل الريفي الممولة من الإقراض السيادي وبرنامج تمويل القطاع الخاص.[66] وسيقدم برنامج تمويل القطاع الخاص مجموعة واسعة من الأدوات المالية بما في ذلك لتخفيف المخاطر (الضمانات، والديون الثانوية، وتقاسم المخاطر، وما إلى ذلك). وعند القيام بذلك،

[65] العمليات غير السيادية هي استثمارات مباشرة في كيانات القطاع الخاص بدون ضمان حكومي سيادي، وبالتالي لا يوجد التزام على الحكومة بالسداد أو تحمل العواقب المالية لعدم السداد.

[66] على سبيل المثال، المنح النظيرة، والترتيبات الثلاثية لتقاسم التكاليف، وخطوط الائتمان للوسطاء الماليين، وصناديق الضمان، والأدوات المالية لبرنامج تمويل القطاع الخاص (مثل الدين وتقاسم المخاطر والضمانات).

سيوفر أدوات جديدة لتقاسم المخاطر، ويقدم حوافز مالية جذابة، ويهيئ بيئة مواتية للاستثمار لإطلاق التمويل الإضافي من أجل الزراعة المستدامة والبنية التحتية القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتكنولوجيات الصديقة للبيئة.

- **التجميع**. سيدعم التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق منصات استثمارية واسعة النطاق لاجتذاب أنشطة أعمال القطاع الخاص والممولين كجهات مشاركة في الاستثمار أو كجهات موازية مشاركة في التمويل. وسينصب تركيز محدد على تعبئة الأموال من المستثمرين المؤسسيين والمؤثرين. ويمكن أن تتخذ هذه المنصات شكل هياكل مالية مختلطة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الصناديق والمرافق. ويعتمد هذا النهج على قدرة الصندوق القوية في مجال الهيكلة، وهي قدرة سيزداد تعزيزها خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ودور أكبر لأدوات برنامج تمويل القطاع الخاص (ولا سيما الخسارة الأولى، والديون الثانوية، وتقاسم المخاطر).

54- **وسيكون برنامج تمويل القطاع الخاص الأكثر قوة أداة مهمة لزيادة استثمارات القطاع الخاص في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (انظر الملحق الثالث لمزيد من التفاصيل).** وبهدف توسيع نطاق الأثر، سيعتمد برنامج تمويل القطاع الخاص نموذجا جديدا للتمويل. وسيجري تمويل هذا البرنامج من الموارد الأساسية وكذلك المقترَضة، بالإضافة إلى الأموال التكميلية. ومن شأن ذلك أن يجعل تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص أكثر قابلية للتنبؤ وتوسيع النطاق، وبالتالي تعزيز المزيد من الإدماج مع عمليات الصندوق السيادية. وسيستمر استخدام الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص، الذي جرى إنشاؤه في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، كمنصة لتوجيه الموارد التكميلية من الجهات المانحة إلى برنامج تمويل القطاع الخاص. وستكون هذه الموارد بالغة الأهمية لإطلاق استثمارات القطاع الخاص التي تحمل مخاطر عالية ولكن أيضا فرصا لتحقيق أثر كبير.

55- **ولتحقيق هذه الرؤية الطموحة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، من الضروري زيادة تعزيز حوكمة القطاع الخاص والترتيبات التنظيمية والقدرات في الصندوق.** ويسعى الصندوق خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارده إلى توسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص بشكل كبير لإقامة شراكات مفيدة لجميع الأطراف مع صغار المنتجين في المجتمعات المحلية الريفية. وقد أحرز الصندوق بالفعل تقدما كبيرا من خلال التنفيذ المبكر لبرنامج تمويل القطاع الخاص واستثمارات كبيرة في القدرات الداخلية. ويشمل ذلك إنشاء وحدة مخصصة للقطاع الخاص وتعزيز الخبرات في مجالات مثل سلاسل القيمة والتمويل الريفي، مع تعزيز نظام إيكولوجي مواتٍ لعمليات المشاركة المؤثرة. ومن خلال مواصلة تعزيز القدرات الداخلية ومواءمة عمليات القطاع الخاص السيادية وغير السيادية خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيكون الصندوق مستعدا بصورة أفضل للاستفادة من فرص القطاع الخاص، والتصدي للتحديات في مشاركة القطاع الخاص، والالتزام بمعايير المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وأفضل الممارسات، وضمان تقييم المخاطر وإدارتها بشكل منهجي، وتحقيق أثر أكبر في تعزيز التنمية الريفية المستدامة.

دال - ضمان الشمولية لعدم ترك أحد يتخلف عن الركب

56- **سيرفع الصندوق طموحاته بشأن المنظور الجنساني والشباب والتغذية، فضلا عن زيادة الأهداف المتعلقة بالمناخ.** ويعزز التركيز على مواضيع التعميم الأربعة في الصندوق، أي البيئة والمناخ، المنظور الجنساني، والشباب، والتغذية، الأثر المستدام للصندوق ويركز على عدم ترك أحد يتخلف عن الركب. وتعتبر الإجراءات الموجهة للتغلب على الحواجز التي يواجهها السكان الريفيون الفقراء وغيرهم من الفئات الضعيفة أمرا بالغ الأهمية لتحويل الاقتصادات الريفية وإحداث تغيير دائم.

57- **ويرتكز نموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على نهج تشاركي محلي شامل.** ويتمتع الصندوق، بوصفه منظمة تتمحور حول الإنسان، بخبرة واسعة في التعامل مع الشركاء الرئيسيين بما في ذلك منظمات

المزارعين ومنظمات الشعوب الأصلية والشباب وغيرها من المنظمات المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني. وخلص تقرير تجميعي للتقييمات أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق بشأن بناء الشراكات من أجل زيادة الفعالية الإنمائية إلى أن الشراكات الاستراتيجية للصندوق مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين ومنظمات الشعوب الأصلية كانت فعالة في تيسير التأثير على السياسات والتنسيق والتعاون على الصعيد القطري. وبناء على هذه الأدلة التقييمية، عند تطوير مقترحاته للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، زاد الصندوق مشاركته مع منظمات المزارعين، والشعوب الأصلية، والشباب، من خلال منتدى المزارعين، ومنتدى الشعوب الأصلية، والتحالف الشعبي للشباب في الصندوق، على التوالي. ويعرض الإطار 3 التوصيات التي انبثقت عن هذه المناقشات. وقد أُدرجت الإجراءات المتخذة استجابة لهذه التوصيات في مصفوفة التزامات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

الإطار 3

العمل مع الشركاء الرئيسيين

شراكة الصندوق مع منظمات المزارعين والشعوب الأصلية والشباب

الشعوب الأصلية ومنظمات المزارعين والشباب شركاء استراتيجيون مهمون للصندوق لأداء رسالته. والشعوب الأصلية ترعى المعرفة، وتحمي التنوع البيولوجي، وتصون عمليات الحفظ والأحياء البرية، وهي رائدة في مكافحة تغير المناخ. وتعمل منظمات المزارعين على تمكين المزارعين، وتعزز الوصول إلى الأسواق والمشاركة فيها، وتعمل كمحفزات للتغيير الإيجابي في المناطق الريفية، وتدفع الابتكار الزراعي واعتماد الممارسات المستدامة. ويمثل شباب الريف مستقبل مجتمعاتهم المحلية ولديهم القدرة على قيادة تحول النظم الغذائية القادرة على الصمود والشاملة التي تضمن ازدهار المجتمعات المحلية والاقتصادات الريفية، وتوفر وظائف وفرص دخل جديدة مثيرة للاهتمام لجيلهم وللأجيال القادمة.

وجرى تنظيم حدث غير رسمي مع اللجنة التوجيهية لمنتدى المزارعين، واللجنة التوجيهية العالمية لمنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، وأعضاء التحالف الشعبي للشباب في الصندوق بشأن أولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ومجالات تركيزه. وتبادل الممثلون خلال الحدث خبراتهم في العمل مع الصندوق وقدموا توصيات رئيسية لزيادة تعزيز شراكتهم مع الصندوق.

التوصيات

تتمثل إحدى الأولويات المشتركة لأصحاب المصلحة الثلاثة في الحاجة إلى دعم متزايد ويمكن التنبؤ به من الصندوق لتعزيز قدراتهم ومشاركتهم في عمليات صنع القرار والسياسات المتصلة بهم، وفي تصميم المشروعات وتنفيذها. وتشمل التعقيبات المحددة الأخرى ما يلي:

- فيما يتعلق **بالشعوب الأصلية**: تنفيذ سياسة الصندوق المحدثة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية التي وافق عليها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2022،[67] ولا سيما: (1) منح صفة المراقب في المجلس التنفيذي؛ (2) العمل مع الخبراء من الشعوب الأصلية في تصميم المشروعات وعمليات الإشراف عليها؛ (3) ضمان التمويل لمرفق مساعدة الشعوب الأصلية؛ (4) تفعيل هدف الوصول إلى 11 مليون شخص من الشعوب الأصلية من خلال مشروعات الصندوق الاستثمارية بحلول عام 2032.
- فيما يتعلق **بالشباب**: الوصول إلى بناء القدرات والتدريب والموارد لضمان مشاركتهم في المشاورات على المستوى الوطني ودون الوطني والإقليمي والعالمي وكذلك لبناء ملكيتهم للعمليات الإنمائية.
- فيما يتعلق **بمنظمات المزارعين**: زيادة الوصول إلى الأدوات المالية للصندوق والمشاركة في حوكمة الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، سلطت منظمات المزارعين الضوء على أهمية التصدي للتحديات المترابطة القصيرة

[67] الصندوق، 2022. سياسة الصندوق بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية: تحديث عام 2022.

والطويلة الأجل التي تؤثر على سُبل عيشهم، والاستفادة من المعارف والابتكارات الجديدة والتقليدية من أجل الابتكار.

58- **وخلال دورات تجديد الموارد السابقة، عزز الصندوق بشكل كبير تركيزه على مواضيع التعميم.** ويمثل التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق نقطة تحول: حيث جرى إدخال تصنيفات الجودة لقياس الأداء في تصميم المشروع وتنفيذه وإنجازه. وزادت أهداف التعميم لجميع المواضيع. وركز الصندوق على الترابط وأوجه التآزر عبر مواضيع التعميم لضمان وصول الفوائد ذات الصلة إلى الفئات المستهدفة من الصندوق. وسعى إلى زيادة تعميم التنوع البيولوجي، بما في ذلك التنوع البيولوجي الزراعي، في عملياته، وتعزيز المشاركة مع الشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة.

59- **واستنادا إلى هذه التجارب، شددت الدول الأعضاء على الحاجة إلى زيادة توحيد وتعزيز التعميم خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.** وسيواصل الصندوق زيادة التركيز على أولويات التعميم في البرامج القطرية، مع تعزيز الترابط بين المواضيع والتركيز على العلاقة بين مواضيع التعميم والتحديات الثلاثة المتمثلة في الهشاشة والمناخ ومشاركة القطاع الخاص التي يسعى التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لمعالجتها (الإطار 4)، والاستفادة المثلى من الأدوات والتمويل المتاح لها.

60- **ولا يزال الصندوق ملتزما بتعزيز مشاركته في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر الحافظة بأكملها.** وسيواصل الصندوق اتباع نُهج طموحة لتحويل ديناميات السلطة القائمة على نوع الجنس، ومعالجة القيود الهيكلية الرسمية وغير الرسمية التي تعترض المساواة بين الجنسين، وتحدي التوزيع غير المتكافئ للموارد وتوزيع الواجبات بين الرجال والنساء. وسيجري ذلك من خلال معالجة المعايير والممارسات والمواقف والمعتقدات الاجتماعية ونظم القيم فيما مجموعه 35 في المائة من المشروعات عند التصميم. ولتحسين تتبع أثر عمل الصندوق على المنظور الجنساني وتمكين المرأة، يقوم الصندوق أيضا بإدخال مؤشر لمستوى الأثر على تمكين المرأة في إطاره لإدارة النتائج لأول مرة.

الإطار 4

دمج منظور الشمولية عبر المجالات ذات الأولوية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

ترتبط أهداف التعميم في الصندوق بمجالات الأولوية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق:

السياقات الهشة

في سياقات الهشاشة، يمكن أن يكون للنزاع والصدمات آثار شديدة على البيئة والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية. والنساء والشباب أكثر ضعفا وعرضة لعواقب الهشاشة، بما في ذلك التهديد بالعنف والفرص المحدودة. ويمكن أن تشارك الشعوب الأصلية في النزاعات حول استخدام الأراضي والحقوق. وغالبا ما يجري نسيان الأشخاص ذوي الإعاقة أو استبعادهم من الدعم أو يعانون من ضعف تقديم الخدمات العامة. وقد يصبح الغذاء الآمن والمغذي غير متوفر ويمكن أن يتعطل الوصول إلى الغذاء. وفي هذه السياقات، يعد تركيز الصندوق على النساء والشباب والإدماج الاجتماعي، فضلا عن التغذية، أمرا في غاية الأهمية ويمكن أن يسفر عن آثار إيجابية على محركات الهشاشة، مثل الإقصاء والفقر وسوء إدارة الموارد والصدمات المرتبطة بالمناخ. وتراعي برامج الفرص الاستراتيجية القطرية في الصندوق وعملياته الصلات بين الهشاشة والبيئة والمناخ والمرأة والتغذية، وتركز على تعظيم أوجه التآزر لتعزيز سبل العيش القادرة على الصمود.

المناخ والتنوع البيولوجي

يؤثر تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي تأثيرا مباشرا على الإنتاجية الزراعية من خلال الحد من تنوع الأنواع النباتية، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض غلة المحاصيل وجودتها، ويحد من توافر الأغذية المغذية. وعلاوة على ذلك، يؤثر تغير المناخ بشكل غير متناسب على النساء، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات القائمة بسبب تقييد الوصول إلى الموارد وديناميات السلطة القائمة على نوع الجنس. ويؤدي تدهور الأراضي والكوارث المرتبطة بالمناخ وندرة الموارد إلى تكثيف المنافسة على الفرص المحدودة، مما يعوق الشباب عن الوصول إلى المدخلات الزراعية والمشاركة. وفي

الوقت نفسه، تؤدي النساء والشباب والشعوب الأصلية دورا محوريا في وضع استراتيجيات تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه والتي تضمن حلولا منصفة. ويمكن أن تكون التغذية أيضا نقطة دخول للصندوق لدفع تنويع المحاصيل، وتوسيع نطاق الأنواع النباتية، وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة، مثل الزراعة الإيكولوجية.

القطاع الخاص

سيركز الصندوق، في مشاركته مع القطاع الخاص، على التصدي للتحديات القائمة، مع الاستفادة من فرص المشاركة الأكبر لضمان الشمولية. وتحد المعايير الجنسانية الحالية مشاركة المرأة في القطاع الخاص، ويحد عدم تطابق المهارات ونقص الاستثمار من عمالة الشباب، وتزيد المخاوف المحدودة بشأن التغذية من جانب المنتجين والمستهلكين على حد سواء من تفاقم التحديات التغذوية. ومن خلال نهج التعميم الذي يركز على معالجة القيود الهيكلية، وتوفير بناء القدرات، وتعزيز الشراكات الشاملة، وضمان مشاركة المنظمات المجتمعية وأصحاب المصلحة، يمكن للصندوق تسخير موارد القطاع الخاص وخبراته لإحداث آثار إيجابية على التمكين الاقتصادي للمرأة، وتوظيف الشباب، وتحسين التغذية والنظم الغذائية.

61- **حددت تقييمات الأثر التي أجراها الصندوق التغذية كمجال يتطلب اهتماما مستمرا.** وستراعي 60 في المائة على الأقل من المشروعات الجديدة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق التغذية، مما يضيف إلى إجمالي حافظة المشروعات النشطة التي تركز على التغذية. كما سيعزز الصندوق عرضه التغذوي، باستهداف أكثر تمايزا للإجراءات التي تصب في صالح السكان الريفيين الضعفاء، وتعزيز التركيز على التثقيف التغذوي ورسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي. وعلى سبيل المثال: (1) يمكن أن يحصل الأشخاص الأكثر ضعفا على حزمة من التدخلات مثل الحدائق المنزلية والمنح والأنشطة المدرة للدخل والبنية التحتية للمياه؛ (2) يمكن أن يحصل الأشخاص الأقل ضعفا على التثقيف التغذوي وتدخلات رسائل التغيير الاجتماعي والسلوكي. وفي هذا الصدد، سيدرج الصندوق أيضا مقياسا أوسع للأثر على الأمن الغذائي، استنادا إلى مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي في إطار إدارة النتائج لأول مرة، جنبا إلى جنب مع قياس الأثر على التغذية على وجه التحديد، بناء على التغيرات في التنوع الغذائي التي يعد تغيير السلوك فيها مهما للغاية.

62- **ويقر الصندوق بالتقاطع بين المنظور الجنساني والتغذية والدور الحاسم للمرأة في تحسين نتائج التغذية.** ففي التجديد الثالث عشر لموارده سيستفيد الصندوق من التمويل المناخي وتمويل التنوع البيولوجي لدعم التحول نحو ضمان الحصول على أنماط غذائية صحية، مع زيادة قدرة المجتمعات المحلية الريفية على الصمود في وجه آثار تغير المناخ. وعلى سبيل المثال، سيركز الصندوق على الأصناف المهملة وغير المستغلة بالكامل، وبذور الشعوب الأصلية ومعارف الشعوب الأصلية لتعزيز الأنماط الغذائية الصحية، والتي تستند إلى الإمكانات غير المستغلة للاستخدام المستدام وحفظ التنوع البيولوجي. وسيستكشف الصندوق، بالتعاون مع الشركاء، النُهج لتحويل الأعراف الجنسانية والعلاقات بين الجنسين، وإدماجها مع النتائج المتعلقة بالتغذية.

63- **وسيواصل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تعزيز نموذجه الرائد بشأن مراكز الأعمال الزراعية لإشراك الشباب في المناطق الريفية وتوسيع نطاقه.** وقد جرى تصميم هذا النموذج ليكون بمثابة محطة واحدة سريعة لرواد الأعمال الشباب والباحثين عن عمل، عن طريق إنشاء وتسريع الأعمال التجارية، والتوسط في إيجاد فرص عمل للشبان والشابات، داخل النظم الغذائية (الإطاران 5 و6)، وبناء اقتصادات ريفية أكثر قدرة على الصمود.

64- **وسيوسع الصندوق استثماراته المتعلقة بالشباب لتلبية الطلب المتزايد.** وبالإضافة إلى ضمان أن تعطي 60 في المائة من المشروعات الجديدة الأولوية للشباب وعمالة الشباب في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وبالتالي زيادة تركيز الحافظة النشطة الشاملة على الشباب، فإن الصندوق سيركز استثماراته بشكل خاص على الرقمنة والطاقة المتجددة والمهارات والتكنولوجيات الخضراء، بما في ذلك تلك الناشئة جنبا إلى جنب مع جهود الاستعادة والحفظ، فضلا عن سلاسل القيمة المتخصصة، والتي يمكن أن تدعم أيضا التنوع البيولوجي الزراعي. وبالإضافة إلى ذلك، سيكثف الصندوق مشاركته مع المنظمات الشبابية بما في ذلك في

إطار مبادرات مثل تطوير التحالف الشعبي للشباب، والذي سيجري توسيع نطاقه على المستويين القطري والإقليمي.

الإطار 5

تحسين الحدائق المنزلية من أجل تغذية أفضل

أظهرت التجارب من المشروعات في جيبوتي والهند، حيث تبلغ مساحة الحدائق المنزلية حوالي 10 أمتار مربعة، كيف يمكن إيجاد حلول لزيادة حجم الحدائق المنزلية دون تكلفة عالية. وفي هذه المشروعات، يجري ري الحدائق المنزلية باستخدام المياه الرمادية، وتُستكمل بمياه الآبار أو المضخات أو تجميع المياه على الأسطح، عند توفرها. كما أن الحدائق المنزلية مسيجة باستخدام مواد محلية، وتُستخدم السياج لزراعة النباتات الزاحفة. وفي كلا البلدين، كان الأثر على تغذية الأسر المعيشية أكبر عندما كانت الأنشطة مصحوبة بتثقيف تغذوي فعال ومقترنة بتربية الحيوانات لاستكمال الأنماط الغذائية ببروتينات من مصادر حيوانية.

الإطار 6

خلق فرص عمل للشباب الريفيين

يؤدي الصندوق دورا رائدا من خلال اعتماد نهج قائم على النظم إزاء عمالة الشباب.

ويعمل برنامج خلق فرص عمل للشباب الريفي في أفريقيا (مراكز الأعمال الزراعية المتكاملة) مع الشركاء المنفذين لخلق فرص عمل للشباب الريفي في تسعة بلدان أفريقية: الجزائر والكاميرون وكوت ديفوار وكينيا ومدغشقر وملاوي وموزامبيق ونيجيريا ورواندا. وتؤكد المعرفة والتعلم الأولي الناشئ عن السنة الثالثة من تنفيذ هذا البرنامج ما يلي: (1) الأعمال الزراعية الناشئة والقائمة تتطلب مشورة تقنية عالية الجودة بالإضافة إلى إرشاد مستمر لتأسيس الأعمال التجارية ونموها بشكل مستدام؛ (2) يعتبر إنشاء شبكات طويلة الأجل أمرا حاسما في تعزيز عمالة الشباب؛ (3) تعتبر تدخلات بناء القدرات، التي تُنفذ بالتعاون الوثيق مع القطاع الخاص، ضرورية.

65- **وسيواصل الصندوق العمل مع الشعوب الأصلية كشركاء.** وتماشيا مع سياسته المحدثة بشأن الانخراط مع الشعوب الأصلية (2022)، سيواصل الصندوق ضمان تمكين الشعوب الأصلية لتعزيز سبل عيشها وأمنها الغذائي والتغذوي وقدرتها على الصمود في وجه الصدمات المناخية والصدمات الأخرى. وخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيهدف الصندوق إلى وضع 10 مشروعات جديدة مع التركيز بشكل كبير على الشعوب الأصلية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق دعم مرفق مساعدة الشعوب الأصلية الذي يمول المشروعات الصغيرة التي تعزز التنمية المدفوعة ذاتيا لتمكين المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية من إيجاد حلول للتحديات التي يواجهونها.

66- **وسيواصل الصندوق تعميم إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.** وستوفر استراتيجية الصندوق لإدماج منظور الإعاقة التي تمت الموافقة عليها في عام 2022 الأساس لإدماج منظور الإعاقة في جميع أعماله. وقد التزم الصندوق بتصميم خمسة مشروعات على الأقل بين عامي 2022 و2024 تُدمج الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة مستهدفة ذات أولوية. وبالإضافة إلى ذلك، خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيجري تصميم خمسة مشروعات جديدة على الأقل تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة كمجموعة ذات أولوية. وبهذه الطريقة سيجري تدريجيا توسيع نطاق حافظة المشروعات التي تركز على الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيطبق الصندوق نهجا متعدد الجوانب في عمله المتعلق بإدماج منظور الإعاقة. وتمشيا مع جدول أعمال التكامل الأفقي للصندوق، سيُولى اهتمام خاص للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من الشعوب الأصلية.

رابعا - إحداث أثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة

67- **تعتبر نُهج البرامج القطرية أساسية لتنفيذ التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.** ويتيح نهج البرامج القطرية للصندوق دعم البلدان في مواجهة أكثر تحدياتها إلحاحا فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي والفقر الريفي وتغير المناخ والهشاشة. وهو يستند إلى تطور الصندوق نحو نموذج برامجي على المستوى القطري يدعم جهود البلدان الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع في المناطق الريفية بحلول عام 2030. ومن خلال سلسلة من الإصلاحات الأخيرة، يعزز الصندوق إدارة حافظته وينوع عروضه القطرية. ويقدم هذا القسم لمحة عامة عن الطريقة التي سيوحد بها الصندوق نهج البرامج القطرية خلال فترة التجديد الثالث عشر لموارده.

ألف - برنامج قطري متكامل

68- **قدم الصندوق بصورة تدريجية للبلدان مجموعة أدوات قطرية موسعة، في استجابة للاحتياجات المتطورة للسكان الريفيين الفقراء.** تمثل القروض السيادية العادية والمنح، القائمة على موارد تجديد الموارد الأساسية، الوسيلة الأساسية لعمل الصندوق مع البلدان. وتُستكمل بإجراءات وأدوات لتحقيق أثر أكبر. ويشمل ذلك تنفيذ نُهج برامجية متعددة المراحل، وعمليات الإقراض الإقليمية، والإقراض القائم على النتائج، والبرمجة المشتركة مع الشركاء الإنمائيين الآخرين، بالإضافة إلى المساعدة التقنية المستردة التكاليف وغيرها من المبادرات الممولة بالموارد التكميلية. وفي التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، جرى إدخال أداتين جديدتين: برنامج تمويل القطاع الخاص لتحفيز التمويل الخاص للمؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة وبرنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة لتوسيع نطاق الجهود المتعلقة بالمناخ. وظلت برامج الفرص الاستراتيجية القطرية هي الأداة الرئيسية لضمان التنسيق والتكامل عبر هذه الأدوات على المستوى القطري، وهناك حاجة إلى خطوات إضافية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لتعزيز عرض البرامج القطرية الذي يقدمه الصندوق.

69- **أولا، سيواصل الصندوق ترسيخ برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجية القطرية في الأولويات الوطنية.** وتوفر البرامج القطرية المتكاملة، التي يجري تنفيذها من خلال برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجية القطرية، إطارا لمشاركة الصندوق على المستوى القطري. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستظل البرامج القطرية مصممة بما يناسب الأولويات المملوكة قطريا والسياق القطري وستستجيب للاحتياجات والطلبات القطرية. وعند القيام بذلك، سيستفيد الصندوق من ميزته النسبية في دعم تحول النظم الغذائية الوطنية من خلال الاستثمار في المجتمعات المحلية الريفية وفي التحول الريفي. وسيجري ترسيخ برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ومذكرات الاستراتيجية القطرية في الرؤى الوطنية للمقترضين، ومسارات النظم الغذائية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنيا، وخطط التكيف الوطنية، والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.

70- **وثانيا، سيستفيد الصندوق بقوة من الأدوات القائمة.** فخلال فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سينصب التركيز على ضمان حصول العملاء على المزيج الصحيح من التمويل والأدوات اللازمة للوفاء بالأولويات على المستوى القطري. وسيهدف الصندوق إلى استخدام النُهج البرامجية المتعددة المراحل فيما لا يقل عن 10 في المائة من التصاميم الجديدة. وتظهر التجربة أن دمج المشروعات في عمليات أكبر على عدة مراحل يسمح بتعزيز الشراكات وتشجيع الملكية الحكومية، مع الحفاظ على المرونة (انظر الإطار 7). وسيُمكّن ذلك الصندوق من توطيد الاستثمارات الجارية بحلول نهاية التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ومواصلة الاتجاه نحو استثمارات أقل، ولكن أكبر حجما وبنية مشروعات مبسطة، مع التركيز على التدخلات التي يقودها العملاء. واستجابة للطلب المتزايد من الحكومات، سيستكشف الصندوق توسيع نطاق استخدامه

للإقراض القائم على النتائج، في شراكة وثيقة مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى.[68] وسيشمل ذلك استخدام المؤشرات المرتبطة بالصرف لمطابقة التمويل مع النتائج. ومن خلال الاستفادة من هذه الفرص، سيسعى الصندوق إلى إدخال أولويات التجديد الثالث عشر لموارده والتركيز بشكل أقوى على احتياجات صغار المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية الضعيفة ضمن مبادرات إنمائية أكبر بكثير.

الإطار 7

فوائد النُهج البرامجية المتعددة المراحل: مثال من دعم الصندوق في إثيوبيا

أصبح برنامج الوساطة المالية الريفية حاليا في مرحلته الثالثة (2020-2026). وأدت المرحلة الأولى من البرنامج (2003-2010) والمرحلة الثانية من البرنامج (2011-2020) دورا محوريا في دعم توسع ومدى وصول مؤسسات التمويل البالغ الصغر وتعاونيات الادخار والائتمان الريفية. ولم يكن هناك سوى عدد قليل من مؤسسات التمويل البالغ الصغر العاملة عندما بدأ عمل المرحلة الأولى من برنامج الوساطة المالية الريفية. وأصبحت مؤسسات التمويل البالغ الصغر واسعة الانتشار الآن. واستفادت مؤسسات التمويل البالغ الصغر من تمويل الديون وتنمية المهارات التقنية في جميع مراحل برنامج الوساطة المالية الريفية. وزاد عدد تعاونيات الادخار والائتمان الريفية من 529 2 خلال المرحلة الأولى من البرنامج، ومن المتوقع أن يجري الوصول إلى الهدف البالغ 000 11 تعاونية بحلول نهاية المرحلة الثالثة من البرنامج.

وأدت المرحلتان الأولى والثانية من البرنامج إلى تحويل قطاع التمويل البالغ الصغر من خلال تحسين السيولة لدى مؤسسات التمويل البالغ الصغر وجدارتها الائتمانية ومدى وصولها. ويوفر النمو الكبير في مدى الوصول من المرحلة الأولى من البرنامج (3.5 مليون شخص) إلى المرحلة الثالثة من البرنامج (12.4 مليون شخص) فرصة لأتمتة الإدارة المالية ومواصلة تحسين الإشراف والإبلاغ عن نظام التمويل الريفي بأكمله لتعاونيات الادخار والائتمان الريفية/اتحاداتهم ومؤسسات التمويل البالغ الصغر. وتقدم ست من مؤسسات التمويل البالغ الصغر بالفعل منتجات الأموال المتنقلة من خلال 800 فرع، وتدرك بقوة أن المبادرات المبتكرة مثل التمويل الرقمي/الخدمات المصرفية المتنقلة يمكن أن تغير مشهد الشمول المالي.

71- **وثالثا، سيستجيب الصندوق للطلب المتزايد على زيادة دعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تعزيز سبل العيش الريفية.** وسيجري التأكيد على دور التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة في برامج الصندوق القطرية، استرشادا باستراتيجية الصندوق بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لعام 2022.[69] وسيجري إيلاء اهتمام خاص لتعزيز المراكز اللامركزية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وإدارة المعرفة لوضع استراتيجيات إقليمية مخصصة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي تستفيد من الأصول الموجودة وتلبي احتياجات إقليمية محددة، وللعمل مع البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا لتعبئة معارفها وخبراتها. وستُدمج مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما لا يقل عن 25 مشروعا استثماريا جديدا، وسيجري التركيز بقوة على رصد وتقييم أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي عبر برنامج القروض والمنح في الصندوق. وسيستفيد الصندوق من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة لمعالجة المجالات ذات الأولوية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك التحديات المحددة في الأوضاع الهشة، والضعف في وجه تغير المناخ، ومشاركة القطاع الخاص.

[68] هناك حاليا أربعة مشروعات تجريبية موافق عليها في المراحل الأولى من التنفيذ: مشروعان في الصين وواحد في كوبا وواحد في السنغال (مشروعات من النوع جيم). وبالإضافة إلى ذلك، تشتمل موجة ثانية من المشروعات التجريبية المنفذة بالشراكة مع برنامج البنك الدولي من أجل تحقيق النتائج، على ثلاثة مشروعات قيد التصميم في بنغلاديش وكولومبيا والمغرب. وقد جرى تصميم هذه المشروعات لاختبار طرائق مختلفة قائمة على النتائج: بعضها مكونات فرعية قائمة على النتائج ضمن مشروعات الاستثمار التقليدية، في حين أن البعض الآخر منها برامجية من حيث النطاق - جزء من أداة البرنامج مقابل تحقيق النتائج.

[69] EB 2021/134/R.8.

72- **ورابعا، سيكون هناك تركيز أكبر على ضمان التآزر بين مختلف مصادر التمويل لتدخلات الصندوق.** وستُحدد جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة فرص مشاركة القطاع الخاص. وستُعطى الأولوية للمشاركة المبكرة والمستمرة مع القطاع الخاص. وسيحتفظ الصندوق أيضا بذخيرة محدثة من العمليات غير السيادية القابلة للتمويل. وستُعطى الأولوية لدمج مصادر التمويل المتعددة في تصميم البرامج القطرية للصندوق، بما في ذلك التمويل المناخي. وفي هذا السياق، ستوفر المساهمات المناخية الإضافية التي جرى إدخالها مؤخرا مصدرا قيما للتمويل المناخي الإضافي الذي يمكن التنبؤ به ويستكمل مخصصات نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والتمويل التكميلي للمناخ من خلال برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة وصناديق المناخ العالمية، مع تعزيز القدرة المالية الشاملة للصندوق.

الشكل 3

البرامج القطرية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق – المواءمة وأوجه التكامل

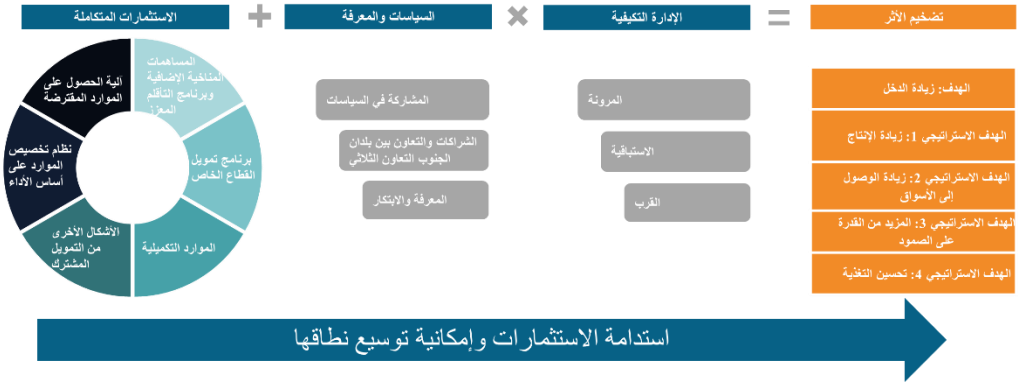

باء - الإدارة التكيفية

73- **تعتبر الإدارة التكيفية بالغة الأهمية لتحقيق قدر أكبر من اللامركزية في الصندوق لأنها تتيح للمنظمة الاستجابة بفعالية لأوجه عدم اليقين والتحديات الدينامية في المجتمعات المحلية الريفية في البلدان النامية.** وهي تعزز التعلم والتحسين المستمر، وتصمم التدخلات بما يناسب السياقات والاحتياجات المحلية، وتضمن المرونة والقدرة على الصمود في وجه الأزمات، وتعزز مشاركة أصحاب المصلحة، وتشجع الابتكار، وتحافظ على نهج موجه نحو النتائج. ومن خلال تعزيز الإدارة التكيفية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يمكن أن يظل الصندوق مستجيبا وقادرا على الصمود وفعالا في رسالته المتمثلة في التخفيف من حدة الفقر الريفي وتعزيز التنمية المستدامة، ودفع التغيير الإيجابي والدائم في المناطق الريفية.

74- **وتعد المرونة التشغيلية داخل البرامج القطرية بالغة الأهمية لدعم البلدان التي يعمل معها الصندوق في الاستجابة للأزمات.** ويستلزم ذلك التأكد من أن استثمارات الصندوق تتسم بما يكفي من المرونة والسرعة للاستجابة بسرعة لأثر الصدمات، وأن تتمتع المكاتب اللامركزية والموظفون بالقدرات والأدوات اللازمة لتلبية احتياجات البلدان التي يعمل معها الصندوق بشكل أفضل.

75- **وكمنظمة متزايدة اللامركزية، أصبح الصندوق أكثر استجابة لاحتياجات عملائه والسكان الريفيين الذين يخدمهم.** وقد ساهم ذلك في تحسين تنفيذ المشروعات، وتعزيز المشاركة في السياسات، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين الآخرين، وهو ما يتضح من خلال المستويات الأعلى للتمويل المشترك الذي جرى تعبئته.

76- **وقد أثبت الصندوق قدرته على التعلم، والاستجابة والتطور بسرعة وكفاءة.** فعلى مدار دورات تجديد الموارد الماضية، أدار الصندوق برنامج عمل نشطا كبيرا بشكل متزايد، مدفوعا بتزايد تمويل الصندوق وتزايد التمويل

المشترك (انظر الشكل 4). وعلى الرغم من ذلك، تمكّن الصندوق من زيادة نشاطه الاستباقي[70] من 47 في المائة في عام 2018 إلى 80 في المائة في عام 2022 مما يؤكد أن التعديلات على نهج التنفيذ الذي يتبعه تسير على المسار الصحيح. وكانت سياسة إعادة الهيكلة في الصندوق عاملا تمكينيا رئيسيا لتحقيق ذلك.[71] وخلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات لمواصلة إحراز تقدم في نهج الإدارة التكيفية في الصندوق.

الشكل 4

الحافظة النشطة

(بملايين الدولارات الأمريكية)

المصدر: نظام المنح والمشروعات الاستثمارية، من 7 مارس/آذار 2016 إلى 2023 والافتراضات المتعلقة بوتيرة الموافقات على المشروعات ودخولها حيز التنفيذ والإنجاز للفترة 2023-2024.

77- **وخلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيكون هناك تركيز على إدارة مخاطر تنفيذ البرامج.** وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيجري تعزيز تنفيذ المصفوفة المتكاملة لمخاطر المشروعات مع التركيز على تحديد المخاطر بشكل متسق وتقييم وتعريف إجراءات التخفيف والرصد الاستباقي للمخاطر. وسيواصل الصندوق العمل مع البلدان التي لديه حضور فيها لتعزيز ثقافة الإقبال على المخاطر استنادا إلى تقييمات شاملة للمخاطر وخطط استجابة قوية لتخفيف آثارها.

78- **وسيواصل الصندوق تعزيز عمليات التوريد في المشروعات.** ففي التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وُضِع نظام توريد متكامل من البداية إلى النهاية لتسهيل الحصول على بيانات المشروعات. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيساعد ذلك بشكل كبير على تحسين المواءمة بين توقعات التنفيذ التي جرى وضعها عند تصميم المشروعات وخطط العمل والميزانيات السنوية وتخطيط التوريد.

[70] يقيس مؤشر النشاط الاستباقي في الصندوق النسبة المئوية للمشروعات الجارية المصنفة كمشروعات تعاني من مشاكل في تصنيفات الأداء الموافق عليها السابقة والتي جرى تحديثها أو إعادة هيكلتها أو إنجازها/إغلاقها أو إلغاؤها أو تعليقها في أحدث تصنيفات أداء موافق عليها.

[71] EB 2018/125/R.37/Rev.1.

79- **وسيجري تحديث النظم والعمليات لتحسين الحصول على البيانات من مصادر متعددة.** وسيواصل الصندوق ضمان أن تكون لديه النظم والعمليات التي تمكنه من تقديم برنامج عمل متماسك. ولتحقيق هذه الغاية، سينصب التركيز خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على دمج البيانات وأدوات تحليل البيانات في العمليات الأساسية بدءا من تصميم المشروع وحتى إنجازه. ومن شأن ذلك أن يدعم الاستهداف وتقييمات المخاطر والرصد والتقييم، وإرشاد الاستراتيجيات والنُهج التشغيلية من خلال الإدارة الاستباقية لتحسين النتائج. وتُرشد هذه الأدوات نهج الصندوق إزاء الاستدامة وإمكانية توسيع النطاق (على النحو المبين أدناه).

80- **وسيكون هناك تركيز معزز على إدارة المعرفة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.** إن المعرفة جزء لا يتجزأ من نموذج عمل الصندوق. ويساعد توليد أحدث المعارف على زيادة أداء الصندوق فضلا عن بروز صورته ومصداقيته وأثره كشريك موثوق به. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، من شأن النظم الأقوى للتعلم ورصد النتائج، إلى جانب الاستخدام الأكثر كفاءة لمعارف الموظفين والشركاء، أن تدعم الصندوق في جهوده الرامية إلى تحقيق التخصيص الأمثل لموارده واستخدامها. وسيقوم الصندوق بتحديث استراتيجيته بشأن إدارة المعرفة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مع التركيز القوي على استخدام المعرفة لتحسين المشروعات - والبيانات والمشاركة في السياسات القائمة على الأدلة.

81- **ومن شأن قرب الصندوق من البلدان التي يعمل معها أن يسرّع النتائج الإنمائية.** فمن المتوقع أن تؤدي منافع اللامركزية في الصندوق إلى تحسين أداء الحافظة على المستوى القطري، وتعزيز الشراكات والمشاركة في السياسات. وينبغي أن يؤدي ذلك بدوره إلى نتائج إنمائية أفضل وتحسين رضا العملاء. وسيستمر تقييم هذا الأخير من خلال الاستقصاءات السنوية التي يجريها الصندوق لأصحاب المصلحة، والتي أكدت مؤخرا أنه يُنظر إلى الصندوق على أنه شريك مهم لقدرته على إدارة المعرفة، وتحقيق الاستدامة وتوسيع النطاق، فضلا عن أهميته الشاملة.[72]

جيم - تعزيز استدامة الاستثمارات وإمكانية توسيع نطاقها

82- **تقع استدامة النتائج وإمكانية توسيع نطاقها[73] في صميم مهمة الصندوق المتمثلة في الارتقاء بالمجتمعات المحلية الريفية والقضاء على الفقر.** ومن خلال تعزيز الممارسات القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ والمراعية للبيئة والشاملة اجتماعيا، ودعم فرص ومشروعات سبل العيش المتنوعة والمربحة، يحسّن الصندوق قدرة المجتمعات المحلية على الصمود ويضمن أن تترك تدخلاته أثرا إيجابيا دائما على حياة المستفيدين وأنه من الأرجح أن يجري توسيع نطاقها. ويستخدم الصندوق العديد من الاستراتيجيات والنُهج الإضافية لضمان استدامة أثره. وهي تشمل النُهج التشاركية بحيث يجري تصميم التدخلات بما يناسب السياق المحلي وأن يكون لها مستويات عالية من الملكية المجتمعية؛ وبناء القدرات الفردية والمؤسسية؛ والرصد والتقييم مع جمع البيانات وتحليلها بطريقة صارمة لتحديد ما ينجح وما يحتاج إلى تحسين. وبهذه الطريقة يمكن للصندوق أن يكيف استراتيجياته وتدخلاته، بما يضمن أن تبقى فعالة ومستدامة مع مرور الوقت. ومن خلال تبادل التجارب الناجحة والدروس المستفادة، بما في ذلك مع الشركاء الخارجيين، يشجع الصندوق على اعتماد الممارسات المستدامة على نطاق كبير وتوسيع نطاقها من قبل الشركاء والحكومات.

83- واستنادا إلى **التحسن الذي طرأ مؤخرا على التصنيفات في هذه المجالات، سيواصل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق توسيع الجهود لتحقيق أثر أكبر وأطول أجلا وإيجابية على المجتمعات المحلية الريفية.** وفي التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وضع الصندوق خطة عمل للاستدامة وقام بتحديث نهج توسيع

[72] الصندوق. 2023. استقصاء أصحاب المصلحة: تقرير موجز.
[73] يعد توسيع النطاق جزءا من عملية دينامية ومتطورة أوسع نطاقا تمتد طوال دورة المشروعات وتتجاوزها.

النطاق. وأثناء تنفيذ هذه الاستراتيجيات خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيركز الصندوق على ثلاثة مجالات رئيسية: (1) المشاركة في السياسات على المستوى القطري؛ (2) الشراكات؛ (3) الابتكار.

المشاركة في السياسات على المستوى القطري

84- **يعمل الصندوق بنشاط مع الحكومات وواضعي السياسات للتأثير على السياسات التي تدعم التنمية المستدامة والحد من الفقر.** ومن خلال الدعوة إلى إيجاد بيئات سياساتية مواتية، يساعد الصندوق على خلق سياق تمكيني تزدهر فيه الممارسات المستدامة ولإدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية الأوسع.

85- **وسيواصل الصندوق الاستفادة من مشاركته في السياسات على المستوى القطري كأداة لتوسيع نطاق الأثر وتعزيز الاستدامة.** وبناء على التزامات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ستواصل المشاركة في السياسات على المستوى القطري العمل لتحقيق ثلاثة أغراض أساسية خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: (1) تعزيز مشاركة أصحاب الحيازات الصغيرة والسكان الريفيين ومنظماتهم في عمليات السياسات على المستويين القطري والإقليمي؛ (2) زيادة توليد واستخدام الأدلة لوضع السياسات وتنفيذها؛ (3) تعزيز قدرة الحكومات على تخطيط وصياغة وتنفيذ السياسات القائمة على البيانات والأدلة.

86- **وسيعمل الصندوق، مسترشدا ببرامج الفرص الاستراتيجية القطرية، عبر دورة السياسات لزيادة الأثر.** وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستشتمل جميع المشروعات الاستثمارية الجديدة على أهداف سياساتية على المستوى القطري. وسيجري تخطيط أنشطة المشاركة في السياسات على المستوى القطري بما يتماشى مع الفرص والإمكانات المرتبطة بالقيمة المضافة للصندوق، والقدرة على تطوير واستخدام الأدلة ذات الصلة بالسياسات بما في ذلك الأدلة التي ينتجها الصندوق وأصحاب المصلحة الآخرون. ومن المتوقع أن يؤدي القرب الجغرافي للصندوق من النظراء الحكوميين والشركاء الإنمائيين داخل البلدان إلى تسهيل وجود الصندوق وأثره في العمليات ومنتديات السياسات ذات الصلة.

الإطار 8

نبذة عن توسيع النطاق بأبعاد مختلفة

يعتبر برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان في السودان 2000-2012 مثالا جيدا على عمل الصندوق استراتيجيا مع الحكومة والمجتمعات المحلية على الأولويات الشعبية التي يتعين توسيع نطاقها. وفي إطار برنامج التنمية الريفية في جنوب كردفان، أصبحت الأنشطة الناجحة نماذج يتعين تعزيزها وتكرارها في أماكن أخرى من البلد. وشملت أهمها ما يلي: (1) ترتيب إدارة مبتكر لنقاط تجميع المياه من خلال تطبيق اتفاقية إدارة ثلاثية بين وزارة الموارد المائية في الولاية ورابطات مستخدمي نقاط تجميع المياه والمحليات/الوحدات الإدارية الريفية؛ (2) نهج برامجي لتنفيذ تدخلات الخدمة الاجتماعية من خلال مبادرات التنمية المجتمعية، والتي أصبحت نموذجا.

وجرى جمع الممارسات الجيدة من برنامج الإنتاج الزراعي المستدام في ملاوي ونقلها إلى وحدات إدارة المشروعات الأخرى في ملاوي وزامبيا من خلال مجتمع ممارسي إدارة المعرفة وفر منتدى للبرامج التي يمولها الصندوق في البلدين لمناقشة مسائل تنفيذ البرامج. ويجري الحصول على النتائج من خلال حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء مستودع للدروس المستفادة وأفضل الممارسات.

التنفيذ وتوسيع نطاق الأثر من خلال الشراكات الاستراتيجية

87- **سيتطلب التغلب على التحديات العالمية الحالية أنواعا جديدة من الشراكات.** ويدرك الصندوق أن تحقيق التنمية المستدامة في المناطق الريفية يتطلب نهجا تعاونيا يتجاوز قدراته وموارده الخاصة. وسيعطي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الأولوية للشراكات التي تحقق أقصى قدر ممكن من النتائج للمجموعة التي يستهدفها الصندوق. واستنادا إلى إطار الشراكات في الصندوق الذي جرت الموافقة عليه في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، سيعطي الصندوق الأولوية لتطوير وتوسيع نطاق شراكات مختارة من المستوى

المحلي إلى المستوى العالمي. وتُمكّن الشراكات الصندوق من الاستفادة من المعرفة والرؤى المحلية للمجتمعات المحلية، وتتيح الوكالة والوصول إلى صنع القرار والملكية للشركاء المحليين. كما أنها تسهل تحديد الحلول المبتكرة، وتضمن أن تكون التدخلات محددة السياق، وتوسع مدى وصول الصندوق وأثره، مما يمكّن الصندوق من توسيع نطاق المشروعات والمبادرات بشكل أكثر كفاءة.

88- **وسيعزز الصندوق التعاون مع منظمات المجتمع المدني الريفية.** وستظل الشراكات مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين ومنظمات الشعوب الأصلية هي السمة المميزة للصندوق وستعزز الملكية والمساءلة. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيواصل الصندوق تعزيز آليات المشاركة مع هؤلاء الشركاء الرئيسيين، وتسهيل المشاركة على المستوى القطري في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية والبرامج القطرية، وتوفير منصة عالمية من خلال المشاركة في السياسات المشتركة ومنتدى المزارعين، ومنتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، والتحالف الشعبي للشباب، وتعزيز التنسيق المنهجي بشأن السياسات والأولويات التشغيلية والاستراتيجية. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق دعم تمكين منظمات المجتمع المدني لرصد نتائج المشروعات والإبلاغ عنها، وبالتالي تعزيز المساءلة المحلية.

89- **وسيجري تحسين الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما.** وعلى المستوى القطري، سيشمل ذلك مشاركة أكثر نشاطا في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، والمشاركة في وضع وتنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ويعد التعاون الأقوى بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها بالغ الأهمية لأنه يسمح للمنظمات الثلاث بالاستفادة من المزايا النسبية لكل منها لإيجاد حلول فعالة ودائمة، وزيادة الكفاءة، وتمكين المجتمعات المحلية، وتشجيع التعلم والتكيف، وتعزيز الشراكات، وجذب الاستثمار، وتوسيع نطاق الأثر. ومن خلال مذكرة تفاهم منقحة، تعتزم منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق تعزيز التعاون بينها. وسيعمل الصندوق بشكل وثيق مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما لدمج نُهج النظم الغذائية في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. والأمثلة الناجحة للبرامج المشتركة لتعزيز القدرة على الصمود للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها (على سبيل المثال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وغواتيمالا وكينيا والنيجر والصومال)، تبين أن هناك إمكانية لتوسيع نطاق التعاون في هذا المجال. ويمكن للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها أن تضع استراتيجيات شاملة لبناء القدرة على الصمود تشمل الزراعة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، والوصول إلى التمويل والأسواق، والحماية الاجتماعية، والحد من مخاطر الكوارث، والتدخلات المراعية للتغذية.

90- **وستكون الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى[74] ضرورية أيضا لتجميع وتقديم التمويل من أجل إحداث الأثر وتعزيز توسيع النطاق.** فمن الناحية العملية، ستساهم هذه الشراكات في توسيع النطاق من خلال الاستفادة من تمويل التنمية الواسع النطاق وزيادة تبادل المعرفة والخبرات والبيانات والتحليلات بشأن مجالات الأولوية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وتعزيز التعاون للنهوض بجداول الأعمال المشتركة ضمن مهام كل منها من أجل بناء اقتصادات ريفية شاملة وتحويل النظم الغذائية. وفي هذا الصدد، سيواصل الصندوق تطوير شراكاته الجديدة مع المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات تمويل التنمية مثلا مع بنك الاستثمار الأوروبي (انظر الإطار 9)، وتعزيز الشراكات القائمة - على سبيل المثال مع البنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الأفريقي - من خلال زيادة العمل التحليلي المشترك والتحديد الاستباقي لفرص الاستثمار الاستراتيجي المشترك، سواء على المستوى الثنائي أو من خلال الأفرقة العاملة وشبكات المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وسيوسع الصندوق أيضا شراكاته مع المصارف الإنمائية دون الإقليمية والوطنية. وسيواصل قيادة مجموعة التنمية الزراعية والريفية

[74] بما في ذلك: البنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية الآسيوي، والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية وبنك التنمية للبلدان الأمريكية.

التابعة لمبادرة المصارف الإنمائية العامة التي تعمل على تعبئة التمويل المستدام والأخضر، بهدف إتاحة منتجات الخدمات المالية المبتكرة والمنهجيات والحلول الرقمية لمختلف العملاء داخل النظم الغذائية. وبالإضافة إلى ذلك، يقود الصندوق منصة للنظم الغذائية الخضراء والشاملة تابعة للمصارف الإنمائية العامة ضمن عملية مؤتمر قمة التمويل المشترك، والتي تعتبر أساسية لتعبئة التمويل العام والخاص.

الإطار 9

الاستفادة من الشراكات لجمع التمويل من أجل إحداث أثر – مثال من كمبوديا

يعد مشروع الأصول المستدامة للأسواق الزراعية والأعمال والتجارة في كمبوديا مثالا ممتازا على كيف يمكن للتعاون الدولي بين المؤسسات المالية الدولية أن يُحدث تغييرا إيجابيا وملموسا في المجتمعات المحلية الريفية بشكل فعال. ويجري تمويل هذا المشروع من خلال قرض بقيمة 53.3 مليون دولار أمريكي ومنحة بقيمة 1.2 مليون دولار أمريكي من الصندوق، وقرض بقيمة 57.6 مليون دولار أمريكي من بنك الاستثمار الأوروبي ومساهمة قدرها 12.41 مليون دولار أمريكي من كمبوديا.

ويهدف مشروع الأصول المستدامة للأسواق الزراعية والأعمال والتجارة إلى توظيف ما لا يقل عن 500 4 شاب ريفي، وتطوير 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وتدريب 000 25 من الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الريفية على استخدام التكنولوجيا الرقمية. كما سيجري بناء أو استصلاح حوالي 650 كيلومترا من الطرق الريفية و75 منشأة سوقية.

91- **وسيظل دور الصندوق في متابعة مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية لعام 2021 بارزا، بعد مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية+2.** ويؤدي الصندوق دورا مهما في مركز تنسيق النظم الغذائية، ويقود جدول أعمال التمويل الخاص بتحويل النظم الغذائية، جنبا إلى جنب مع البنك الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق المشاركة في قيادة التحالف من أجل العمل اللائق والدخل المعيشي والأجور للعاملين في النظم الغذائية، إلى جانب منظمة العمل الدولية ومنظمة كير الدولية.

92- **وسيعزز التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق المشاركة مع القطاع الخاص بشكل كبير.** وتسلط خطة عمل أديس أبابا الضوء على المساهمة المهمة التي يمكن أن يقدمها القطاع الخاص لتمويل التنمية المستدامة، وهو ما جرى التأكيد عليه من جديد خلال المناقشات التي جرت في قمة باريس في يونيو/حزيران 2023 من أجل ميثاق مالي عالمي جديد، حيث اتفق قادة العالم على أن مكافحة الفقر وتغير المناخ يعتمدان بشكل حاسم على زيادة رأس المال الخاص.[75] وخلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيواصل الصندوق العمل مع الشركاء من القطاع الخاص لتسهيل أو تعبئة الاستثمارات الخاصة المستدامة والشاملة في المناطق الريفية، سواء بشكل غير مباشر كتمويل مشترك لعملياته أو بشكل مباشر، من خلال تعبئة موارد القطاع الخاص كجزء من النموذج المالي للصندوق. وقد اتخذ الصندوق بالفعل خطوات أولية في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق من خلال تعبئة أكثر من 100 مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك للعمليات غير السيادية، بالإضافة إلى تمويل القطاع الخاص المحلي الذي جرى تحفيزه من خلال استثمارات الصندوق السيادية. وسيجري بذل المزيد من الجهود في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق لتوسيع نطاق تمويل القطاع الخاص لصغار المزارعين والسكان الريفيين.

توسيع نطاق الابتكار

93- **إن الابتكار بالغ الأهمية بالنسبة للصندوق.** ومن خلال تبني الابتكار، يمكن أن يعمل الصندوق باستمرار على تحسين نهجه لتحويل النظم الغذائية، والتصدي للتحديات المعقدة بحلول مبتكرة ومناسبة للسياق. وتعمل الابتكارات على تبسيط العمليات وتحسين استخدام الموارد وتمكين المجتمعات المحلية الريفية لتكون عوامل

[75] قمة ميثاق التمويل العالمي الجديد، اللجنة التوجيهية، ملخص من الرئيس المشارك الفرنسي.

تغيير نشطة. وعلاوة على ذلك، يعزز الابتكار قدرة الصندوق على التكيف مع الظروف المتغيرة ويعزز مكانته كمنظمة إنمائية دولية رائدة، تلهم التغيير الإيجابي على نطاق عالمي بينما تحقق نتائج مستدامة ومؤثرة في المناطق الريفية.

94- **وسيركز التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق بشكل أكبر على توسيع نطاق الابتكار.** فعلى المستوى القطري، سيواصل الصندوق اختبار الابتكارات، ولا سيما من خلال الموارد التكميلية والمنح العادية، بعد اعتماد السياسة المنقحة للمنح في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وسينصب التركيز على: (1) الاستناد إلى الاستخدام الحالي للتكنولوجيات الجغرافية المكانية وغيرها من التكنولوجيات الرقمية لتحسين الاستهداف الجغرافي واستهداف المستفيدين، ولا سيما في السياقات الهشة؛ (2) تجربة واختبار ابتكارات المنتجات التي يمكن دمجها وتوسيع نطاقها ضمن حافظة استثمارات الصندوق؛ (3) تعزيز وصول المجموعة المستهدفة إلى معلومات وخدمات السوق. وفي هذا الصدد، يهدف الصندوق إلى ضمان أن يدمج 20 مشروعا استثماريا جديدا على الأقل نُهجا مبتكرة محددة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية أو تكنولوجيات الزراعة الرقمية.

95- **وعلى المستوى المؤسسي، سيواصل الصندوق في التجديد الثالث عشر لموارده ترسيخ ثقافة الابتكار** التي تشجع الجهود الرامية إلى تطوير حلول ونُهج جديدة لتحويل النظم الغذائية تحولا شاملا (انظر المثال في الإطار 10). كما سيواصل تعزيز شبكة الابتكار في الصندوق، التي توفر مساحة لتبادل الأفكار وأفضل ممارسات الابتكار. وسيقوم الصندوق ببناء قدرات موظفيه على استخدام واعتماد مجموعة أدوات الأمم المتحدة للابتكار الرقمي،[76] في شراكة مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، وشبكة الأمم المتحدة للابتكار، وتحالف وحدات الابتكار التابعة للمؤسسات المالية الدولية (المشروعات الواعدة من أجل التنمية المستدامة). وستواصل الإدارة أيضا استكشاف تكامل النُهج المدفوعة بالعلوم السلوكية في عملها، بالإضافة إلى العناصر الأخرى في مجموعة التغيير الخماسية،[77] المحددة في الخطة المشتركة للأمين العام.

الإطار 10

الاستثمار في الابتكارات من أجل العمل المناخي

من خلال التمويل التجريبي المقدم بموجب تحدي الابتكار في الصندوق، يهدف مشروع مخاطر المناخ مع DiGi International إلى زيادة مداخيل أصحاب الحيازات الصغيرة وقدرتهم على الصمود في وجه تغير المناخ من خلال استخدام تطبيق مخاطر الائتمان المناخي. وفي شراكة مع YAPU Solutions والمؤسسات المالية السودانية، يختبر المشروع تطبيق YAPU لمخاطر الائتمان المناخية في الميدان من أجل دمجه على نطاق واسع في أنشطة التمويل الريفي الشاملة الأخرى التي يقوم بها الصندوق.

ومن خلال استخدام تدفقات هائلة من البيانات المناخية من التحالف الدولي للتنوع البيولوجي والمركز الدولي للزراعة الاستوائية، ومصادر أخرى، بالإضافة إلى استخدام الذكاء الاصطناعي (قيد التطوير)، يقوم التطبيق بتقييم المخاطر المناخية المرتبطة بالقروض المقدمة إلى المنتجين أصحاب الحيازات الصغيرة. ويأخذ في الاعتبار تكنولوجيات التكيف مع المناخ ومنهجيات الإقراض المحددة السياق، مما يوفر قروضا شفافة ويمكن تتبعها وتتسم بالكفاءة من حيث التكلفة. وتتضمن النسخة العربية من التطبيق خرائط التعرض للمخاطر المناخية التي تركز على خمسة تهديدات مناخية رئيسية تواجهها أنشطة الزراعة والثروة الحيوانية لأصحاب الحيازات الصغيرة. وجرى تحديد ستين فئة من فئات استثمار التكيف ذات الأولوية، ويجري حساب المخاطر المناخية الصافية عن طريق التعرض والحساسية والقدرة على التكيف. ويمكن أن يحدد التطبيق أيضا استراتيجيات التكيف العملية والميسورة التكلفة لإنتاج أصحاب

[76] جرى تصميم مجموعة الأدوات حول خمسة عناصر أساسية تعتبر بالغة الأهمية عند تمكين الابتكار وتعزيزه وتعميمه - الاستراتيجية والشراكات والهندسة المعمارية والثقافة والتقييم.

[77] الأمم المتحدة 2.0. التغيير الخماسي.

الحيازات الصغيرة والاستثمارات التكنولوجية.

وسيُرشد البرنامج التجريبي الصندوق بشأن كيفية دمج التطبيقات المالية التجارية المشابهة لتطبيق YAPU في برنامجه للقروض والمنح على نطاق واسع، مما يوفر القدرة على تحديد ورصد المخاطر المناخية وأنشطة التمويل المناخي من خلال لوحة معلومات مركزية على مستوى البرامج والبلدان وعلى المستويين الإقليمي والدولي.

خامسا- تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية

96- **استثمر الصندوق بشكل كبير في تعزيز الهيكلية والقدرات المؤسسية.** وابتداء من عام 2017، باشر الصندوق الإصلاح وإعادة الهيكلة المؤسّسيَّين من خلال التميز التشغيلي لتحقيق النتائج من أجل تسريع اللامركزية. وجهزت خطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا[78]، التي امتدت من عام 2020 إلى عام 2022، الصندوق بالقدرات الملائمة في مجال الموارد البشرية وبسّطت العمليات المؤسسية والحلول التكنولوجية لتحقيق نتائج إنمائية فعالة. وتهدف استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول[79] الجديدة إلى تعزيز ثقافة مكان العمل في الصندوق، فضلا عن تدابير أخرى. واتخذ الصندوق أيضا خطوات لتحسين تخطيط الميزانية في الأجل المتوسط وترتيب أولوياتها.

97- **واستندت هذه الإجراءات إلى عدة استعراضات خارجية وعززت البيئة المؤسسية التمكينية في الصندوق.** وأدى ذلك إلى زيادة كبيرة في قدرات الصندوق في مجال الموارد البشرية (185 موظفا إضافيا، أي زيادة بنسبة 30 في المائة منذ عام 2017)، وتحسين كفاءة عمليات الأعمال في الصندوق، وإلى تحوله لمنظمة لامركزية أكثر ملاءمة للغرض. وخلال العام الماضي، كانت هناك فرص لتقييم الإصلاحات الأخيرة، مثلا من خلال استنتاجات التقييم المؤسسي لتجربة اللامركزية في الصندوق لعام 2022، والاستقصاءات العالمية للموظفين التي تجرى كل عامَين، والتحديثات المتكررة لخطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا والمشاورات الجارية بشأن الميزانية.

98- **وأقرت التقييمات الخارجية الأخيرة بفوائد هذه الإصلاحات، مسلطة الضوء على مكامن القوة الجديرة بالثناء في الصندوق، فيما أشارت أيضا إلى مجالات التنمية.** ويظهر الصندوق، المتجذر في دور متخصص محدد جيدا، التزاما قويا بخدمة صغار المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية الذين غالبا ما تتجاهلهم المؤسسات المالية الأكبر حجما. وتضمن ثقافة النتائج المتينة والإطار الشفاف لإدارة النتائج المساءلة والإبلاغ الدقيق عن الإنجازات. ويساهم دوره القيادي في دعم المزارعين للتكيف مع تغير المناخ في تعزيز رسالته في مجال التنمية الريفية المستدامة. وتعززت هذه العوامل من خلال الاستثمارات الأخيرة وارتكزت عليها العديد من التقييمات الخارجية الإيجابية في الأعوام الأخيرة: ففي عام 2021، حصل الصندوق على اعتراف دولي بأنه من المنظمات الإنمائية الدولية الأكثر فعالية وكفاءة.[80] ولكن هذه التقييمات سلطت الضوء أيضا على مجالات التحسين، بما في ذلك الدروس المستفادة من عمليات الإصلاح الأخيرة، التي سيجري استهدافها خلال ما تبقى من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وأثناء التجديد الثالث عشر للموارد.

99- **وتعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية ليس ضرورة استراتيجية فحسب؛ بل إنه المسار اللازم لتحقيق أثر أكبر.** ويتوقف التنفيذ الناجح لبرنامج العمل الطموح الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والذي تبلغ قيمته 10 مليارات دولار أمريكي، على القدرات والفعالية المؤسسية للصندوق. ويجب على الصندوق أن يسعى باستمرار إلى تحسين الفعالية والكفاءة المؤسسية. واستنادا إلى الدروس المستفادة والاستنتاجات من التقييمات الخارجية، ومن مكتب التقييم المستقل وبيانات الإدارة وتحليلاتها، ستستهدف فترة التجديد الثالث

[78] للاطلاع على التحديث السنوي الأخير لخطة الموظفين والعمليات والتكنولوجيا، انظر هنا.
[79] EB 2021/134/R.9.
[80] انظر الحاشية 16.

عشر لموارد الصندوق مجالات التحسين بما يشمل: (1) تعزيز استدامة فوائد المشروعات من خلال تعزيز النظم القطرية والاستخدام الأمثل للموارد؛ (2) معالجة القيود على القدرات في عمليات القطاع الخاص لتحقيق أقصى قدر من الأثر وتلبية الطلب المتزايد؛ (3) مواءمة الميزانيات وتخصيص الموارد البشرية مع الأولويات الاستراتيجية. وتبيّن الفقرات التالية الخطوات العملية التي ستمكّن الصندوق من القيام بعملياته على النحو الأمثل، وتعزيز الشفافية وتحقيق أثر أكبر لأولئك الذين يخدمهم في التجديد الثالث عشر للموارد.

100- **وسيضع الصندوق إطارا استراتيجيا جديدا للفترة 2025-2031.** ونظرا إلى أن الصندوق يهدف إلى مضاعفة أثره بحلول عام 2030، يشكل الإطار الاستراتيجي خارطة طريق بالغة الأهمية لمواءمة إجراءاته ومبادراته مع المشهد العالمي المتغير باستمرار. واستنادا إلى التوجهات المتفق عليها لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ومن خلال وضع أهداف وأولويات ومستويات مستهدفة واضحة، فإن الإطار الجديد سيمكّن الصندوق من تركيز جهوده وتخصيص الموارد بفعالية أكبر، وسيتيح أيضا فرصة لإدماج النُّهج المبتكرة، والاستفادة من التكنولوجيات الناشئة وتعزيز شراكات أقوى مع الحكومات والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والوكالات الإنمائية.

101- **وسيزيد الصندوق حصة ميزانيته الإدارية المخصصة لتنفيذ البرامج القطرية.** وسيُجرى تقييم نقدي للتكاليف الإدارية في الصندوق لضمان توفير الموارد الكافية للعمليات. وتماشيا مع توصيات التقييم المؤسسي بشأن اللامركزية، سيضمن الصندوق تخصيص حصة أكبر من ميزانيته الإدارية للبرامج القطرية بما يتماشى مع أولويات التجديد الثالث عشر لموارده. وسيكون تنفيذ البرامج الأولوية المؤسسية الأعلى في تخصيص الموارد الشحيحة. ولهذه الغاية، سيحسن الصندوق منهجياته ونظمه لتحديد التكاليف الإدارية والتشغيلية وتتبعها وقياسها على نحو أفضل. وسيدعم ذلك، فضلا عن التخطيط المجدَّد وعملية ترتيب الأولويات الاستراتيجية، الجهود الهادفة إلى ضمان مواءمة الميزانية مع الأولويات والنتائج.

102- **وستظل اللامركزية أولوية.** وقد أظهرت جهود اللامركزية في الصندوق بالفعل نتائج واعدة، من خلال تمكين المكاتب الميدانية للعمل مباشرة مع المجتمعات المحلية الريفية وتنفيذ مبادرات هادفة، والدليل على ذلك تحسن تصنيفات المشاركة على المستوى القطري في الاستقصاء السنوي لأصحاب المصلحة، واستعراضات إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية وتقييمات البرامج التي يجريها مكتب التقييم المستقل. ومن أجل تعزيز هذا النهج، يجب على الصندوق مواصلة الاستثمار في بناء القدرات في مكاتبه الإقليمية والقطرية. فهذا سيعزز قدرتها على تخصيص الحلول وفقا للتحديات المحلية، وضمان تنفيذ المشروعات بكفاءة، وتوطيد شراكات أقوى مع الحكومات وأصحاب المصلحة على المستوى الشعبي. وحاليا، تتمركز نسبة 43.6 في المائة من الوظائف في 43 مكتبا قطريا تابعا للصندوق.[81] وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستقوم الإدارة باستمرار بإعادة تقييم تنفيذ اللامركزية 2.0 وتعديله، استنادا إلى توصيات التقييم المؤسسي بشأن اللامركزية، واستنتاجات التقييم الصادر عن شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لعام 2023، والدروس المستفادة من التنفيذ، وإرشادات المجلس التنفيذي.

103- **وستتيح الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار للصندوق تحقيق أقصى قدر من النتائج.** ومن أجل تبسيط العمليات وتعزيز الكفاءة، سيواصل الصندوق اعتماد التكنولوجيا والحلول المبتكرة. ووفرت منصة Omnidata للبيانات والدراسات التحليلية التي أُنشئت مؤخرا، وسيلة للصندوق لإجراء التجارب وتطوير حلول التعلم الآلي المخصص والذكاء الاصطناعي بطريقة آمنة. وتتيح هذه التكنولوجيات استنباط أنواع جديدة من حالات الاستخدام، وإنجاز مهام لا تُنفَّذ حاليا بسبب الوقت الذي تتطلبه أو التعقيد الذي تنطوي عليه، وزيادة قدرة الصندوق على اتخاذ قرارات مرتكزة على البيانات وتعزيز استجابته للتحديات الناشئة.

[81] EB 2023/139/R.14.

104- **وسيعطي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الأولوية للثقافة الإيجابية في مكان العمل ورفاه الموظفين من أجل تعزيز الفعالية المؤسسية.** تمارس الثقافة في مكان العمل تأثيرا مباشرا على قدرة الصندوق على إنجاز رسالته المتمثلة في استئصال الفقر الريفي وتعزيز التنمية الريفية المستدامة. وهذا المجهود بالغ الأهمية لتعزيز ثقافة في مكان العمل تخدم الموظفين والمنظمة جيدا في بيئة تتغير سريعا. وتتطلب الثقافة التمكينية في مكان العمل تعزيزا مطردا لقيم الصندوق الأساسية، بما يضمن التنوع والإدماج، واستكشاف الإجراءات لإرساء توازن أفضل في أعباء العمل للموظفين. وفي التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ومن أجل الاستجابة لشاغل الموظفين الأساسي بشأن عبء العمل المفرط وضمان قدرة الموظفين المعينين حديثا على المساهمة سريعا في عمليات الصندوق، وُضعت خطط عمل لخفض معدل الوظائف الشاغرة، ولضمان تجربة أكثر سلاسة لالتحاق الموظفين في الميدان. وخلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستواصل الإدارة إعطاء الأولوية للمبادرات التي تعزز بيئة داعمة وشاملة وتمكينية للقوى العاملة في الصندوق. ويشمل ذلك تنفيذ برامج شاملة للرفاه، والتدريب على التنوع والإدماج، والمبادرات المتعلقة بمشاركة الموظفين، والتواصل الشفاف، والإقرار بالإنجازات، وتنمية الموظفين وبناء قدراتهم. وسيواصل الصندوق أيضا رصد مشاركة الموظفين ورفاههم من خلال مؤشر انخراط الموظفين، كجزء من الاستقصاء العالمي للموظفين، ومن خلال استقصاءات جس النبض.

105- **وسيواصل الصندوق تنفيذ أنشطة لضمان تنوع القوى العاملة، وضمان أن تكون أيضا منصفة وشاملة، تماشيا مع استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول.** ويُعد التزام الصندوق بالتنوع والإنصاف والشمول أساسيا لضمان أن يعكس التوظيف مهمته الشاملة. ويجب أن يواصل الصندوق تعزيز استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول لدى قواه العاملة من أجل تعميق أثره، بما يولّد ثقافة تحتفي بالآفاق والتجارب المتنوعة. وسيواصل الصندوق قياس المستويات المستهدفة والإبلاغ عنها من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين والتمثيل الجغرافي بصورة تدريجية. وعلى نحو أكثر تحديدا، سيركز الصندوق على زيادة تمثيل النساء في الرتب العليا (على النحو الذي تقيسه النسبة المئوية للنساء في الوظائف الدولية من الفئة الفنية ف 5 وما فوق، وتبلغ النسبة المستهدفة 40 في المائة في عام 2025 و50 في المائة في عام 2030)؛ والتكافؤ بين الجنسين في جميع الرتب (النسبة المئوية للموظفين الذكور والإناث في جميع الرتب)؛ وتمثيل بلدان القائمتين باء وجيم بين الموظفين الدوليين من الفئة الفنية (يبلغ المستوى المستهدف 52 في المائة بحلول عام 2025 و60 في المائة بحلول عام 2030).[82]

106- **وسيضمن الصندوق تمتعه بالقدرات الداخلية الملائمة للتنفيذ في جميع أبعاد نموذج عمل التجديد الثالث عشر لموارده، بما في ذلك مواضيع التعميم، ومجالات الأولوية في التجديد الثالث عشر للموارد:**

(1) **الهشاشة.** يقر الصندوق بضرورة بناء القدرات من أجل معالجة فعالة للمسائل المعقدة التي تواجهها المجتمعات المحلية الريفية في الأوضاع الهشة. ومن خلال مبادرات بناء القدرات، سيضمن الصندوق تمتع موظفيه – وكذلك المنظمات الشريكة وأصحاب المصلحة المحليين – بالمعرفة والمهارات والموارد من أجل التصدي للتحديات الفريدة في البيئات الهشة والاستجابة لها بفعالية. وستشمل الإجراءات الملموسة إنشاء وحدة للهشاشة تضم خبراء مخصصين، وتكمّلها أدوات للتدريب والمعرفة.

(2) **القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتنوع البيولوجي.** سيضمن الصندوق، في إطار استراتيجيته الموحدة الجديدة بشأن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي، تمتع الموظفين بالمعرفة والأدوات الضرورية لتصميم وتنفيذ تدخلات تتسم بالقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ ومراعاة التنوع البيولوجي. وسيضمن بناء القدرات الفعال لموظفي الصندوق تعميم اعتبارات التكيف مع تغير المناخ والتنوع البيولوجي في برنامج القروض والمنح بأكمله.

[82] الصندوق، 2023. التقرير المرحلي عن استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق.

(3) **القطاع الخاص.** أحرز الصندوق تقدما بالفعل من خلال تنفيذ برنامج تمويل القطاع الخاص والاستثمارات الكبيرة في القدرات الداخلية. واشتمل ذلك على إنشاء وحدة مخصصة للقطاع الخاص وتعزيز الخبرات في مجالات مثل سلاسل القيمة والتمويل الريفي، مع تعزيز نظام إيكولوجي تمكيني للمشاركات ذات الأثر. ومن خلال الإدماج الاستراتيجي للقدرات الداخلية ومواءمة العمليات السيادية وغير السيادية خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيكون الصندوق مجهزا بصورة أفضل للاستفادة من فرص القطاع الخاص ومعالجة التحديات في مشاركة القطاع الخاص.

107- **ولتعزيز المهارات وتجديدها دور بالغ الأهمية في الإدارة الشاملة للمواهب في الصندوق لضمان أن تكون القوى العاملة في الصندوق مناسبة لمستقبل المنظمة.** وسيجري تقييم احتياجات تعزيز مهارات الموظفين وتجديدها على أساس مستمر في سياق إدارة الأداء، وسيجري تخطيط تدخلات التعلم على هذا الأساس. وسينصبُّ تركيز مهم على مواصلة تعزيز المعرفة التشغيلية والتقنية وقدرات الموظفين الذين ينفذون برامج الصندوق على المستوى القطري، بما في ذلك فيما يتعلق بمجالات الأولوية في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مثل مشاركة القطاع الخاص والعمل في السياقات الهشة. وسيتواصل هذا المجهود من خلال أكاديمية العمليات المجددة وبرنامج تعزيز مهارات الموظفين الميدانيين في إطار اللامركزية 2.0.

108- **وسيحافظ الصندوق على التزامه القوي بمكافحة التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين ومنع خطاب الكراهية، والعنصرية والتمييز في جميع أنشطته وعملياته.** وسيواصل الصندوق، خلال التجديد الثالث عشر لموارده، اعتماد خطط عمل بشأن منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها كل سنتين، مع مخرجات ملموسة، وسيجري تشاركها مع المجلس التنفيذي. وسوف تستند هذه الخطط باستمرار إلى المجالات الاستراتيجية التالية: منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها وتعميم هذه المواضيع في عمليات الصندوق وأنشطته الممولة. وسيواصل الصندوق جهوده تماشيا مع خطة عمله[83] واستراتيجية التنوع والإنصاف والشمول، بما يتفق مع التزامه بمكافحة خطاب الكراهية، والعنصرية والتمييز.

سادسا- تجميع تمويل التنمية وزيادته

109- **قام الصندوق بخطوات ملحوظة لتعزيز هيكليته المالية خلال التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارده.** ولقد أُدخِلت سياسات جديدة ومنقحة لتعزيز الاستدامة المالية. وعزز الصندوق أيضا قدراته الداخلية في الإدارة المالية وإدارة المخاطر وأرسى إطارا وثقافة راسخَين لإدارة المخاطر. وأدى ذلك إلى إعادة تأكيد تصنيفه الائتماني +AA في عامَي 2021 و2022، وهو أقل بدرجة واحدة فقط من أعلى تصنيف ائتماني ممكن. وهذه الجهود – مقرونة بوضع إطار الاقتراض المتكامل ثم تحديثه مؤخرا[84] – مكّنت الصندوق من تنويع موارده الاقتراضية.

110- **ويواصل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تطوير الإطار المالي للصندوق، بما يضمن العالمية، مع إعطاء الأولوية للبلدان الأشد فقرا.** إن الدعوة التي يطلقها المجتمع الدولي لتوسيع نطاق الدعم المالي للبلدان النامية، من دون زيادة تحدياتها على صعيد الديون، تتطلب من الصندوق استخدام مجموعة مختارة ملائمة من الأدوات المالية في برنامج عمله (انظر الشكل 5). وتعني أيضا أنه يجب على الصندوق إعطاء الأولوية للموارد الميسَّرة للبلدان الأقل قدرة على استيعاب الديون مع مواصلة دعم السكان الريفيين في الأماكن الأخرى. ومن أجل بناء برنامج العمل الموسع هذا، يستند الإطار المالي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى ثلاث

[83] EB 2021/132/R.13.
[84] EB 2023/138/R.8.

أولويات رئيسية: (1) زيادة التمويل الأساسي؛ (2) التمويل الحذر لرأس مال الصندوق بالديون؛ (3) زيادة التمويل المشترك والموارد التكميلية.

الشكل 5

التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: منصة مالية لبرنامج عمل موسع

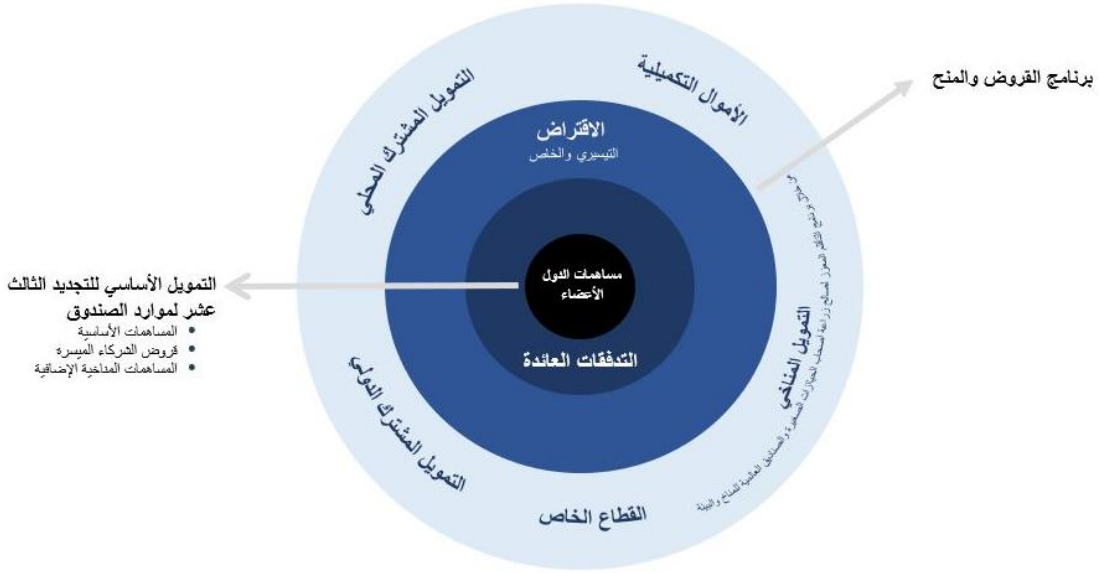

زيادة التمويل الأساسي: شرط مسبق لزيادة الموارد الميسَّرة للبلدان الأشد فقرا

111- **ستظل الموارد الأساسية العمود الفقري للهيكلية المالية للصندوق، مدفوعة بمساهمات الدول الأعضاء في تجديد الموارد.** وفي التجديد الثالث عشر للموارد، ستشمل الموارد الأساسية المساهمات الأساسية، وقروض الشركاء الميسرة، والمساهمات المناخية الإضافية وصافي التدفقات العائدة في الصندوق. وستواصل الموارد الأساسية دعم البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. ومن أجل معالجة القدرات المحدودة لاستيعاب الديون في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي تعاني من الضعف، سيواصل التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الحفاظ على مستوى كبير من التيسيرية[85] (عنصر المنحة) في التمويل من موارده الأساسية، وتقديم أقصى قدر من الدعم التيسيري للبلدان الأشد فقرا، ضمن حدود تحوطية تحافظ على استدامته المالية.

112- **ويمكن أن تكون قروض الشركاء الميسرة، مع عنصر المنحة الكبير الذي تنطوي عليه،[86] أساسية في تعزيز قدرة الصندوق التمويلية.** تشكل قروض الشركاء الميسرة جزءا من موارد الصندوق الأساسية ويمكن استخدامها لدعم الإقراض للمقترضين من الصندوق من خلال القروض التيسيرية. وفي التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ستبقى قروض الشركاء الميسرة بالغة الأهمية للتمويل التيسيري من الصندوق، لا سيما بالنظر إلى وضع الديون التي لا يمكن تحملها في عدد كبير من البلدان المنخفضة الدخل. ومن خلال البناء على ظروف التمويل المواتية التي توفرها قروض الشركاء الميسرة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك متوسط عناصر المنحة الذي هو أعلى من المتوسط في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (انظر الملحق الخامس)، سيولي الصندوق اهتماما متجددا لتعبئة قروض الشركاء الميسرة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في استخدام قروض الشركاء الميسرة في التمويل المناخي نظرا إلى الإدماج الكبير للتمويل

[85] مع شروط الإقراض المطبقة حاليا.
[86] خلال فترة ممتدة لثلاث سنوات كحد أقصى.

المناخي في برنامج القروض والمنح في الصندوق، وتركيز التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق على تعزيز مجموعة أدوات الصندوق لتعبئة التمويل المناخي لصغار المزارعين.

التمويل الحذر لرأس مال الصندوق بالديون من أجل توسيع برنامج عمله

113- **يُعد تمويل قاعدة رأس مال الصندوق بالديون بالغ الأهمية كي يقدم الصندوق تمويلا تيسيريا وغير تيسيري أكبر لقاعدة عملائه.** وتبعا لذلك، فإن نجاح استراتيجية التمويل بالديون في الصندوق يتوقف إلى حد كبير على الحفاظ على قاعدة رأس المال تلك وتوسيعها باطراد. ويتحقق ذلك من خلال ممارسات تجديد الموارد في الصندوق والتأكد من استدامة قدرة الصندوق على تقديم المنح استنادا إلى مستوى معين من تجديد الموارد. وهذا أيضا شرط مسبق للحفاظ على الاستدامة المالية للصندوق ومن ثم تصنيفه الائتماني +AA.

114- **وسيواصل الصندوق، خلال التجديد الثالث عشر لموارده، الاستفادة من الإصدارات الخاصة وغيرها من الأدوات في مجموعة الأدوات الاقتراضية القائمة.** في هذا الصدد، من المهم التذكير بأن مصادر التمويل المختلفة ليست قابلة للتبادل ماليا: فالمنح يمكن تمويلها فقط بالمساهمات الأساسية في حين أن القروض التيسيرية يمكن تمويلها بالمساهمات الأساسية والاقتراض التيسيري مثل قروض الشركاء الميسرة وصافي التدفقات العائدة. ويتطلب ذلك مواصلة إدارة الاقتراض بحذر، من خلال الحفاظ على التوازن بين: (1) الطلب؛ (2) قدرات المقترضين على استيعاب الديون؛ (3) الشروط المالية للاقتراض وإعادة الإقراض. ومن خلال القيام بذلك، سيصون الصندوق مهمته العالمية، فيما يوسّع نطاق دوره كمجمّع لتمويل التنمية المستدامة من أجل تعزيز سبل العيش الريفية.

115- **وخلال التجديد الثالث عشر للموارد، سيكون مهما أيضا للصندوق استكشاف توسيع قدرته على الاقتراض وأدواته الاقتراضية.** وفي حين أن الإدارة ستواصل تعلم الدروس وتقييم مدى ملاءمة إطار الاقتراض المتكامل لاحتياجات التمويل في الصندوق، تشير التجربة الحالية إلى أنه يمكن للصندوق الاستفادة من توسيع اقتراضه لخفض مخاطر التمويل وزيادة قابلية التنبؤ بتعبئة الموارد. وخلال ما تبقى من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وأثناء التجديد الثالث عشر للموارد، ستواصل الإدارة المناقشات الاستراتيجية مع المجلس التنفيذي بشأن الوصول المحتمل إلى أدوات اقتراضية أخرى في دورات التجديد المستقبلية، عملا بالقرار 223/د-44،[87] واستنادا إلى الدروس المستفادة والخبرة المكتسبة في مجال الإصدارات الخاصة. ومن شأن توسيع مجموعة الأدوات الاقتراضية أن يأخذ في الاعتبار الأدوات التالية، مراعيا التحديات الخاصة بكل أداة منها:

- **القروض من غير قروض الشركاء الميسرة بما في ذلك القروض بشروط أقل تيسيرية التي تقدمها الدول السيادية والمؤسسات فوق الوطنية أو المتعددة الأطراف على النحو المنوص عليه في إطار الاقتراض المتكامل.** للصندوق خبرة واسعة في التفاوض على القروض من غير قروض الشركاء الميسرة.[88] ورهنا بالشروط والأحكام، يمكن أن تدعم هذه القروض البلدان في جميع فئات الدخل. وتستقطب هذه القروض شروطا تمويلية جاذبة وشراكات طويلة الأجل. ويكمن التحدي الرئيسي لهذه القروض في محدودية توافرها وعدم القدرة على التنبؤ به وطول مدة التفاوض عليها، بالإضافة إلى زيادة اهتمام المقرضين بالتخصيص المواضيعي للقروض السيادية الأمر الذي يثير إشكالية فيما يتعلق بقبول الصندوق به بموجب إطار الاقتراض المتكامل الحالي.
- **الإصدارات الخاصة.** شكلت هذه الإصدارات إضافة مهمة لمجموعة الأدوات الاقتراضية في الصندوق منذ عام 2022. وسيعزز إطار الاقتراض المتكامل المنقح وضع الصندوق ومصداقيته بوصفه جهة إصدار في أسواق رأس المال. ولكن تُجرى الإصدارات الخاصة وفقا لشروط السوق، ولا يمكنها أن تدعم نمو منحة الصندوق أو عرضه التيسيري للغاية. وسيواصل الصندوق، خلال التجديد الثالث عشر

[87] GC 44/Resolutions.

[88] كندا، ومصرف KfW، والوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار.

لموارده، الاعتماد على سندات الإصدار الخاص، وقروض الشركاء الميسرة والقروض من غير قروض الشركاء الميسرة ضمن مجموعة الأدوات الاقتراضية القائمة وسيبقي المجلس التنفيذي على اطلاع على التقدم المحرز في تنفيذ خطة التمويل وفقا لإطار الاقتراض المتكامل المنقح.

- **الإصدارات العامة.** من شأن الإصدار العام أن يتيح للصندوق الوصول إلى شريحة واسعة من أسواق رأس المال التي تتسم بقدر من الاتساع والعمق أكبر بكثير مقارنة بسوق الإصدارات الخاصة، وهذا لا يقلل من مخاطر التمويل فحسب بل يعزز أيضا سمعة الصندوق ورسالته في أسواق رأس المال العالمية، لا سيما في فئة البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة.[89] ومن شأن قدرة الصندوق على الحصول على التمويل من المستثمرين المؤسسيين في الأسواق غير المعيّنة بالدولار الأمريكي/اليورو أن تستفيد من ترسيخ سمعة الصندوق بوصفه جهة إصدار متخصصة لديها روابط قوية مع أهداف التنمية المستدامة.

زيادة التمويل المشترك والموارد التكميلية

116- **دور الصندوق بوصفه مجمّعا للتمويل محوري في رؤيته المالية.** من خلال الاستفادة من القدرة المالية لقائمة الموازنة في الصندوق، يمكن للصندوق أن ينفذ، في كل دورة لتجديد الموارد، برنامجا للقروض والمنح أكبر بكثير من مستوى مساهمات الدول الأعضاء. وتبعا لذلك، يقدم برنامج القروض والمنح منصة قوية لتجميع التمويل المشترك الإضافي والموارد التكميلية، وبناء الشراكات وتوسيع نطاق الأثر. وهذا يحسّن قدرة الصندوق على تعزيز التنسيق بين مختلف شركاء تمويل التنمية والجهات الفاعلة الأخرى التي تستثمر في المناطق الريفية والنظم الغذائية.

117- **ويستطيع الصندوق تحقيق أقصى قدر من الأثر على الأمن الغذائي العالمي من خلال تعبئة التمويل المشترك المحلي والدولي وتجميعه.** وخلال التجديد الثالث عشر للموارد، سيزيد الصندوق المستوى المستهدف للتمويل المشترك من 1.5 دولار أمريكي إلى 1.6 دولار أمريكي من التمويل المشترك لكل دولار من التمويل المقدم من الصندوق. ولتحقيق هذه الزيادة في المستوى المستهدف، سيهدف الصندوق إلى تعبئة تمويل مشترك دولي إضافي لزيادة المعدل المستهدف من 0.7:1 إلى 0.8:1. وهذا يتواءم مع التزام الصندوق القوي بتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية وغيرها من شركاء التمويل المشترك، وتحفيز تنسيق أفضل على مستوى النظام ككل لتحقيق الأولويات العالمية. وسيحافظ الصندوق أيضا على المستوى المستهدف المحلي الطموح للتمويل المشترك والمتمثل بـ 0.8:1 على الرغم مما تنطوي عليه البيئة الاقتصادية من تحديات في بلدان كثيرة، نظرا إلى أنه يشكل إشارة قوية على التزام البلدان بعمليات الصندوق، كما أنه يزيد من إمكانات توسيع نطاق الاستثمارات المدعومة من الصندوق على المستوى المحلي.

118- **وسيضمن الصندوق إعطاء مزيد من الأولوية للموارد التكميلية ومواءمتها مع البرامج الأساسية للصندوق.** وحققت حافظة الموارد التكميلية في الصندوق نموا كبيرا خلال السنوات الماضية. ويلجأ الشركاء بصورة متزايدة إلى الصندوق لإدارة وتخصيص الموارد المخصصة لبناء نظم غذائية قادرة على الصمود ودعم المجتمعات المحلية الريفية. وهذا شاهد على قدرات الصندوق القوية في مجال الإدارة المالية وعمليات الأعمال الراسخة في الصندوق، وهو ما يظهره أيضا تصنيفه الائتماني القوي، كما أنه شاهد على الميزة النسبية للصندوق والقيمة المضافة لأوجه التآزر مع عملياته. وسيواصل الصندوق تعبئة الموارد التكميلية خلال

[89] سيعزز الصندوق، خلال التجديد الثالث عشر لموارده، إبلاغه المالي لضمان تطبيق أفضل المعايير في القطاع. وهذا عنصر أساسي تقيّمه وكالات التصنيف ويجب على الصندوق إيلاء الاهتمام الكافي له: فالبيانات المالية السليمة تشكل الأساس لاتخاذ القرارات المالية الصحيحة. ومن خلال معايير الملاءمة الدولية، يشهد قطاع المحاسبة والإبلاغ ثورة كبرى مع إدراج المعايير الدولية للإبلاغ المالي في سمات الإبلاغ عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة، بهدف زيادة اتساق الإبلاغ عن البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة على الصعيد الدولي. وسيضمن الصندوق الالتزام بهذه التغييرات في الممارسات المالية العالمية بما يشمل التحسينات في تخطيطه المؤسسي للموارد، وإجراءات الإبلاغ المالي.

التجديد الثالث عشر لموارده، فيما يحافظ على تركيز واضح على أولويات التجديد الثالث عشر للموارد، وينتهز الفرص لإنشاء مبادرات متعددة الجهات المانحة حيثما أمكن. وسيكون التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي مجالا خاصا للتركيز، حيث إنه يمكن للموارد التكميلية أن تكمّل مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المشروعات الاستثمارية التي يموّلها الإقراض السيادي في الصندوق، مع تمويل إضافي عن طريق المنح لتبادل المعرفة والابتكار والمشاركة في السياسات.

ألف- السيناريوهات المالية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وأثره

119- **تستند سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى استخدام رأس المال المتاح والمساهمات الجديدة بكفاءة، مقرونا بنهج تدريجي لزيادة التمويل بالديون من أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من الأثر.** وتتمثل المتغيرات الاستراتيجية الرئيسية في مستوى المساهمات في تجديد الموارد، بما في ذلك المساهمات المناخية الإضافية وقروض الشركاء الميسرة؛ والمستوى المستهدف للتمويل بالديون؛ ومستوى التيسيرية في حزمة التمويل الشاملة. وتُعَد المساهمات في تجديد الموارد بالغة الأهمية في ضمان مستوى كافٍ من التيسيرية، فضلا عن دعم التمويل بالديون وتحديد البرنامج المستدام الشامل للقروض والمنح.

120- **وسيحافظ الصندوق على استدامته المالية من خلال التعزيز الإضافي لخط الأساس المستدام لتجديد الموارد.**[90] تتطلب الاستدامة المالية للصندوق أن تغطي مساهمات تجديد الموارد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ما يلي على الأقل: (1) التمويل المسبق لالتزامات المنح القطرية الجديدة؛ (2) المنح العادية والتخصيص الأساسي المقترح لبرنامج تمويل القطاع الخاص؛ (3) النفقات التشغيلية المتوقعة لدورة تجديد الموارد؛ (4) التعويض الأساسي المتنازل عنه من الالتزامات الموافق عليها بموجب إطار القدرة على تحمل الديون والذي يستحق في دورة تجديد الموارد ولا تسدده الدول الأعضاء بطريقة أخرى؛ (5) الأموال المرصودة لمعالجة تدهور المديونية الحرجة خلال الدورة والاحتياجات المحتملة للتمويل الإضافي للمنح القطرية. وتشتمل جميع السيناريوهات المالية على هذه المتطلبات.

121- **وسيدير الصندوق المفاضلات بين المتغيرات المالية الأساسية.** وإذا لم يحقق أي من المتغيرات الأساسية المستويات المستهدفة، سيتعين على الصندوق تعديل المتغيرات الأخرى لضمان استدامته المالية. وعلى سبيل المثال، سيكون لتجديد الموارد عند مستوى أقل من المستوى المستهدف أثر مباشر على قدرة الصندوق على تقديم المنح والتمويل التيسيري، مما يتطلب تخفيض برنامج القروض والمنح، والأهم من ذلك، خفض الدعم للبلدان الأشد فقرا. وبالمثل، إذا لم يتمكن الصندوق من زيادة حقوق المساهمين (المستمدة من المساهمات الأساسية والمساهمات المناخية الإضافية التي تزيد عن خط الأساس المستدام لتجديد الموارد)، أو من تحقيق اقتراض كافٍ غير تيسيري، ستترتب أيضا تداعيات على حجم برنامج القروض والمنح وعلى الدعم للبلدان المنخفضة الدخل. ويتيح التقييم السنوي للموارد المتاحة لعقد الالتزامات إعادة معايرة القدرة على الالتزام والصرف استنادا إلى الموارد الفعلية المستلمة.

سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والمتغيرات المالية الأساسية

122- **جرى وضع مجموعة من السيناريوهات المالية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والتي تهدف إلى إرساء توازن بين الطموح والواقعية.** وفيما يتعلق بالمتغيرات الرئيسية:

(1) **مستوى المساهمات في تجديد الموارد.** يتراوح مستوى المساهمات الأساسية، في مختلف السيناريوهات، من 1.38 مليار دولار أمريكي إلى 1.79 مليار دولار أمريكي، ويمثل كل سيناريو زيادات اسمية بنسبة نحو 10 في المائة مقارنة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. والمستويات

[90] استُحدث خط الأساس المستدام لتجديد الموارد من خلال إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، ووافق عليه المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2019.

المستهدفة للمساهمات الإضافية (من صفر إلى 200 مليون دولار أمريكي) ولقروض الشركاء الميسرة (من 150 مليون دولار أمريكي إلى 250 مليون دولار أمريكي) مدرجة أيضا في كل سيناريو؛

(2) **التمويل بالديون.** تشتمل جميع السيناريوهات على نسبة مستهدفة للديون إلى حقوق المساهمين خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق قدرها 35 إلى 39 في المائة، مقارنة بنسبة 31 في المائة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وضمن الحدود التحوطية. وتضمن زيادة التمويل بالديون هذه مواصلة اضطلاع الصندوق بمهمته العالمية.

(3) **التيسيرية.** يبلغ عنصر المنحة المستهدف في القدرة الشاملة على الالتزام في جميع السيناريوهات 47 في المائة، مقارنة بـ 44 في المائة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، مما يمثل التزام الصندوق بتحقيق أقصى قدر من الدعم التيسيري للبلدان الأشد فقرا، ضمن الحدود التحوطية.[91] وتعكس الزيادة في عنصر المنحة دور الصندوق المواجه للتقلبات الدورية، وكيف أن الإقراض الشامل في الصندوق يصبح أكثر تيسيرية، ضمن قدراته، في وضع عالمي حيث يعاني مزيد من البلدان من المديونية الحرجة.

123- **وفي حين أن جميع السيناريوهات مستدامة ماليا، يؤدي السيناريوهان باء وجيم فقط إلى زيادة تمويل جميع مجموعات البلدان حسب مستوى الدخل وإبقاء الصندوق على المسار الصحيح نحو مضاعفة الأثر بحلول عام 2030:**

- يستند **السيناريو ألف** إلى مساهمات عادية شبه ثابتة بالقيمة الحقيقية، أو زيادة بنسبة 10 في المائة بالقيمة الاسمية ولكنه يؤدي إلى تخفيض البرنامج الشامل للقروض والمنح من أجل الحفاظ على التيسيرية وزيادة القدرة على تقديم المنح مقارنة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وكذلك بسبب زيادة التعويض الخاص بإطار القدرة على تحمل الديون إلى 137 مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ 93 مليون دولار أمريكي في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.
- يستند **السيناريو ألف+** إلى زيادة اسمية بنسبة 20 في المائة في المساهمات الأساسية بالإضافة إلى افتراض المساهمات المناخية الإضافية والزيادة في قروض الشركاء الميسرة. ويؤدي ذلك إلى زيادة اسمية بنسبة 5 في المائة في برنامج القروض والمنح مقارنة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، مع أخذ زيادة التعويض الخاص بإطار القدرة على تحمل الديون والقدرة على تقديم المنح في الاعتبار، بالإضافة إلى عوامل أخرى. ومع ذلك، سيظل هناك انخفاض في القيمة الحقيقية لبرنامج القروض والمنح بسبب التضخم.
- يستند **السيناريو باء** إلى زيادة اسمية بنسبة 30 في المائة في المساهمات الأساسية، بالإضافة إلى زيادة المساهمات المناخية الإضافية وقروض الشركاء الميسرة، مما يحافظ على الأقل على القيمة الحقيقية لبرنامج القروض والمنح في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق (مع زيادة بنسبة 10 في المائة تقريبا في القيمة الاسمية)، ويتيح للصندوق البقاء على المسار الصحيح نحو مضاعفة الأثر بحلول عام 2030 (انظر الجدول 4).
- **السيناريو جيم** هو سيناريو طموح يهدف إلى زيادة المساهمات الأساسية بنسبة 40 في المائة، فضلا عن المساهمات المناخية الإضافية وقروض الشركاء الميسرة، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في مجموع الموارد الميسرة، وإلى زيادة حقيقية كبيرة في البرنامج الشامل للقروض والمنح. ومن شأن هذا السيناريو أن يقود إلى تحقيق أكبر أثر، فيما يُعَد أيضا الأكثر استدامة من الناحية المالية.

[91] التفاصيل عن الافتراضات الأخرى مضمنة في الملحق الرابع لوثيقة نموذج العمل والإطار المالي للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (IFAD13/2/R.2).

الجدول 1

سيناريوهات تجديد الموارد للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

(بملايين الدولارات الأمريكية)

السيناريوهات	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق**	التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق			
		ألف	ألف+	باء	جيم
المساهمات					
المساهمات الأساسية الجديدة	1 257	1 380	1 500	1 655	1 790
المساهمات المناخية الإضافية		0	150	150	200
قروض الشركاء الميسرة	93	150	175	200	250
مجموع التمويل الجديد لتجديد الموارد	**1 350**	**1 530**	**1 825**	**2 005**	**2 240**
استخدام الموارد					
برنامج القروض والمنح	**3 350**	**3 240**	**3 510**	**3 640**	**3 850**
عنصر المنحة الخاص بالبرنامج الشامل للقروض والمنح (%)	*44*	*47*	*47*	*47*	*47*
برنامج العمل (برنامج القروض والمنح + التمويل المشترك)	**8 375**	**8 535**	**9 220**	**9 540**	**10 080**
المستوى المستهدف للتمويل المشترك*	5 025	5 295	5 710	5 900	6 230

* تقديرات التمويل المشترك تتضمن التمويل المشترك لموارد نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترضة بمعدل 1: 1.6 والتمويل المشترك لموارد برنامج تمويل القطاع الخاص القابلة للتخصيص بمعدل 1: 5.

** بتاريخ مارس/آذار 2023.

124- **فيما يلي العناصر والمفاهيم الرئيسية التي تستند إليها سيناريوهات تجديد الموارد:**

- يمثل **برنامج القروض والمنح** قدرة الصندوق على الالتزام، أي المستوى الأقصى المستدام للبرمجة الجديدة خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في كل سيناريو من سيناريوهات المساهمات الأساسية المدفوعة نقدا، والمساهمات المناخية الإضافية، ومستوى الديون (بما في ذلك قروض الشركاء الميسرة) واستهلاك رأس المال. وعند حساب البرنامج المستدام للقروض والمنح، يأخذ الصندوق في الاعتبار احتياجات الصرف في الحافظة الحالية مع الحفاظ على مستوى ملائم من السيولة، تماشيا مع بيان الموارد المتاحة لعقد الالتزامات الذي يُقدَّم سنويا إلى المجلس التنفيذي. وسيستعرض الصندوق بانتظام، خلال الدورة، المحددات الأساسية لقدرته على الالتزام ويعدّل المسار عند الاقتضاء، بالتشاور مع المجلس التنفيذي.
- تتوقف **قدرة الصندوق المستدامة على تقديم المنح** على المساهمات الأساسية الجديدة لتجديد الموارد وعلى حصة من المساهمات المناخية الإضافية تُقدَّم عملا بشروط المنح. وبعد طرح النفقات غير القابلة للاسترداد، بما في ذلك المنح السابقة لإطار القدرة على تحمل الديون والتعويض الخاص بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يحدد الصندوق قدرته على تقديم المنح. ونظرا إلى أن 54 اقتصادا ناميا على الأقل تواجه الديون الشديدة والفقر الواسع، تُعَد منح الصندوق بالغة الأهمية لتمويل استراتيجيات التنمية الريفية والزراعية. ومن أجل ضمان الاستدامة المالية والدعم المتواصل للدول الأعضاء، تُفصَل المنح في جميع السيناريوهات، بما يتواءم مع إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون.

ويتطلب إعطاء الأولوية للمنح في مختلف السيناريوهات، مع احترام قيود خط الأساس المستدام لتجديد الموارد، زيادة مساهمات تجديد الموارد و/أو قروض الشركاء الميسرة لتحقيق زيادات إضافية في المنح أو التيسيرية. ومثلما كان الحال في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، سيُنشأ احتياطي لتدهور المديونية الحرجة، كي تظل البلدان التي تقع في المديونية الحرجة قادرة على الحصول على التمويل عن طريق المنح حين تكون بأمس الحاجة إليه، من دون خفض مخصصات البلدان الأخرى. ويمكن استخدام الاحتياطي طوال دورة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وسيُحدَّد عند مستوى 10 في المائة تقريبا من التخصيص الشامل للبلدان التي تعاني من المديونية الحرجة أو المعرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة.

الجدول 2

توزيع التقديم المستدام للمنح في سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

(بملايين الدولارات الأمريكية)

سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	ألف	ألف+	باء	جيم
برنامج القروض والمنح (1+2)	**3 350**	**3 240**	**3 510**	**3 640**	**3 850**
مجموع الموارد الميسرة (1)*	**1 880**	**1 930**	**2 110**	**2 185**	**2 315**
ومن ضمنها القدرة المستدامة على تقديم المنح (3+4)	470	*550*	*625*	*655*	*700*
المنح للبلدان التي تعاني من المديونية الحرجة أو المعرضة بشدة لخطر المديونية الحرجة** (3)	435	475	550	580	625
المنح غير القطرية (4)	35	75	75	75	75
ومن ضمنها الموارد المستخدمة في تمويل القطاع الخاص	-	*18*	*18*	*18*	*18*
عنصر المنحة في الموارد الميسرة (%)	***65***	***67***	***68***	***68***	***68***
مجموع الموارد غير الميسرة (2)	**1 470**	**1 310**	**1 400**	**1 455**	**1 535**
ومن ضمنها برنامج تمويل القطاع الخاص		*90*	*90*	*90*	*90*

* يشمل القدرة الشاملة على تقديم المنح والقروض التيسيرية المعينة بشروط فائقة التيسيرية، وشروط تيسيرية للغاية وشروط مختلطة.

** تشمل الاحتياطي لتدهور المديونية الحرجة (نحو 10 في المائة من المجموع).

- يُحسَب **مستوى التيسيرية** بطريقتَين: (1) في المظروف الذي يشكل الموارد الميسرة للصندوق؛[92] (2) في البرنامج الشامل للقروض والمنح بافتراض شروط التمويل الحالية والمخصصات المستمدة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء ومستوى الموارد المقترَضة. ويتوقف مستوى التيسيرية في العرض المالي للصندوق على التفاعل بين ثلاثة أبعاد رئيسية: (1) مستوى تجديد الموارد؛ (2) استخدام رأس المال ومستوى الاقتراض؛ (3) تكوين البرنامج الشامل للقروض والمنح على النحو الموزَّع بين مجموعات البلدان ذات شروط التمويل المختلفة. ويزيد التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تيسيرية موارده الميسرة إلى ما يقرب من 67 إلى 68 في المائة، مقارنة بـ 65 في المائة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.[93]
- وسيستمر تطبيق **مبادئ الانتقائية القطرية**، وكذلك حصر عدد البلدان التي تحصل على التمويل الجديد

[92] يتضمن هذا المظروف الموارد المقدمة في شكل منح وقروض تيسيرية للغاية وقروض تيسيرية وفقا للتعريف الذي وضعه صندوق النقد الدولي (أي شروط فائقة التيسيرية، وشروط تيسيرية للغاية وشروط مختلطة).

[93] يعكس مستوى التيسيرية هذا شروط الإقراض المطبقة حاليا. ويمكن أن ينخفض المعدل قليلا بعد تحديث شروط الإقراض.

خلال الدورة بـ 80 بلدا في الحد الأقصى. وتضمن معايير الانتقائية القطرية،[94] التي استُحدثت لأول مرة في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، جاهزية البلد وتعزز كفاءة الصندوق من خلال تقليل الحاجة إلى إعادة التخصيص المتكرر للموارد. وتتيح إدارة عدد البلدان التي تحصل على التمويل الجديد لكل بلد الاستفادة من مبالغ أكبر من التمويل. ويمكن للبلدان التي لا تحصل على التمويل في إحدى الدورات أن تحصل عليه في الدورة التالية، فيما تستفيد من تركيز أكبر على دعم تنفيذ العمليات الجارية.

- وسيظل **نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء وآلية الحصول على الموارد المقترَضة** يمثلان الآليتين الرئيسيتين لتوزيع الموارد لإقراض القطاع العام في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وسيُستخدم نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لتحديد المخصصات القطرية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، بينما سيتاح الحصول على الموارد من خلال آلية الحصول على الموارد المقترضة للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا المؤهلة.

الجدول 3

توزيع استخدام الموارد حسب القناة في مختلف سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	ألف	ألف+	باء	جيم
برنامج القروض والمنح	**3 350**	**3 240**	**3 510**	**3 640**	**3 850**
حجم الموارد حسب القناة					
نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (بما في ذلك إضافات التمويل المناخي، ومنح إطار القدرة على تحمل الديون والاحتياطي لتدهور المديونية الحرجة)	2 270	2 295	2 510	2 600	2 760
آلية الحصول على الموارد المقترضة	1 045	780	840	870	920
برنامج تمويل القطاع الخاص (المنح الأساسية والموارد المقترضة)	غير منطبق	108	108	108	108
المنح الأخرى غير القطرية/العالمية-الإقليمية	35	57	57	57	57

- سيكون **برنامج عمل برنامج تمويل القطاع الخاص** انعكاسا مباشرا لكل من استراتيجية تمويله وطلب السوق. وسيكون تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص مزيجا من: (1) مساهمة من رأس مال الصندوق نفسه، وتتألف من جزء صغير من الموارد الأساسية وجزء أكبر من الموارد المقترَضة، المحتفظ بها كلها في قائمة الموازنة؛ (2) الموارد التكميلية التي تجري تعبئتها من الجهات المانحة، وتُدار من خلال الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص والمحتفظ بها خارج قائمة الموازنة. وعلى وجه التحديد، يُقترَح في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص من خلال مساهمة من الموارد الأساسية تبلغ 18 مليون دولار أمريكي ومساهمة بقيمة 90 مليون دولار أمريكي من الموارد المقترضة مع الحفاظ على الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص للموارد التكميلية. وسيمكّن هذا التمويل برنامجَ تمويل القطاع الخاص من تحفيز ما يصل إلى 450 مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك للقطاع الخاص من خلال استخدام التمويل المختلط والهياكل المالية المبتكرة. ويُعَد تحقيق ذلك ممكنا في ضوء تجربة الصندوق وتجارب المؤسسات المالية الدولية الأخرى.
- **نسبة التمويل بالديون (الديون إلى حقوق المساهمين).** أتاح الحصول على تصنيف ائتماني للصندوق

[94] تشمل المعايير التركيز الاستراتيجي (تتاح استراتيجية قطرية صالحة في وقت مبكر من الدورة)؛ والقدرة الاستيعابية (يجب أن تكون جميع العمليات السارية لأكثر من عام قد صرفت أموالا لمرة واحدة على الأقل في الأشهر الثمانية عشر السابقة) والملكية (عدم وجود قروض موافق عليها تنتظر التوقيع منذ أكثر من 12 شهرا).

إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال. وتتوخى الإدارة زيادة تدريجية للتمويل بالديون من أجل ضمان قدرة الصندوق على خدمة عملائه في الطيف الكامل لفئات الدخل. ويُتوقَّع أن تزداد نسبة التمويل بالديون باطراد من 25 في المائة، ابتداء من النصف الثاني من عام 2022، لتبقى أقل من عتبة الـ 50 في المائة بحلول نهاية التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بحيث يبلغ رصيد الديون الشامل المستدام نحو 4 مليارات دولار أمريكي. وللتمكن من تحمل هذا المستوى من الديون المتوقعة، من الضروري أن يحافظ الصندوق على حجم رأس مال مستقر. وسيتحقق ذلك من خلال عمليات التجديد الراسخة المستمرة للموارد، وتنفيذ إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون واعتماد سياسة حذرة لكفاية رأس المال.

- **رأس المال القابل للتخصيص.** منذ الموافقة على سياسة كفاية رأس المال في الصندوق في عام 2019، أصبح التدبير الداخلي الرئيسي لتقييم رسملة الصندوق هو رأس المال القابل للتخصيص. وتجدر الإشارة إلى أن النسبة الداخلية لرأس المال القابل للتخصيص ليست وحدها أعلى بكثير من عتباتها الدنيا ولكن أيضا النسبة الخارجية لرأس المال الصادرة عن وكالات التصنيف الائتماني. وتماشيا مع أفضل الممارسات، تُستكمَل نسبة رأس المال القابل للتخصيص في الصندوق (نسبة كفاية رأس المال المستندة إلى المخاطر) بنسبة التمويل بالديون غير المستند إلى المخاطر. والصندوق بصدد إجراء استعراض شامل لسياسته بشأن كفاية رأس المال، بناء على النتائج التي رُصدت منذ الموافقة على السياسة في عام 2019، مع إيلاء اهتمام شديد لخصائص الأصول وملامح المخاطر. وسيشمل استعراض السياسة إعادة تقييم حدود التمويل بالديون في الصندوق. ويأتي هذا الاستعراض في أعقاب الاستعراض الأخير لأطر كفاية رأس المال للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الذي أُجري بتكليف من مجموعة العشرين، ويمثل جهدا إضافيا نحو زيادة موارد المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى أقصى حد.

- **المفاضلة بين المصروفات ووضع البرامج.** من الضروري تحقيق التوازن الدقيق بين قدرة الصندوق على الالتزام وقدرته على الصرف. ويضمن ذلك القدرة على صرف الأموال بما يتماشى مع ملامح الصرف في المشروعات مع الحفاظ على الامتثال لعتبات السيولة في الصندوق. وقد اتخذ الصندوق، خلال الدورات القليلة الماضية، تدابير حكيمة لتحقيق التوازن الدقيق بين حالة السيولة لديه وسرعة الصرف. وبالمضي قدما، ستُدار عمليات الصرف من خلال مظاريف صرف أكثر دقة من أجل التفريق بين سرعة عمليات الصرف عبر مختلف شروط الإقراض بناء على الوضع النقدي الفعلي للصندوق.

- تشمل **المستويات المستهدفة لتجديد الموارد** المبلغ الكامل للمساهمات الأساسية والمساهمات المناخية الإضافية، ولكن فقط عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة (نظرا إلى أن عنصر المنحة مؤهل للحصول على حقوق التصويت في حين أن القيمة الاسمية لقروض الشركاء الميسرة غير مؤهلة). ويظهر الجدول 4 أدناه المستويات المستهدفة التي تنطبق في كل سيناريو من سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق استنادا إلى هذا الحساب. ويظهر الجدول 1 أعلاه المبلغ الكامل للتمويل الجديد لتجديد الموارد في كل سيناريو، بما في ذلك القيمة الاسمية لقروض الشركاء الميسرة نظرا إلى أنها ذات صلة لتمويل برنامج القروض والمنح.

الجدول 4

المستويات المستهدفة لتجديد الموارد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق حسب السيناريو

(بملايين الدولارات الأمريكية)

		التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	ألف	ألف+	باء	جيم
مساهمات الدول الأعضاء	المساهمات الأساسية الجديدة **(1)**	*1 257*	1 380	1 500	1 655	1 790
	المساهمات المناخية الإضافية **(2)**		0	150	150	200
	قروض الشركاء الميسرة **(3)**	*93*	150	175	200	250
	عنصر المنحة في قروض الشركاء الميسرة **(4)** (المتوسط المفترض 35 في المائة)	23	52.5	61.25	70	87.5
	مجموع التمويل الجديد لتجديد الموارد (1+2+3)	**1 350**	**1 530**	**1 825**	**2 005**	**2 240**
	المستوى المستهدف لتجديد الموارد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق *(1+2+4)*		**1 433**	**1 711**	**1 875**	**2 078**

سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق حسب فئة الدخل ونوع التمويل

125- **في التجديد الثالث عشر للموارد، سيهدف الصندوق إلى ضمان حصول البلدان المنخفضة الدخل على ما لا يقل عن 45 في المائة من جميع الموارد الأساسية الموزعة من خلال نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء.** إنها المرة الأولى التي يحدد فيها الصندوق مستوى مستهدفا محددا لحصة البلدان المنخفضة الدخل من الموارد الأساسية (الشكل 6). ويمثل المستوى المستهدف زيادة مقارنة بحصة الموارد الأساسية التي تلقتها البلدان المنخفضة الدخل في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، والتي بلغت 42 في المائة. ويضمن ذلك، مقرونا بزيادة القدرة على تقديم المنح والتيسيرية في جميع سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، وفاء الصندوق بالتزامه بإعطاء الأولوية للبلدان الأشد فقرا، لا سيما تلك التي تعاني من المديونية الحرجة أو أوجه الهشاشة. ويفي الصندوق أيضا بالتزامه بالعالمية والاستدامة المالية: إذ يُقدَّم ثلث موارد الصندوق بشروط عادية،[95] ويمكن أن تستوعبه بصورة أساسية البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا وتمويل القطاع الخاص (الشكل 7). وعلى النحو المبين أدناه، كلما ازدادت المساهمات في تجديد الموارد، ازداد في الإجمال حجم الموارد الأساسية والمقترَضة على السواء المتاحة لجميع مجموعات البلدان، مع بقائها متشابهة بصورة عامة من حيث النسب المئوية.

126- **وسيواصل الصندوق تخصيص 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، وضمان قدرة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا على الحصول على 11 إلى 20 في المائة من برنامج القروض والمنح.** في السيناريوهات المالية الحالية، تُقدَّر الموارد التي يمكن للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا الحصول عليها بمستويات مشابهة لتلك المقدَّرة في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وتبلغ 14 في المائة من برنامج القروض والمنح. وتموّل الموارد المقترَضة البلدان المنخفضة الدخل، والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا المؤهلة، والعمليات غير السيادية، بما يحافظ على عالمية الصندوق. ويظهر الشكل 8 كيف تُوجَّه الموارد الأساسية والمقترَضة في السيناريوهات الأربعة، فيما يبيّن الشكل 6 كيف يُوزَّع التمويل على أساس مجموعة البلدان حسب مستوى الدخل في كل سيناريو. وفي السيناريو ألف، ستشهد جميع مجموعات البلدان حسب مستوى الدخل انخفاضا في الموارد بالقيمة الاسمية بالدولار الأمريكي، مع زيادة اسمية طفيفة في السيناريو ألف+ وزيادات أكبر في السيناريوهين باء وجيم.

[95] في ظل ظروف السوق الحالية، تُصنَّف القروض ذات الشروط العادية على أنها غير تيسيرية وفقا لتعريف صندوق النقد الدولي.

الشكل 6

سيناريوهات برنامج القروض والمنح في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: التوزيع حسب فئة الدخل

(بملايين الدولارات الأمريكية)

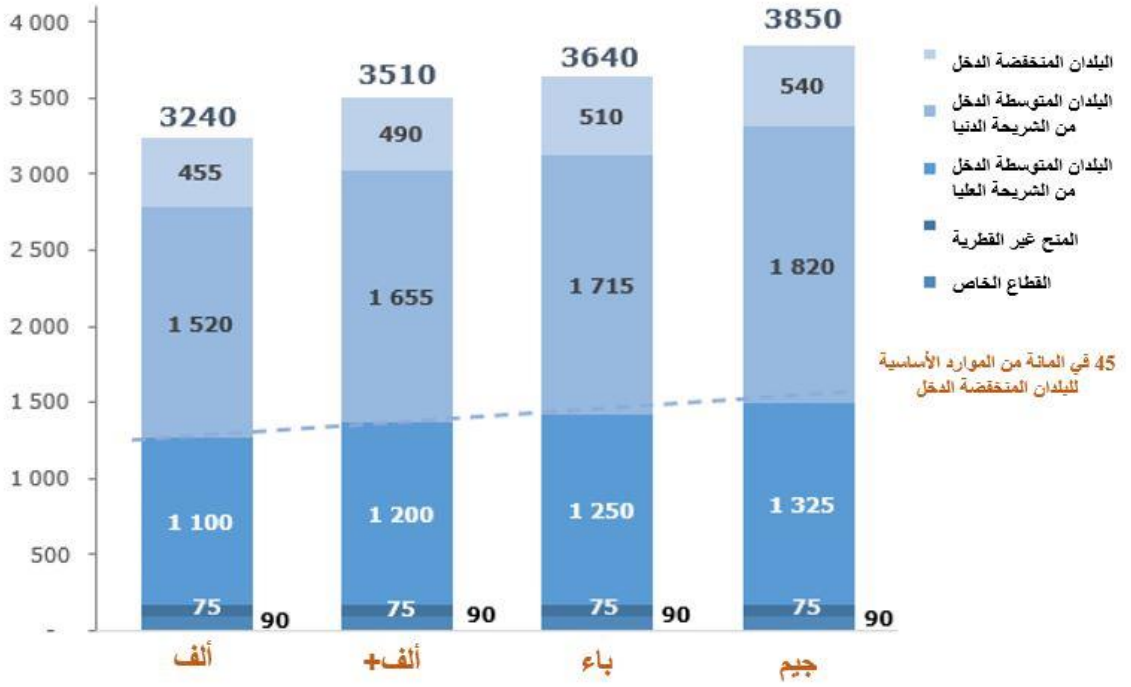

الشكل 7

سيناريوهات برنامج القروض والمنح في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق حسب نوع التمويل (بما يشمل برنامج تمويل القطاع الخاص)

(بملايين الدولارات الأمريكية)

الشكل 8

سيناريوهات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: توزيع الموارد الأساسية والمقترضة للعمليات السيادية، حسب فئة الدخل*

(بملايين الدولارات الأمريكية)

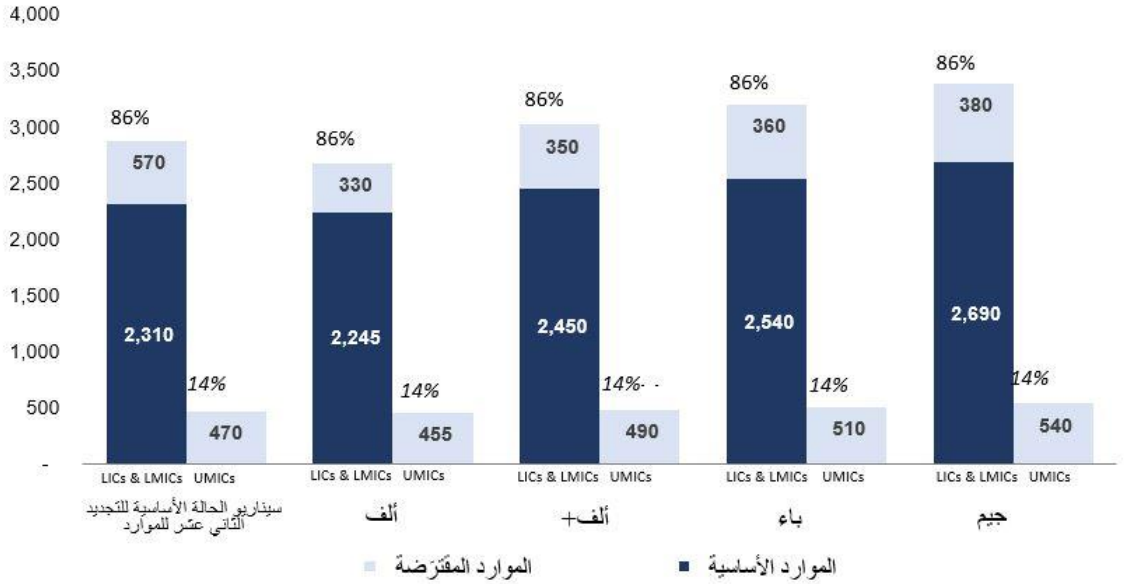

* باستثناء برنامج تمويل القطاع الخاص، ولم يجر تحديد المنح غير القطرية واحتياطي إطار القدرة على تحمل الديون كتخصيص حسب فئة الدخل.

LICs	البلدان المنخفضة الدخل
LMICs	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا
UMICs	البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا

127- **سيحافظ الصندوق على التزاماته بالتمويل لأفريقيا، مع زيادة المستوى الذي يستهدفه للأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات.** زاد الصندوق، في التجديد الثاني عشر لموارده، مستويات التمويل المستهدفة لأفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى 55 في المائة و50 في المائة من الموارد الأساسية على التوالي. وسيجري الإبقاء على هذه المستويات المستهدفة في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، في حين أن الحصة المستهدفة من الموارد الأساسية للبلدان المتأثرة بالهشاشة أو النزاعات وفقا لتعريف البنك الدولي ستزيد من 25 في المائة إلى 30 في المائة على الأقل، كما ورد أعلاه. وفي الإجمال، وفي حين أن الحصص المستهدفة تظل هي نفسها في مختلف السيناريوهات، فإنها تُترجَم إلى أحجام أكبر من الموارد الأساسية بالدولار الأمريكي.

طموحات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من حيث الأثر

128- **سيواصل الصندوق العمل لتحقيق طموحه بمضاعفة أثره بحلول عام 2030 وسيواصل القياس المنهجي للأثر القابل للإسناد إلى العمليات التي يموّلها.** تعني مضاعفة الأثر زيادة عدد الأشخاص الذين يستفيدون من زيادة الدخل من 20 مليون شخص في السنة (استنادا إلى تقييمات الأثر في التجديد العاشر لموارد الصندوق) إلى 40 مليون شخص في السنة بحلول عام 2030. وقد أشارت تقييمات الأثر الأخيرة إلى أن الصندوق حسّن دخل 25.8 مليون شخص في السنة في التجديد الحادي عشر للموارد. وفي التجديد الثاني عشر للموارد، يتوقع الصندوق زيادة دخل 29 مليون شخص سنويا.

129- **ومن أجل تحقيق طموح مضاعفة الأثر بحلول عام 2030، ينبغي على الصندوق وضع برنامج عمل لا تقل قيمته عن 10 مليارات دولار أمريكي في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.** سيضع ذلك الصندوق على

المسار الصحيح لضمان استفادة 34 مليون إلى 35 مليون شخص سنويا من زيادة الدخل خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. وعندئذ سيكون الصندوق في وضع يمكّنه من مساعدة 40 مليون شخص سنويا لزيادة دخلهم بحلول عام 2030، وهو العام الأخير في التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق. ويقدم الجدول 5 مستويات الأثر التي يجب بلوغها خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في كل واحد من السيناريوهات الأربعة، ويظهر أنه ينبغي على الصندوق أن يهدف إلى تحقيق السيناريو باء على الأقل، ويُفضَّل أن يهدف إلى تحقيق السيناريو جيم، لضمان بقائه على المسار الصحيح لمضاعفة الأثر بحلول عام 2030. وستضطلع التحسينات في نموذج عمل الصندوق ونهج البرامج القطرية والتحسينات في القيمة مقابل المال والأثر لكل دولار بدور أيضا في تحقيق هذا الطموح، على الرغم من أن هذه التحسينات في الكفاءة والفعالية ليست مدرجة في عمليات المحاكاة.

130- **وسيعمل الصندوق أيضا لزيادة تعميق أثره.** يُعَد الالتزام المستمر بالمنظور الجنساني وقضايا الشباب والإدماج الاجتماعي عنصرا أساسيا في تعميق الأثر، وكذلك التركيز المتزايد على البلدان الأشد فقرا والبلدان المتأثرة بالهشاشة. كما أن زيادة الاستثمار في التكيف مع تغير المناخ وتعزيز المشاركة مع القطاع الخاص يدعمان تحقيق أثر أعمق وأكثر استدامة، فضلا عن زيادة التركيز على توسيع النطاق. وكذلك يعكس إدراج مؤشرات الأثر للأمن الغذائي وتمكين المرأة في إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، هذا التركيز على تعميق الأثر عبر المجالات المختلفة التي هي في صلب مهمة الصندوق، والتي ترتبط ارتباطا وثيقا بأولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، بالإضافة إلى القياس المستمر للآثار على الإنتاج، والوصول إلى الأسواق، والقدرة على الصمود والتغذية.

الجدول 5

السيناريوهات المالية لبرنامج العمل وعمليات محاكاة الأثر على غاية الصندوق وأهدافه الاستراتيجية[96]

	السيناريوهات المالية للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق			
	ألف	ألف+	باء	جيم
برنامج العمل ***(بملايين الدولارات الأمريكية)***	**8 535**	**9 220**	**9 540**	**10 080**
الأثر (عدد الأشخاص [بالملايين] الذين حققوا ما يلي)				
- **زيادة في الدخل/تنقل اقتصادي إيجابي (غايتا هدفي التنمية المستدامة 2-3 و1-2)**	93-87	100-94	104-98	110-103
- **زيادة في الإنتاج (غاية هدف التنمية المستدامة 2-3)**	75-71	81-76	84-79	89-83
- **زيادة في الوصول إلى الأسواق (غاية هدف التنمية المستدامة 2-3)**	77-73	84-79	86-81	91-86
- **قدرة أكبر على الصمود (غاية هدف التنمية المستدامة 1-5)**	46-43	50-47	51-48	54-51

سابعا- الإبلاغ عن النتائج والتقدم المحرز في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

131- **ثمة اعتراف واسع بسمعة الصندوق بوصفه جهة رائدة عالمية في ثقافة المساءلة والنتائج.** ويحافظ الصندوق على التزامه الراسخ بدعم الشفافية وتحقيق نتائج موثوقة وذات أثر من خلال آلياته للإبلاغ.

[96] تُقدَّر أرقام الأثر استنادا إلى مجموع برنامج العمل المستمد من برنامج القروض والمنح في الصندوق، باستخدام بارامترات من تقديرات الأثر للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق والوصول الذي تحقق في المشروعات التي أُغلقت في فترة التجديد الحادي عشر للموارد. ويشمل برنامج العمل المقابل للسيناريوهات المالية للتجديد الثالث عشر للموارد تمويل برنامج تمويل القطاع الخاص، وتُستخدَم نتائج تقييم الأثر للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق لتقدير الأثر المسند إلى برنامج القروض والمنح بالطريقة نفسها لبرنامج تمويل القطاع الخاص وبرنامج العمل على السواء.

132- **وستقاس أهداف التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق ويُبلَّغ عنها بطريقة منهجية وشفافة.** والوسيلتان الرئيسيتان لتوضيح طموح الصندوق وقياسه خلال التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق هما مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (الملحق الأول)، وإطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (الملحق الثاني).

133- **وتعكس مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق الالتزامات الرئيسية التي عُقِدت أثناء هيئة المشاورات.** ويعبّر كل التزام عن مجالات عمل ذات أولوية عالية جرى الاتفاق عليها أثناء هيئة المشاورات، ويرتبط بمجموعة من الإجراءات المحددة زمنيا والقابلة للرصد التي يجب اتخاذها بغية الوفاء بهذه الالتزامات. كما تحدد المصفوفة مؤشرات إطار إدارة النتائج التي ستتأثر بكل التزام. ويمثل هذا النموذج استمرارا لممارسات التجديد الثاني عشر للموارد والمتمثلة في توفير إطار متكامل للمساءلة، والتمييز بين الالتزامات الأعلى مستوى والإجراءات القابلة للرصد، وتوضيح نظرية التغيير عبر الربط بمؤشرات محددة لإطار إدارة النتائج.

134- **ويقدم إطار إدارة النتائج الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق أساسا لتبيان أداء الصندوق.** ويُعتبر إطار إدارة النتائج جزءا لا يتجزأ من إطار الفعالية الإنمائية للصندوق، وأداة بالغة الأهمية لتبيان الأداء وإدارته على المستوى المؤسسي. وهو يعبّر عن المجالات الرئيسية ذات الأولوية التي جرى تحديدها والاتفاق عليها خلال مشاورات تجديد الموارد، كما أنه يتضمن مؤشرات أساسية لتتبع التقدم المحرز.

135- **وكما في عمليات تجديد الموارد السابقة، سيقوم الصندوق بالإبلاغ عن مؤشرات الأثر خلال العام الأخير من التجديد الثالث عشر لموارده.** وسيواصل الصندوق إجراء تقييمات الأثر في نحو 15 في المائة من مشروعاته، وهي عينة كبيرة بالقدر الكافي للدقة الإحصائية، على الرغم من أنه ستُبذَل جهود لتعبئة الموارد من أجل زيادة حصة المشروعات التي تخضع للتقييم، لا سيما في ضوء المستوى المستهدف الطموح المتمثل بمضاعفة الأثر بحلول عام 2030. وسيُقدَّم تقرير تجميعي عن حصائل تقييمات الأثر في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق إلى المجلس التنفيذي في الفصل الثالث من عام 2028. وهذا يشكل استمرارية لممارسة الصندوق بوصفه إحدى المؤسسات المالية الدولية القليلة التي تقيس على نحو منهجي الأثر القابل للإسناد إلى العمليات التي تمولها.

136- **وابتداء من نهاية التجديد الثاني عشر للموارد، سيبدأ الصندوق أيضا بتقديم تقرير قائم بذاته عن إنجاز تجديد الموارد.** ففي حين أن تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق سيبقى الأداة الرئيسية لإبلاغ المجلس التنفيذي عن عمليات الصندوق، سيوضع تقرير إنجاز تجديد الموارد ليشكل بصورة أساسية أداة تواصل أكثر فعالية، استنادا إلى تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق ومصادر أخرى. وسوف يتيح فرصا، من خلال إعداده ونشره، للتفكير في الإنجازات الرئيسية التي تحققت في فترة تجديد الموارد وتسليط الضوء عليها مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين. وسيُقدَّم تقرير إنجاز التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في أواخر عام 2025، ويُتوقَّع صدور تقرير إنجاز تجديد الموارد الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق في عام 2028.

ثامنا- ترتيبات استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق وهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

137- **استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.** سيُقدَّم استعراض منتصف المدة لتنفيذ التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق واستنتاجاته في دورة مبكرة لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.

138- **اختيار رئيس هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.** سيجري اختيار رئيس هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق من خلال عملية مفتوحة تُنجَز قبل انعقاد الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، بالتعاون مع المجلس التنفيذي.

تاسعا- التوصية

139- **توصي هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق مجلس المحافظين بإقرار مشروع القرار المرفق في الملحق التاسع لهذا التقرير.**

مصفوفة الالتزامات والإجراءات القابلة للرصد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

الالتزامات	*الإجراءات القابلة للرصد*	*الإطار الزمني*	*المؤشرات ذات الصلة في إطار إدارة النتائج*
1- التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق: بناء القدرة على الصمود في المجتمعات المحلية الضعيفة			
1-1 ضمان الشمول	1- زيادة حافظة المشروعات ذات التركيز على المنظور الجنساني، من خلال ضمان أن 35 في المائة من المشروعات السيادية الجديدة تحدث تحولا إيجابيا في المعايير الجنسانية والعلاقات بين الجنسين.	الفصل الرابع من عام 2027	6-2-2 المساواة بين الجنسين (درجة التصنيف 4 أو أعلى/درجة التصنيف 5 أو أعلى) (النسبة المئوية) – 90 لدرجة التصنيف 4 و60 لدرجة التصنيف 5 أو أعلى 4-1-3 المشروعات المصممة لإحداث تحول في المعايير الجنسانية والعلاقات بين الجنسين – 35 5-1-3 مدى ملاءمة نُهج الاستهداف في مشروعات الصندوق الاستثمارية (درجة التصنيف 4 أو أعلى/درجة التصنيف 5 أو أعلى) ستُصنَّف جميع المؤشرات المستندة إلى الأشخاص بحسب وضع الشباب (شباب وغير شباب)، ونوع الجنس، بالإضافة إلى وضع الأشخاص من السكان الأصليين عندما يكون ذا صلة بالتركيز المحدد للمشروع. وسيجري الإبلاغ عن الإجراء 6 القابل للرصد (تشمل المشروعات الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم مجموعة مستهدفة ذات أولوية) على أساس المشروع.
	2- زيادة حافظة المشروعات ذات التركيز على الشباب، من خلال ضمان أن 60 في المائة من المشروعات السيادية الجديدة مراعية لقضايا الشباب وتوسيع نطاق تحالف الشباب الشعبي ليشمل ثلاثة بلدان إضافية.	الفصل الرابع من عام 2027	
	3- الدعم المستمر للعمليات المؤسسية لشراكات المجتمع المدني الثلاث: منتدى الشعوب الأصلية في الصندوق، ومنتدى المزارعين وتحالف الشباب الشعبي.	الفصل الرابع من عام 2027	
	4- ضمان استشارة المزارعين والشعوب الأصلية والشباب خلال وضع الاستراتيجيات والسياسات التشغيلية ذات الصلة.	الفصل الرابع من عام 2027	
	5- زيادة حافظة المشروعات ذات التركيز على التغذية، من خلال ضمان أن 60 في المائة من المشروعات السيادية الجديدة مراعية للتغذية.	الفصل الرابع من عام 2027	
	6- ضمان أن خمسة مشروعات جديدة على الأقل تشمل الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفهم مجموعة مستهدفة ذات أولوية.	الفصل الرابع من عام 2027	
	7- ضمان أن 10 مشروعات جديدة على الأقل تشمل الشعوب الأصلية بوصفها مجموعة مستهدفة ذات أولوية.	الفصل الرابع من عام 2027	

الالتزامات	*الإجراءات القابلة للرصد*	*الإطار الزمني*	*المؤشرات ذات الصلة في إطار إدارة النتائج*
2-1 تعزيز التركيز على السياقات الهشة	8- تخصيص ما لا يقل عن 30 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان ذات الأوضاع الهشة (استنادا إلى قائمة البنك الدولي للبلدان ذات الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاعات للسنة المالية 2024).	الفصل الرابع من عام 2024	– يمكن تصنيف مؤشرات إطار إدارة النتائج حسب وضع الهشاشة
	9- إنشاء وحدة الهشاشة.	الفصل الرابع من عام 2024	
3-1 الاستثمار في القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ وفي التنوع البيولوجي	10- تقديم استراتيجية موحدة عن المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي إلى المجلس التنفيذي، وتخطيط خارطة طريق لمواءمة الصندوق مع اتفاق باريس.	الفصل الثاني من عام 2025	7-2-2 إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ (النسبة المئوية) - 90 3-1-3 القدرة المناخية: المشروعات المصممة لبناء القدرة على التكيُّف (النسبة المئوية) - 90
	11- زيادة المستوى المستهدف للتمويل المناخي إلى ما لا يقل عن 45 في المائة من برنامج القروض والمنح الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ومنها زيادة بنسبة 30 في المائة بحلول عام 2030 ستُخصَّص للحلول المستندة إلى الطبيعة. وستوضَع منهجية لقياس تمويل التنوع البيولوجي كجزء من استراتيجية المناخ والبيئة والتنوع البيولوجي.	الفصل الرابع من عام 2027	
	12- ضمان أن 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة متوائمة مع المساهمات القطرية المحددة وطنيا والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي.	الفصل الرابع من عام 2027	4-4-3 تأثير الرفع المالي للاستثمارات غير السيادية في الصندوق - 5
4-1 تعزيز إشراك القطاع الخاص	13- تقديم استراتيجية محدّثة عن مشاركة القطاع الخاص إلى المجلس التنفيذي.	الفصل الثالث من عام 2024	
	14- تقديم إطار عمل لتنفيذ الطرائق الجديدة لتمويل برنامج تمويل القطاع الخاص إلى المجلس التنفيذي.	الفصل الثالث من عام 2024	

الالتزامات	*الإجراءات القابلة للرصد*	*الإطار الزمني*	*المؤشرات ذات الصلة في إطار إدارة النتائج*
	15- ضمان أن نسبة 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة تحدد فرص القطاع الخاص.	الفصل الرابع من عام 2027	
2- تحقيق الأثر من خلال البرامج القطرية المتكاملة			
2-1 تعزيز نهج متكامل للبرامج القطرية	16- ضمان أن ما لا يقل عن 10 في المائة من المشروعات الجديدة تستخدم نُهجا برامجية متعددة المراحل.	الفصل الرابع من عام 2027	
2-2 الإدارة التكيفية	17- تقديم نسخة محدثة عن استراتيجية إدارة المعرفة في الصندوق إلى المجلس التنفيذي.	الفصل الثالث من عام 2026	2-2-1 نسبة الصرف - 16 2-2-2 التقدم الشامل للتنفيذ (درجة التصنيف 4 أو أعلى) - 80 2-2-3 مؤشر الاستباقية - 80 3-3-3 إدارة المعرفة (درجة التصنيف مرض إلى حد ما أو أعلى) – 90 (استقصاءات أصحاب المصلحة)، 80 (تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية)
	18- توحيد الحافظة من خلال خفض عدد المشروعات الاستثمارية السيادية الجارية إلى نحو 200 مشروع.	الفصل الرابع من عام 2027	
2-3 تعزيز استدامة الاستثمارات وقابليتها للتوسع	19- ضمان أن 100 في المائة من المشروعات الاستثمارية السيادية وغير السيادية مرتبطة بأهداف السياسات القطرية ذات الصلة وبالعمل السياساتي الداعم الذي يقوم به الصندوق.	الفصل الرابع من عام 2027	3-3-1 فعالية الاستراتيجيات القطرية للصندوق (درجة التصنيف مرض إلى حد ما أو أعلى) – 90 (استقصاءات أصحاب المصلحة)، 80 (تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية) 3-3-2 المشاركة في السياسات القطرية (درجة التصنيف مرض إلى حد ما أو أعلى) – 90 (استقصاءات أصحاب المصلحة)، 80 (تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية) 3-3-4 الجودة الشاملة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية) - 100
	20- ضمان أن 25 مشروعا على الأقل تتضمن مبادرات جديدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.	الفصل الرابع من عام 2027	
	21- ضمان أن ما لا يقل عن 20 مشروعا تشمل نُهجا مبتكرة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية أو الزراعة الرقمية.	الفصل الرابع من عام 2027	
	22- ضمان أن 100 في المائة من برامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة متوائمة مع المسارات المعتمدة وطنيا لتحويل النظم الغذائية حيث وُجدت.	الفصل الرابع من عام 2027	
3- تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية			
3-1 تعزيز الفعالية والكفاءة المؤسسية	23- استحداث نهج متجدد للتوقعات المتعلقة بالميزنة.	الفصل الرابع من عام 2027	3-5-1 نسبة النفقات الإدارية للصندوق إلى برنامج القروض والمِنح (بما يشمل الأموال التي يديرها الصندوق) - 12.5

الالتزامات	*الإجراءات القابلة للرصد*	*الإطار الزمني*	*المؤشرات ذات الصلة في إطار إدارة النتائج*
	24- إدخال منهجية لحساب نسب الكفاءة متوائمة مع المنظمات المقارنة الأخرى.	الفصل الرابع من عام 2027	3-6-1 فعالية اللامركزية - 80 3-6-2 النسبة المئوية للنساء في الوظائف الفنية من الرتبة ف-5 وما فوقها - => 45 3-6-3 مؤشر انخراط الموظفين (الاستقصاء العالمي للموظفين) مع مؤشرات محددة خاصة باستراتيجية التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق - 80
	25- تقديم إطار استراتيجي محدّث إلى المجلس التنفيذي.	الفصل الثاني من عام 2025	
4- تجميع تمويل التنمية وزيادته			
4-1 زيادة الموارد إلى أقصى حد لمَن هم في أمس الحاجة إليها	26- زيادة حصة الموارد الأساسية المخصصة للبلدان المنخفضة الدخل إلى 45 في المائة، مع الاستمرار في تخصيص 100 في المائة من الموارد الأساسية للبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، و55 في المائة لأفريقيا و50 في المائة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكذلك ضمان قدرة البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا على الحصول على نسبة تتراوح من 11 إلى 20 في المائة من برنامج القروض والمنح الخاص بالتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق من خلال استخدام الموارد المقترضة.	الفصل الرابع من عام 2027	
4-2 توسيع التمويل لتحقيق أقصى قدر من الأثر	27- تقديم تحديث عن إدخال المساهمات المناخية الإضافية بوصفها أداة جديدة لزيادة التمويل المناخي في استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.	الفصل الأول من عام 2026	4-3-1 رأس المال القابل للتخصيص - قيد التتبع 4-3-2 نسبة الدين إلى حقوق المساهمين - قيد التتبع 4-3 3- نسبة التمويل المشترك – 1:1.6
	28- تقديم تحديثات مقترحة إلى المجلس التنفيذي لسياسة الاقتراض غير التيسيري قبل بدء التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.	الفصل الرابع من عام 2024	

إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق (2025-2027)

أولا- مقدمة

1- يسترشد كل تجديد لموارد الصندوق بإطار لإدارة النتائج يكون متوائما مع الأولويات المحددة لدورة تجديد الموارد. وإطار إدارة النتائج هو أداة تتيح للإدارة والدول الأعضاء تقييم الأداء عبر مجموعة من المؤشرات. وقد خلص التقييم الذي أجرته شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف لعام 2019 إلى أن للصندوق هيكلية إدارية قوية مستندة إلى النتائج. وكذلك أكد تقييم أجراه مكتب التقييم المستقل في الصندوق أن إطار إدارة النتائج في الصندوق يتماشى مع أفضل الممارسات.

2- وخلال الدورات الأخيرة لتجديد الموارد، تطور إطار إدارة النتائج في الصندوق من حيث النطاق والهيكل والفائدة. ويرد تطور إطار إدارة النتائج في وثيقة إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق[97] ويحتفظ إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر للموارد بهيكل إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر للموارد مع بعض التعديلات. وتوضح هذه المذكرة المبادئ الأساسية المطبقة في تصميم إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر للموارد والتعديلات المقترحة حسب المستوى. ولن تُدرَج في النسخة النهائية لتقرير التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. ولن يُحتفَظ سوى بالجداول الرئيسية التي تحتوي على مؤشرات إطار إدارة النتائج ومستوياته المستهدفة وتعريفاته.

ثانيا- مسار النتائج

3- أجرى الصندوق تغييرات مهمة في نموذج العمل في التجديدَين الحادي عشر والثاني عشر للموارد. وعُقِد عدد كبير من الالتزامات لمأسسة هذه التعديلات داخل الصندوق على المستويات المالية والتشغيلية والمؤسسية. وشمل ذلك صياغة أو تحديث السياسات والإجراءات والمبادئ التوجيهية والعمليات المصممة لتجهيز المؤسسة كي تكون ملائمة للمستقبل، وقادرة على تنويع مصادر التمويل وتوسيع العرض التشغيلي ليشمل مجموعة متنوعة من العملاء. ويُتوقَّع أن تؤدي هذه الالتزامات إلى تحسينات في أداء الصندوق ونتائجه، على النحو الذي يُرصَد من خلال إطار إدارة النتائج ذي الصلة لكل دورة من دورات تجديد الموارد.

[97] إطار إدارة النتائج خلال فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، IFAD12/2(R)/R.2.

الشكل 1

4- ويجب أن يكون لإجراءات الإدارة في أي دورة كانت أثر على مؤشرات أداء العمليات وأداء المنظمة في المستوى الثالث خلال تلك الدورة لتجديد الموارد (1-3 سنوات). وتحفز الاستثمارات الموافق عليها خلال الدورة النتائج الإنمائية والأثر في المستوى الثاني في الأجل المتوسط (3-6+ سنوات)، وتساهم في نهاية المطاف (6-10+ سنوات) في أهداف التنمية المستدامة. ويُتوقَّع أن تُترجم التحسينات في الأداء في المستوى الثالث إلى تحسينات في النتائج الإنمائية والأثر في المستوى الثاني، ومن ثم تساهم في المستوى الأول.

5- وثمة فارق زمني لا مفر منه في تحسينات الأداء عبر المستويات، فالتحسينات في المستوى الثالث تصبح واضحة ضمن الدورة نفسها لتجديد الموارد، في حين أن التحسينات في المؤشرات الأخرى في المستوى الثاني تستغرق دورتين إلى 3 دورات كي تتبلور على نحو كامل. وعلى سبيل المثال، من المرجح أن يحقق تصميم عالي الجودة (المستوى الثالث) نتائج عالية الجودة ولكن لن يُبلَّغ عن التحسينات والأثر على نحو كامل إلا في المستوى الثاني بعد إغلاق المشروع. وتبعا لذلك، يؤكد الأداء في المستوى الثالث أن الصندوق يقوم بالأمور بطريقة صائبة وأن النتائج المرتبطة بهذه التحسينات في الأداء ستكون واضحة للعيان في الأجل المتوسط. ولهذا الفارق الزمني تبعات أيضا على أنواع المؤشرات المضمنة في كل دورة. ولن تحقق المجالات التي أُدرجت مؤخرا ضمن الأولويات (مثل التغذية والتنوع البيولوجي) نتائج سوى في المستوى الثاني في الدورات اللاحقة. وبناء على ذلك، ستُدرج المؤشرات والمستويات المستهدفة للأثر والنتائج أيضا في الدورات اللاحقة عند بلوغ الحافظة مرحلة النضوج.

6- والمستوى الثالث، حيث يتمتع الصندوق بأعلى تأثير وسيطرة، هو أيضا المجال حيث يمكن أن يخضع الصندوق لأكبر قدر من المساءلة عن الأداء. وتشمل هذه المجالات جودة التصميم، وجودة الإشراف ودعم التنفيذ، والاستباقية وأداء البرامج القطرية (بما في ذلك الأنشطة غير الإقراضية). ويسلط استعراض منتصف المدة للتجديد الثاني عشر للموارد وتقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2023 الضوء على أن الأداء قوي في المستوى الثالث ويتحسن. وفيما يعمل الصندوق مع الشركاء (أي المقترضين)، يبدأ تشارك المساءلة والسيطرة والتأثير – في المستوى الثاني بصورة أساسية – والنتائج الإنمائية والأثر. ويُعزى ذلك إلى أن المشروعات تُصمَّم مع الحكومات التي تتولى أيضا تنفيذها. وفي حين أنه يمكن تقييم أداء الصندوق من خلال المؤشرات في المستوى الثالث، ليست التحسينات في النتائج ومؤشرات الأثر نتيجة مباشرة لدعم الصندوق فقط، بل هي نتيجة مجموعة من العوامل الخارجية الأخرى التي تشمل أداء الحكومة واعتبارات أخرى.

ثالثا- مبادئ تعديلات إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

ألف- الاتساق والاستمرارية

7- انتقل الصندوق من إطار قياس النتائج في التجديد العاشر للموارد إلى إطار إدارة النتائج في التجديد الحادي عشر للموارد. ومن أجل استخدام إطار إدارة النتائج كأداة إدارية على نحو فعال، يجب أن تتسم المؤشرات بالاستمرارية والاتساق عبر الدورات. وهذا يتيح المساءلة والتتبع ورصد الأداء عبر دورات تجديد الموارد. وبما أن كل دورة لتجديد الموارد تمتد لثلاث سنوات – وهي في معظم الأحيان فترة غير كافية لتحقيق التحسينات في الأداء على نحو كامل – تصبح الاستمرارية في المؤشرات عبر الدورات أكثر أهمية. وتبعا لذلك، يُحتفظ بغالبية المؤشرات من التجديد الثاني عشر للموارد من أجل السماح بالإدارة الفعالة للأداء عبر الدورات.

باء- التبسيط

8- في كل دورة، تُبذَل جهود لخفض عدد المؤشرات في إطار إدارة النتائج. وقد خُفِّضت من 79 مؤشرا في التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق إلى 67 مؤشرا في التجديد الثاني عشر للموارد. وفي التجديد الثالث عشر للموارد، ثمة مجال إضافي للتبسيط، على النحو المشار إليه أيضا في التقييم المستقل لإطار إدارة النتائج الذي أجراه مكتب التقييم المستقل والذي سيُعرض على لجنة التقييم في أكتوبر/تشرين الأول 2023. ويُنظَر في ثلاثة أنواع من المؤشرات من أجل التبسيط.

9- ويشمل النوع الأول المؤشرات التي يُتوقَّع استكمالها/إنجازها على نحو كامل مقابل المستويات المستهدفة المحددة في دورة التجديد الثاني عشر للموارد، والتي ليست هناك زيادة في مستوياتها المستهدفة. وعلى سبيل المثال، حدد الصندوق مستوى مستهدفا للامركزية يبلغ 45 في المائة بحلول نهاية التجديد الثاني عشر للموارد، وهو في المسار الصحيح تماما لتحقيقه. وبما أنه لن تكون هناك زيادة إضافية في المستوى المستهدف في التجديد الثالث عشر للموارد، وبما أنه سيتحقق بالكامل في التجديد الثاني عشر للموارد، لا لزوم لإدراج المؤشر في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر للموارد.

10- والمجموعة الثانية التي يجب النظر في تبسيطها هي المؤشرات التي يُبلَّغ عنها بالتفصيل في التقارير السنوية المختلفة، لتجنب التداخل والتكرار مع آليات الإبلاغ الأخرى المعمول بها بالفعل للدول الأعضاء. وعلى سبيل المثال، يُقدَّم تقرير سنوي إلى المجلس التنفيذي بشأن أداء المنح. ويؤدي الاحتفاظ بهذه المؤشرات في إطار إدارة النتائج إلى التكرار. وبُذلت أيضا جهود لتجنب الازدواجية بين الالتزامات والمؤشرات.

11- والمجموعة الأخيرة للتبسيط هي المؤشرات التي يجري تعميمها الآن ويُتوقَّع إنجازها على نحو كامل في كل دورة نظرا إلى طبيعتها الإلزامية. وعلى سبيل المثال، يُعَد التدريب على منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها إلزاميا لجميع الموظفين. وتبعا لذلك، يُتوقَّع أن يستمر الإبلاغ عن هذا المؤشر بنسبة 100 في المائة. وفي الدورات السابقة، حين أُدرج هذا المؤشر كعنصر جديد، كانت هناك حاجة إلى تتبع التقدم المحرز. والآن بعد مأسسة هذه العناصر على نحو كامل، لم يعد رصد التقدم المحرز في كل دورة في إطار إدارة النتائج ذا صلة. ولكن، في الوثائق القائمة بذاتها، سيتواصل رصد هذه العناصر والإبلاغ عنها.

جيم- المواءمة مع أولويات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق والمؤشرات المرجعية الخارجية

12- يُقترح نوعان من المواءمة. والنوع الأول هو المواءمة الداخلية مع أولويات التجديد الثالث عشر للموارد ونموذج العمل المتطور في الصندوق. والنوع الثاني هو المواءمة مع المنظمات الأخرى والتقدم المحرز في الإدارة المستندة إلى النتائج في المنظمات الأخرى مع مراعاة السوق المتخصصة للصندوق.

13- وفيما يتعلق بالمواءمة الداخلية، أُدخِلت مؤشرات مختارة تماشيا مع أولويات التجديد الثالث عشر للموارد، فهناك مثلا تركيز متزايد على مخاطر المشروعات، وسوف تُضاف مؤشرات عن إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي وعن التوريد. وبالمثل، أضيف أيضا مؤشر عن نسبة الرفع المالي للقطاع الخاص تماشيا مع الاهتمام المتزايد بعمليات القطاع الخاص في التجديد الثالث عشر للموارد. ويُدرج الصندوق أيضا مؤشر مستوى الأثر على تمكين المرأة نظرا إلى أهمية البرمجة المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني التي اعتمدها الصندوق خلال الدورات السابقة، والزيادة في هذه البرامج.

14- وفيما يتعلق بالمواءمة الخارجية، أجرى الصندوق استعراضا مكتبيا لأطر النتائج التي وضعتها منظمات مقارنة أخرى. وتتطور هذه الأطر من أجل التكيف مع الظروف المتغيرة وإدراج الدروس المستفادة من الخبرة التشغيلية.

15- وتتبع معظم المؤسسات المشابهة منهجية من ثلاثة أو أربعة مستويات تتيح لها التفريق بين الجوانب المختلفة للأداء ابتداء من الجوانب المؤسسية وانتهاء بالنتائج. وتتشارك هذه المؤسسات نهجا موجها نحو النتائج، من خلال التركيز على الحصائل القابلة للقياس واستخدام المؤشرات لتتبع التقدم. وتقوم أيضا بصورة منتظمة بالإبلاغ عن النتائج وتبادل المعرفة. ولكن تظهر اختلافات في مصطلحات الأطر وهيكلها، مما يعكس السياقات والأولويات التنظيمية الفريدة لكل مؤسسة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركيز الصندوق على التنمية الزراعية يميّزه عن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ووكالات الأمم المتحدة الأخرى التي لديها ولايات قطاعية أوسع.

16- ويتماشى عدد المؤشرات المستخدَمة في إطار إدارة النتائج في الصندوق مع أفضل الممارسات في القطاع. وخفّض التجديد الثالث عشر للموارد عدد المؤشرات من 67 (في التجديد الثاني عشر للموارد) إلى 56. وتعكس المؤشرات المختارة أولويات الصندوق وتحافظ على الاستمرارية مع الدورات السابقة لتجديد الموارد.

دال- التعديلات المستنيرة والمستندة إلى الأدلة

17- تطورت نُهج قياس النتائج في الصندوق ونضجت. وباتت للصندوق الآن مجموعة بيانات أكثر دقة على مستوى المشروعات تمكّنه من القيام بتعديلات دقيقة ومستنيرة مستندة إلى النتائج للمؤشرات السابقة والمستويات المستهدفة على مستوى الأثر. ويُقترَح تعديلان رئيسيان للتجديد الثالث عشر للموارد. والتعديل الأول هو للمستويات المستهدفة في بعض مؤشرات الأثر. ومع قيام الصندوق بجمع مزيد من البيانات وتوسع مجموعة بياناته وتطورها، فإنه في موقع أفضل لتوقع الأداء المستقبلي ومن ثم تحديد مستويات مستهدفة أكثر دقة.[98] ونتيجة لذلك، ستُعدَّل بعض المستويات المستهدفة للأثر استنادا إلى تحليل دقيق لحافظة الصندوق الآخذة في التطور.

[98] مثلا، حددت الإدارة مستوى مستهدفا مرتفعا جدا فيما يتعلق بمستوى الأثر على التغذية في وقت كانت فيه حافظة المشروعات المراعية للتغذية محدودة. وتبعا لذلك، وُضعت التوقعات استنادا إلى عينة صغيرة جدا. ومنذ ذلك الوقت، تتاح بيانات أكثر متانة لإعطاء توقعات أكثر دقة، وفي هذه الحالة، تقترح الإدارة خفض المستوى المستهدف لجعله أكثر واقعية.

18- والمقترح الثاني للمؤشرات الرئيسية على مستوى النواتج والحصائل، وبما يتماشى مع المنظمات الأخرى،[99] هو الانتقال من الرصد مقابل المستويات المستهدفة إلى تتبع النتائج الفعلية مقابل المؤشرات المرجعية للأداء السابق. وستحتفظ الإدارة بالرصد مقابل المستويات المستهدفة من أجل تصنيفات حصائل الإنجاز فقط.[100] ويُقترَح هذا التحول في الإبلاغ عن المؤشرات الرئيسية لأن تكوين الحافظة وأنواع المشروعات رهن بالطلب من البلدان المقترضة، وتبعا لذلك تتغير بين دورات تجديد الموارد ومن سنة إلى أخرى. ونتيجة لذلك، يصعب توقع نوع المشروعات التي ستكون في حافظة الصندوق بعد مرور 3 إلى 5 سنوات، على الرغم من أن ذلك يمارس أثرا كبيرا على النتائج المحققة (مثلا، تصل مشروعات التمويل الريفي إلى أعداد أكبر، لذلك إذا كانت مشروعات التمويل الريفي أقل، يمكن أن تنخفض هذه الأعداد). وبما أنه يصعب تحديد المستويات المستهدفة بدقة لهذه المؤشرات، يُقترَح أن يُجرى التتبع والإبلاغ عن النتائج الفعلية المحققة من دون تحديد مستويات مستهدفة ذات صلة للمؤشرات على مستوى النواتج والحصائل.

رابعا- التغييرات الرئيسية حسب المستوى

19- يوجز هذا القسم التغييرات الرئيسية المستحدثة حسب المستوى. وتشير التغييرات إلى إضافة أو حذف بعض المؤشرات، والأساس المنطقي المتصل بهذه التغييرات. واقتُرح خفض المستوى المستهدف للتغذية مقارنة بالتجديد الثاني عشر للموارد على مستوى الأثر. وأُجريت بعض التعديلات الطفيفة الأخرى للتعريفات توخيا لمزيد من الوضوح (انظر جدول إطار إدارة النتائج المفصل مع التعريفات).

ألف- المستوى الأول: الأهداف العالمية والسياق العالمي

20- في هذا المستوى، يبلّغ إطار إدارة النتائج في الصندوق عن المؤشرات العالمية ذات الصلة فقط استنادا إلى مصادر خارجية. وتقترح الإدارة إسقاط مؤشرَين من هذا المستوى، لأن الصندوق يبلّغ في الحالتَين عن البيانات من مصادر خارجية. ونظرا لعدم توافر بيانات حديثة في الأعوام الأخيرة، غالبا ما يبقى حقل الإبلاغ فارغا. ومن شأن حذف هذين المؤشرين أن يؤدي إلى تبسيط إطار إدارة النتائج.

الجدول 1

المؤشران العالميان اللذان يجب حذفهما

متوسط دخل صغار منتجي الأغذية (غاية هدف التنمية المستدامة 2-3-2)
(مؤشر) الإنفاق الحكومي على الزراعة (غاية هدف التنمية المستدامة 2-أ-1)

باء- المستوى الثاني: النتائج الإنمائية

21- يشمل المستوى الثاني ثلاث مجموعات من المؤشرات: (1) مؤشرات الإبلاغ عن الأثر التي يجري تقييمها من خلال تقييمات الأثر القابل للإسناد في الصندوق؛ (2) تصنيفات الأداء عند الإنجاز التي يجري تقييمها من خلال تقارير إنجاز المشروعات؛ (3) المؤشرات على مستوى النواتج والحصائل التي تُصنَّف من خلال المؤشرات الرئيسية للصندوق. ويُقترَح إجراء بعض التعديلات عبر المجموعات الثلاث لمؤشرات المستوى الثاني.

[99] بوجه خاص، بنك التنمية الآسيوي، وبنك التنمية الأفريقي، والمؤسسة الدولية للتنمية وبنك التنمية للبلدان الأمريكية.

[100] الأساس المنطقي هو أن هذه المؤشرات هي ذات طبيعة مختلفة، نظرا إلى أنها تقيس طموحات الصندوق لأداء مشروعاته، وإلى أن هذه الطموحات هي نفسها لجميع أنواع المشروعات.

الأثر

22- على مستوى الأثر، يقترح الصندوق ثلاثة تعديلات رئيسية. والتعديل الأول هو استحداث مؤشر لمستوى الأثر على تمكين المرأة يجري تقييمه من خلال تقييمات الأثر القابل للإسناد في الصندوق ويُبلَّغ عنه في نهاية كل دورة لتجديد الموارد. ويقوم الصندوق بتعميم المنظور الجنساني بصورة منهجية في عملياته، وقد انتقل، في الدورات السابقة، إلى وضع البرامج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني. وتؤدي التزامات الصندوق الجديدة في وضع البرامج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني في كل دورة إلى توسيع حافظة الصندوق المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني. ونظرا إلى أهمية المنظور الجنساني للأثر الذي تمارسه عمليات الصندوق، يقترح الصندوق إدراج مؤشر لمستوى الأثر يقيس تمكين المرأة.

23- والتعديل الثاني المقترح هو استحداث مؤشر لمستوى الأثر على تحسين الأمن الغذائي. وفي التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، استُخدم مؤشر مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي. ويُقترَح استحداث مؤشر رسمي لأثر تحسين الأمن الغذائي في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر للموارد لثلاثة أسباب: (1) يُتوقَّع أن يزداد عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في العالم بسبب السياق العالمي الحالي؛ (2) محورية هدف التنمية المستدامة 2 (القضاء التام على الجوع) لمهمة الصندوق؛ (3) التكامل بين الأمن الغذائي والتغذية، والذي أُدرِج بالفعل مؤشر لقياس الأثر خاص به.

24- وفي التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، كانت النتائج التي حققها الصندوق في مجال التغذية من حيث مستوى الأثر أقل بكثير من المستوى المستهدف الطموح. ويُعزى ذلك إلى أن تقييمات الأثر اشتملت على مشروعات صُمِّمت قبل إطلاق الصندوق برامج مراعية للتغذية وتعميمه للتغذية. وفي حين أن المشروعات المصممة حديثا والجارية مبرمجة لضمان تحقيق آثار متعلقة بالتغذية في ما لا يقل عن 60 في المائة من الحافظة، من غير المرجح أن تتبلور آثارها خلال دورة التجديد الثاني عشر أو الثالث عشر للموارد. وتبعا لذلك، تقترح الإدارة خفض المستوى المستهدف في مجال التغذية من 11 مليون شخص إلى 5 ملايين شخص استنادا إلى التوقعات المستمدة من البيانات الأخيرة لتقييم الأثر ونسبة المشروعات المراعية للتغذية التي سيجري إغلاقها في فترة التجديد الثالث عشر للموارد. ولكن يستمر الطموح المتمثل بتحقيق المستوى المستهدف البالغ 11 مليون شخص في الدورات اللاحقة.

25- ويُقترَح أيضا إجراء تعديل طفيف فيما يتعلق بصياغة المؤشر الذي يتتبع التغييرات في الحراك الاقتصادي، مع توضيح أنه يتعلق بالتغييرات الإيجابية فقط.

تصنيفات الحصائل الإنمائية على مستوى المشروعات عند الإنجاز

26- يقترح الصندوق إلغاء التصنيف المركب للإنجاز الكلي للمشروعات عند الإنجاز لزيادة تبسيط إطار إدارة النتائج. وفي حين أن نظم التقييم الذاتي الداخلية ستستمر في الإبلاغ عن الإنجاز الكلي للمشروعات ورصده واستقائه، فإنها لن تُدرَج في مجموعة مؤشرات تصنيفات الحصائل المضمنة في إطار إدارة النتائج. وتعتقد الإدارة، بالنسبة للدول الأعضاء، أن المؤشرات المحددة الأخرى على مستوى الحصائل مثل الكفاءة والاستدامة أكثر صلة من المؤشر الإجمالي من أجل الرصد والتتبع. ويُحتفَظ بجميع تصنيفات الحصائل الأخرى.

27- ويُقترح تعديل المستوى المستهدف لتوسيع النطاق، من خلال خفضه إلى 80 في المائة من المستوى المستهدف السابق البالغ 95 في المائة والمصنف على أنه مرض إلى حد ما أو أعلى. ويُقترح ذلك كجزء من وضع إطار لتوسيع النطاق، وهو أحد التزامات التجديد الثاني عشر للموارد. ويتواءم التعريف الجديد الذي اعتمدته الإدارة مع تعريف مكتب التقييم المستقل، ولديه معايير أكثر صرامة بشأن مقوّمات توسيع النطاق، من خلال الانتقال من تقييم إمكانية توسيع النطاق وتوسيع النطاق باستخدام التمويل من الصندوق إلى التركيز على توسيع النطاق من قبل الحكومة أو الشركاء الآخرين. وتعتقد الإدارة أن توسيع النطاق من قبل الآخرين هو خارج السيطرة

الكاملة للصندوق ويتوقف على عوامل خارجية متعددة؛ ولذلك، فإن تحديد المستوى المستهدف بنسبة 80 في المائة من المشروعات التي تتسم بالظروف الملائمة لتوسيع النطاق يُعَد مناسبا، ولكنه لا يزال طموحا.

الحصائل والنواتج على مستوى المشروعات

28- يُقترح تعديلان أساسيان لهذه المؤشرات. والتعديل الأول هو تبسيط وحذف المؤشرات في الحالات حيث تكون مؤشرات مشابهة لها أو مرتبطة بها مدرجة بالفعل في إطار إدارة النتائج. وتقترح الإدارة حذف ثلاثة مؤشرات محددة، نظرا إلى أنهما مرتبطان على نحو وثيق بمؤشرات أخرى احتُفظ بها.

الجدول 2
المؤشرات التي يجب حذفها

المجال المواضيعي في نموذج العمل	*اسم المؤشر*	*الأساس المنطقي*
المشاريع وفرص العمل الريفية المتنوعة	عدد المشاريع الريفية التي تحصل على خدمات تنمية الأعمال	يُقترح حذف هذا المؤشر نظرا إلى أن مجال المشاريع وفرص العمل الريفية المتنوعة مشمول بالفعل في مؤشر للنواتج ومؤشر للحصائل
الاستدامة البيئية وتغير المناخ	عدد المجموعات التي تحصل على الدعم في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والمخاطر المتصلة بالمناخ	يُقترح حذف هذا المؤشر نظرا إلى أن مجال الاستدامة البيئية وتغير المناخ مشمول بالفعل في مؤشرَين للنواتج ومؤشر للحصائل.
التغذية	النسبة المئوية للنساء اللواتي يبلغن عن الحد الأدنى لتنوع النمط الغذائي	يُقترح حذف هذا المؤشر المتعلق بالتغذية نظرا إلى أنه لم يُدرَج في المبادئ التوجيهية إلا في عام 2020 ومجموعة المشروعات التي تبلّغ عنه حاليا صغيرة جدا. وحتى في هذه العينة الصغيرة، فإن عددا قليلا فقط من المشروعات جاهز للإبلاغ نظرا إلى أنه لا يُبلَّغ عن هذا المؤشر إلا بعد منتصف المدة. وتبعا لذلك، فإن النتائج مقابل هذا المؤشر سترتكز فقط على حفنة من المشروعات. وبالإضافة إلى ذلك، أُدرج مؤشران عن التغذية بالفعل في إطار إدارة النتائج على مستوى النواتج والأثر، وأُدرج أيضا مؤشر جديد عن الأثر على الأمن الغذائي.

29- يتمثل التعديل الرئيسي الثاني في اقتراح الإدارة الابتعاد عن تحديد مستويات مستهدفة للنواتج والحصائل. وعلى النحو الذي أشير إليه في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2023، أصبحت مقارنة أداء الوصول والحصائل والنواتج مقابل المستويات المستهدفة أقل ملاءمة بمرور الوقت، نظرا إلى الطبيعة القائمة على الطلب للمشروعات الممولة من الصندوق. ووفقا للتفسيرات بموجب مبدأ التعديلات المستنيرة، يتماشى ذلك مع نهج الإبلاغ الذي تعتمده المنظمات المقارنة (انظر الجدول 3). وتتغير مشروعات الصندوق التي تقوم بالإبلاغ خلال دورة معينة. وهي رهن بنوع الأنشطة التي تقترض البلدان من أجلها، مما يعكس بدوره السياق القطري واحتياجات التنمية الخاصة بكل بلد – والتي تتطور أيضا بمرور الوقت. ونتيجة لذلك، تتغير أيضا نتائج المؤشرات. ولا يُنصح بتوقع المستويات المستهدفة استنادا إلى الحافظات الحالية التي تتطور على الأرجح، كما أن هذا التوقع ليس دقيقا. وبالإضافة إلى ذلك، من غير المرجح أن تحقق المشروعات المصممة في دورة معينة نتائج على مستوى النواتج والحصائل في مرحلة مبكرة من تنفيذها، والتي تتزامن مع مرحلة الإبلاغ خلال الدورة. ولكن الإدارة ستحتفظ بالرصد مقابل المستويات المستهدفة لتصنيفات حصائل الإنجاز، نظرا إلى الطابع المختلف لهذه المؤشرات التي تقوم بتتبع طموحات الصندوق لأداء حافظته.

الجدول 3
تحليل مقارن لتتبع النواتج والحصائل في إطار إدارة النتائج

المؤسسة	*اسم الإطار*	*السنة*	*رقم المستوى*	*النواتج*	*الحصائل*
بنك التنمية الآسيوي	إطار النتائج المؤسسية	2019 -2024	4	لم يُعثر على مستويات مستهدفة محددة	لم يُعثر على مستويات مستهدفة محددة
بنك التنمية الأفريقي	إطار قياس النتائج	2016 -2025	4	مستويات مستهدفة سنوية وتراكمية، على مدى 10 سنوات	لا مستويات مستهدفة
المؤسسة الدولية للتنمية	نظام قياس النتائج	2021 -2023	3	المدى المتوقع، لا مستويات مستهدفة	المدى المتوقع، لا مستويات مستهدفة
بنك التنمية للبلدان الأمريكية	إطار النتائج المؤسسية	2020 -2023	3	لا مستويات مستهدفة	لا مستويات مستهدفة

جيم- المستوى الثالث: أداء العمليات وأداء المنظمة والأداء المالي

30- في المستوى الثالث، يتتبع الصندوق مجموعة من المؤشرات التشغيلية والمالية والتنظيمية المتوائمة مع أولويات التجديد الثالث عشر للموارد. وتُقترح بعض التعديلات في المستوى الثالث في المجموعات الثلاث للمؤشرات.

مواءمة أداء العمليات

31- تشمل المؤشرات التشغيلية في المستوى الثالث مجموعة من المؤشرات لتقييم أداء برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وتصميم المشروعات، والأداء خلال تنفيذ المشروعات، بما في ذلك الاستباقية وأداء الصندوق وفقا لتقييم أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتماشيا مع أولويات التجديد الثالث عشر للموارد – بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص وتعزيز هيكلية المخاطر – يُقترح إدراج مؤشرات جديدة في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر للموارد عن جودة العمليات غير السيادية أثناء التصميم، والتوريد، وإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي. ولم يبدأ تصنيف إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي والتوريد سوى في عام 2022، وتبعا لذلك حُدِّدت المستويات المستهدفة استنادا إلى مجموعة البيانات المحدودة التي أُتيحت للموافقة عليها في عام 2022.

الجدول 4
المؤشرات التي يجب إضافتها

المؤشر	***الأساس المنطقي***
التصميم من أجل الأثر	
التصنيف الشامل لجودة تصميم العمليات غير السيادية (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	طوّر الصندوق أداة لضمان الجودة من أجل استعراض عمليات القطاع الخاص مما يتيح تصنيف عدة جوانب يرصدها الصندوق منذ إنشاء نافذة القطاع الخاص، مثل الملاءمة والإضافية (المالية وغير المالية)، والأثر والنتائج الإنمائية، والمعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة والمخاطر.

المؤشر	*الأساس المنطقي*
جودة التوريد في المشروعات أثناء التصميم (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	بدأ الصندوق بتصنيف جودة التوريد في المشروعات عند الإدراج في عام 2022. وبما أنه مجال ذو أولوية للصندوق، يُقترح إدراج هذا المؤشر في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر للموارد.
الامتثال لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	بدأ الصندوق بتصنيف جودة إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي عند الإدراج في عام 2022. وبما أنه مجال ذو أولوية للصندوق، يُقترح إدراج هذا المؤشر في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر للموارد.

32- وتطبيقا لمبدأ التبسيط، يُقترح حذف المؤشرات الواردة في الجدول 5.

الجدول 5

المؤشرات التي يجب حذفها

المؤشر	*الأساس المنطقي*
التصميم من أجل الأثر	
التصنيف الشامل لجودة المشروعات الممولة بالمِنح عند الإدراج (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	يُقترَح حذف هذا المؤشر من إطار إدارة النتائج. وقد استُحدث تقرير قائم بذاته للمجلس التنفيذي عن المنح بعد الموافقة على سياسة المنح الجديدة. وتتضمن هذه الوثيقة القائمة بذاتها إبلاغا شاملا عن المنح. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لجميع المنح التي تُقدَّم إلى المجلس درجة تصنيف لا تقل عن 4. وفضلا عن ذلك، كان أداء الصندوق أعلى بكثير من المستوى المستهدف (مسجّلا 100 في المائة)، وفقا لما تبيّنه التقارير الثلاثة السابقة عن الفعالية الإنمائية للصندوق.
أداء البرامج القطرية	
ملاءمة الاستراتيجيات القطرية للصندوق (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	يُقترح حذف هذا المؤشر تماشيا مع ممارسات المؤسسات الأخرى وأداء الصندوق العالي في مجال الملاءمة. وبالإضافة إلى ذلك، تُعد ملاءمة البرامج القطرية للصندوق توقعا متأصلا.
بناء الشراكات (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	يُقترح حذف هذا المؤشر لأغراض التبسيط. ويُبلَّغ عن هذا المجال في إطار الشراكة والإبلاغ المتصل به.
برامج الفرص الاستراتيجية القطرية التي تُدمج تدخلات القطاع الخاص المكمِّلة لبرنامج القروض والمِنح	يكرر هذا المؤشر الالتزام بأن تحدد جميع برامج الفرص الاستراتيجية القطرية فرص القطاع الخاص. وفي مسعى لتجنب الازدواجية في الالتزامات والمؤشرات، يُقترح إسقاط هذا المؤشر من إطار إدارة النتائج ولكن تتبّعه من خلال الإبلاغ عن الالتزامات. وفضلا عن ذلك، يُقترح إدراج مؤشر جديد في إطار إدارة النتائج عن جودة العمليات غير السيادية عند الإدراج.

تجميع تمويل التنمية وزيادته

33- يُقترح حذف مؤشر مالي واحد من إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر للموارد. وقد عزز الصندوق هيكليته المالية ويتلقى المجلس التنفيذي تحديثات منتظمة عن المجالات المالية في الصندوق من خلال لجنة مراجعة الحسابات (انظر الجدول 6).

الجدول 6

المؤشر الذي يجب حذفه

المؤشر	**الأساس المنطقي**
الكفاءة المؤسسية	

نسبة الميزانية الإدارية إلى حافظة القروض والمِنح الجارية	هذا المؤشر مشابه للمؤشر 3-5-1 ويُبلَّغ عنه أيضا في وثيقة الميزانية القائمة بذاتها التي تُقدَّم سنويا إلى المجلس التنفيذي. وتبعا لذلك، يُقترح حذف مؤشر الكفاءة هذا والاحتفاظ بالمؤشر 3-5-1.

تعزيز الفعالية المؤسسية

34- تُعَد مشاركة الموظفين عنصرا بالغ الأهمية في إطار الفعالية المؤسسية للتجديد الثالث عشر للموارد. ويُقترح إدراج مؤشر جديد عن هذا المجال ذي الأولوية في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر للموارد.

الجدول 7

المؤشر الذي يجب إضافته

المؤشر	*الأساس المنطقي*
اللامركزية وإدارة الموارد البشرية	
مؤشر انخراط الموظفين (الاستقصاء العالمي للموظفين) مع مؤشرات محددة خاصة باستراتيجية التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق	يُقترح إدراج هذا المؤشر كجزء من تنفيذ استراتيجية التنوع والإنصاف والشمول.

35- يُقترَح حذف المؤشرات الخمسة المدرجة في الجدول 8 من إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر للموارد.

الجدول 8

المؤشرات التي يجب حذفها

المؤشر	*الأساس المنطقي*
نسبة الوظائف المدرجة في الميزانية في المكاتب القطرية/المراكز الإقليمية	يُقترح حذف هذا المؤشر، نظرا إلى أن الصندوق في المسار الصحيح نحو بلوغ نسبة 45 في المائة بحلول عام 2024، ولن يُزاد هذا المستوى المستهدف في التجديد الثالث عشر للموارد.
المدة التي يستغرقها شغل الوظائف الفنية الشاغرة	يُقترَح حذف هذا المؤشر؛ فهو يرصد حصرا المدة التي يستغرقها الاختيار منذ إغلاق إعلان الوظيفة الشاغرة إلى موعد انعقاد مجلس التعيينات. وهذا ليس كافيا لعملية تعيين فعالة وناجحة. وقد أُدرج رصد معدل الوظائف الشاغرة، الذي يُعَد مقياسا أفضل، بالفعل في سجل المخاطر المؤسسية.
النسبة المئوية للموظفين الذين يتمون التدريب عبر الإنترنت على منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها	يُقترح حذف هذا المؤشر. فالتدريب إلزامي لجميع موظفي الصندوق، ولذلك يجب أن يحقق المؤشر دائما نسبة 100 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، يُبلَّغ عن ذلك أيضا في التقرير القائم بذاته عن منع حالات التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها الذي يعده مكتب الشؤون الأخلاقية لتقديمه إلى المجلس التنفيذي.
إدارة الأداء	استُحدث هذا المؤشر في إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثاني عشر للموارد. ويُقترح حذفه لأنه ليس مؤشرا كافيا لتقييم نجاح عمليات إدارة الأداء.
الشفافية	
شمولية بيانات الصندوق التي تُنشر امتثالا لمعايير المبادرة الدولية للشفافية في المعونة	يُقترح حذف هذا المؤشر. ولم تصدر عن الدول الأعضاء أي أسئلة أو تعليقات بشأن التقارير الثلاثة السابقة عن الفعالية الإنمائية للصندوق، وقد جرى باستمرار تجاوز المستوى المستهدف البالغ 75 خلال فترة التجديد الحادي عشر للموارد، وكذلك في عام 2022، وفقا لاستعراض

المؤشر	الأساس المنطقي
	منتصف المدة للتجديد الثاني عشر للموارد. وبالإضافة إلى ذلك، يخضع هذا المؤشر للتقييم من هيئة خارجية (المبادرة الدولية للشفافية في المعونة) استنادا إلى البيانات المنشورة.

خامسا- القياس والإبلاغ

36- ستواصل الإدارة الإبلاغ سنويا عن إطار إدارة النتائج في تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق. وستظل لوحة المتابعة الخاصة بإطار إدارة النتائج متاحة داخليا كأداة إدارية وكذلك خارجيا بما يتيح للمجلس التنفيذي تقييم أداء الصندوق مقابل مؤشرات إطار إدارة النتائج في أي لحظة.

37- وقد يختلف الإطار الزمني للإبلاغ عن كل مؤشر. وعلى سبيل المثال، يُبلَّغ عن مؤشرات الأثر فقط في نهاية كل دورة. ويُبلَّغ عن المؤشرات الأخرى سنويا. وسيواصل الصندوق الإبلاغ عن المسائل القائمة بذاتها والمسائل المواضيعية في تقارير منفصلة مثل تقرير فعالية التعميم في الصندوق الذي ستُحدث في التجديد الثاني عشر للموارد، وتقرير الشؤون الأخلاقية، وتقرير المنح وغيرها.

38- ويرد أدناه المقترح الكامل لإطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر للموارد، بما في ذلك المؤشرات ذات المستويات المستهدفة والتعريفات ومصادر البيانات. ويوفر إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر للموارد مؤشرات محددة وقابلة للقياس وللتحقيق وملائمة ومحددة زمنيا لقياس الفعالية الإنمائية للصندوق، بما يضمن التركيز على المجالات الأساسية ذات الأولوية للتجديد الثالث عشر للموارد. والعمل جار من أجل الإبلاغ عن المجالات التي جُمعت فيها البيانات ولكنها لا تتسم حتى الآن بالجاهزية للإبلاغ (مثل التنوع البيولوجي).

مؤشرات إطار إدارة النتائج لفترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

المستوى الأول – الأهداف العالمية والسياق العالمي

الرمز	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	خط الأساس (السنة)
1-1	**هدف التنمية المستدامة 1: القضاء على الفقر**			
1-1-1	نسبة السكان الذين يعيشون دون الخط الدولي للفقر البالغ 1.9 دولار أمريكي في اليوم	1-1-1	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	غير منطبق
2-1	**هدف التنمية المستدامة 2: القضاء التام على الجوع**			
1-2-1	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي	2-1-2	شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة	غير منطبق
2-2-1	معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة من العمر	2-2-2	شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة	غير منطبق
3-2-1	إنتاجية صغار منتجي الأغذية	1-3-2	شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة	غير منطبق

المستوى الثاني - النتائج الإنمائية

الرمز	*اسم المؤشر*	*هدف التنمية المستدامة*	*مصدر البيانات*	*خط الأساس*	*المستوى المستهدف في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق*	*المستوى المستهدف المقترح في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق*
1-2	**الأثر**					
1-1-2	عدد الأشخاص الذين يشهدون حراكا اقتصاديا إيجابيا (بالملايين)	2-3 و1-2	تقييم الأثر	77.4	68	87
2-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسن إنتاجهم (بالملايين)	2-3-2	تقييم الأثر	62.4	51	71
3-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسنت سُبل وصولهم إلى الأسواق (بالملايين)	3-2	تقييم الأثر	64.4	55	73
4-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسنت قدرتهم على الصمود (بالملايين)	5-1	تقييم الأثر	38.2	28	43
5-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسنت تغذيتهم (بالملايين)	1-2	تقييم الأثر	0.6	11	5
6-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسن أمنهم الغذائي (بالملايين)	2-1-2	تقييم الأثر	58.3	جديد	66
7-1-2	عدد الأشخاص في الأسر المعيشية التي تحسن فيها تمكين المرأة (بالملايين)	6-5	تقييم الأثر	جديد	جديد	61
2-2	**تصنيفات الحصائل الإنمائية على مستوى المشروعات عند الإنجاز**					

الرمز	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	خط الأساس	المستوى المستهدف في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	المستوى المستهدف المقترح في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
1-2-2	أداء الحكومة (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	غير منطبق	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	88	80	80
2-2-2	أداء الصندوق (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	غير منطبق	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	95	90	90
3-2-2	الكفاءة (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	غير منطبق	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	76	80	80
4-2-2	استدامة الفوائد (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	غير منطبق	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	83	85	85
5-2-2	توسيع النطاق [التعريف المنقح] (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	غير منطبق	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	87	95	80
6-2-2	المساواة بين الجنسين (درجة التصنيف 4 أو أعلى/درجة التصنيف 5 أو أعلى) (النسبة المئوية)	5	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات - 4 أو أعلى	89	90	90
		5	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات - 5 أو أعلى	42	60	60
7-2-2	إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ (النسبة المئوية)	13 و15	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات - إدارة البيئة والموارد الطبيعية	93	90	90
		13 و15	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات - التكيف مع تغير المناخ	92	90	90

الرمز	المجالات المواضيعية	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	خط الأساس	المستوى المستهدف في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	المستوى المستهدف المقترح في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
3-2	**النواتج والمخرجات على مستوى المشروعات**						
1-3-2	نطاق الانتشار	عدد الأشخاص الذين يستفيدون من خدمات يعززها أو يدعمها المشروع	1-4	المؤشرات الرئيسية	78.5 مليون	127 مليون	قيد التتبع

2-3-2	الوصول إلى التكنولوجيات الزراعية وخدماتالإنتاج	عدد هكتارات الأراضي الزراعية التي تستفيد من البنية التحتية للمياه التي جرى بناؤها/أعيد تأهيلها	3-2	المؤشرات الرئيسية	381 580	610 000	قيد التتبع
3-3-2		عدد الأشخاص المدربين على ممارسات و/أو تكنولوجيات الإنتاج (بالملايين)	3-2	المؤشرات الرئيسية	2.5 مليون	3.25 مليون	قيد التتبع
4-3-2	الخدمات المالية الشمولية	عدد الأشخاص في المناطق الريفية الذين يحصلون على الخدمات المالية (الادخار والائتمان والتأمين والتحويلات المالية وما إلى ذلك) (بالملايين)	3-2	المؤشرات الرئيسية	9.9 مليون	23 مليون	قيد التتبع
5-3-2	المشاريع الريفية وفرص العمل المتنوعة	عدد الأشخاص المدربين على الأنشطة أو إدارة الأعمال المدرة للدخل (بالملايين)	4-4	المؤشرات الرئيسية	3.5 مليون	3.1 مليون	قيد التتبع
6-3-2		عدد المستفيدين الذين يحصلون على وظائف/فرص عمل جديدة	8-5	المؤشرات الرئيسية – الحصائل	-	قيد التتبع	قيد التتبع
7-3-2	منظمات المنتجين الزراعيين	عدد المنتجين الريفيين الذين يحصلون على دعم وهم أعضاء في منظمات المنتجين الريفيين	3-2	المؤشرات الرئيسية	1.3 مليون	مليون واحد	قيد التتبع
8-3-2	البنية التحتية الريفية	عدد الكيلومترات من الطرق التي يجري إنشاؤها أو إصلاحها أو تطويرها	1-9	المؤشرات الرئيسية	8 170	19 000	قيد التتبع
9-3-2	الاستدامة البيئية وتغير المناخ	عدد هكتارات الأراضي الخاضعة للإدارة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ (بالملايين)	4-2	المؤشرات الرئيسية	1.92 مليون	1.9 مليون	قيد التتبع
10-3-2		عدد الأسر المعيشية التي تُبلغ عن اعتماد تكنولوجيات وممارسات مستدامة بيئيا وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ	1-13	المؤشرات الرئيسية – الحصائل	237 701	350 000	قيد التتبع
11-3-2		عدد أطنان انبعاثات غازات الدفيئة (مكافئ ثاني أكسيد الكربون) التي يجري تجنبها و/أو احتجازها (بملايين الأطنان من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على مدى 20 عاما)	1-13	المؤشرات الرئيسية – الحصائل	20.2 مليون	95 مليون	قيد التتبع
12-3-2	التغذية	عدد الأشخاص/الأسر المعيشية الذين يُقدَّم لهم دعم موجه لتحسين تغذيتهم (بالملايين)	1-2	المؤشرات الرئيسية	2.07 مليون	6 ملايين	قيد التتبع
13-3-2	الوصول إلى الموارد الطبيعية	عدد المستفيدين الذين ازدادت ضمانات حصولهم على الأراضي	4-1	المؤشرات الرئيسية	51 050	قيد التتبع	قيد التتبع

المستوى الثالث – أداء العمليات وأداء المنظمة والأداء المالي

الرمز	*اسم المؤشر*	*مصدر البيانات*	*خط الأساس*	*المستوى المستهدف في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق*	*المستوى المستهدف المقترح في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق*
مواءمة تنفيذ البرامج					
1-3	**التصميم من أجل الأثر**				
1-1-3	التصنيف الشامل لجودة تصميم المشروعات (درجة التصنيف 4 أو أعلى/درجة التصنيف 5 أو أعلى)	تصنيفات ضمان الجودة – 4 أو أعلى	100	95	100

الرمز	اسم المؤشر	مصدر البيانات	خط الأساس	المستوى المستهدف في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	المستوى المستهدف المقترح في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
		تصنيفات ضمان الجودة – 5 أو أعلى	جديد	جديد	25
3-1-2	التمويل المناخي: برنامج القروض والمِنح الذي يركز على المناخ	التحقق المؤسسي المستند إلى منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن تتبع التمويل المناخي	30	40	45
3-1-3	القدرة المناخية: المشروعات المصممة لبناء القدرة على التكيف (النسبة المئوية)	التحقق المؤسسي	69	90	90
3-1-4	المشروعات المصممة لإحداث تحول في المعايير الجنسانية والعلاقات بين الجنسين	التحقق المؤسسي	53	35	35
3-1-5	ملاءمة نُهج الاستهداف في مشروعات الصندوق الاستثمارية (درجة التصنيف 4 أو أعلى/درجة التصنيف 5 أو أعلى)	تصنيفات ضمان الجودة – 4 أو أعلى	جديد	جديد	%100
		تصنيفات ضمان الجودة – 5 أو أعلى	جديد	جديد	%50
3-1-6	التصنيف الشامل لجودة تصميم العمليات غير السيادية (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	استعراضات ضمان الجودة	جديد	جديد	%100
3-1-7	جودة توريد المشروعات أثناء التصميم (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	تصنيفات الجودة عند الإدراج	50	جديد	50
3-1-8	الامتثال لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	تصنيفات الجودة عند الإدراج	90	جديد	100
3-2	**الإدارة الاستباقية للحافظة**				
3-2-1	نسبة الصرف	Oracle FLEXCUBE	16.8	15	16
3-2-2	التقدم الشامل للتنفيذ (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	تصنيفات الإشراف	80	85	80
3-2-3	مؤشر الاستباقية	التحقق المؤسسي	80	70	80
3-2-4	جودة مشاركة المجموعات المستهدفة من المشروع والتعقيبات منها (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	تصنيفات الإشراف	94	80	85
3-3	**أداء البرامج القطرية**				
3-3-1	فعالية الاستراتيجيات القطرية للصندوق (درجة التصنيف مرض إلى حد ما أو أعلى)	تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	86	80	80
		استقصاء أصحاب المصلحة	86	90	90
3-3-2	المشاركة في السياسات على المستوى القطري (درجة التصنيف مرض إلى حد ما أو أعلى)	تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	86	80	80
		استقصاء أصحاب المصلحة	78	90	90
3-3-3	إدارة المعرفة (درجة التصنيف مرض إلى حد ما أو أعلى)	تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	71	80	80
		استقصاء أصحاب المصلحة	93	90	90
3-3-4	الجودة الشاملة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	تصنيفات ضمان الجودة	100	90	%100

الرمز	اسم المؤشر	مصدر البيانات	خط الأساس	المستوى المستهدف في التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق	المستوى المستهدف المقترح في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق
تجميع تمويل التنمية وزيادته					
4-3	**الموارد**				
1-4-3	رأس المال القابل للتخصيص	قواعد البيانات المؤسسية	24.9	قيد التتبع	قيد التتبع
2-4-3	نسبة الدين إلى حقوق المساهمين	قواعد البيانات المؤسسية	23.6	قيد التتبع	قيد التتبع
3-4-3	نسبة التمويل المشترك	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	1:1.63	1:1.5	1:1.6
	نسبة التمويل المشترك (المحلي)	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	1:0.88	1:0.8	1:0.8
	نسبة التمويل المشترك (الدولي)	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	1:0.75	1:0.7	1:0.8
4-4-3	تأثير الرفع المالي للاستثمارات غير السيادية في الصندوق	قواعد البيانات المؤسسية	6.5	5	5
مواءمة الإطار المؤسسي					
5-3	**الكفاءة المؤسسية**				
1-5-3	نسبة النفقات الإدارية للصندوق إلى برنامج القروض والمنح (بما يشمل الأموال التي يديرها الصندوق)	قواعد البيانات المؤسسية	15.1	12.5	12.5
6-3	**اللامركزية وإدارة الموارد البشرية**				
1-6-3	فعالية اللامركزية	استقصاء مكاتب الصندوق القطرية	72	80	80
2-6-3	النسبة المئوية للنساء في الوظائف الفنية من الرتبة ف-5 وما فوقها	قواعد البيانات المؤسسية	44.4	40	=> 45
3-6-3	مؤشر انخراط الموظفين (الاستقصاء العالمي للموظفين) مع مؤشرات محددة خاصة باستراتيجية التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق	الاستقصاء العالمي للموظفين	جديد	جديد	80
7-3	**الشفافية**				
1-7-3	النسبة المئوية لتقارير إنجاز المشروعات المقدمة في غضون الموعد المحدد، والنسبة المئوية لتلك التي نُشرت علنا	نظام إدارة النتائج التشغيلية	85/87	90/85	90/85

التعريفات ومصادر البيانات لمؤشرات إطار إدارة النتائج للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق

المستوى الأول – الأهداف العالمية والسياق العالمي

الرمز	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	التعريف (الأولي)
1-1	**هدف التنمية المستدامة 1: القضاء على الفقر**			
1-1-1	نسبة السكان الذين يعيشون دون الخط الدولي للفقر البالغ 1.9 دولار أمريكي في اليوم	1-1-1	شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة	مؤشر هدف التنمية المستدامة 1-1-1- يُعرَّف المؤشر بأنه النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون بأقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم بالأسعار الدولية لعام 2011. ويبلغ الخط الدولي للفقر حاليا 1.90 دولار أمريكي في اليوم بالأسعار الدولية لعام 2011.
2-1	**هدف التنمية المستدامة 2: القضاء التام على الجوع**			
1-2-1	معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي	2-1-2	شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة	مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-1-2- معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد بين السكان، استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.
2-2-1	معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون الخامسة من العمر	2-2-2	شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة	مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-2-2- معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول > + 2 أو < - 2 نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنفين حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن).
3-2-1	إنتاجية صغار منتجي الأغذية	2-3-1	شعبة الاحصاءات في الأمم المتحدة	مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-3-1- حجم الإنتاج الزراعي لصغار منتجي الأغذية في أنشطة إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات بالنسبة لعدد الأيام. ويُحسب المؤشر بأنه نسبة الإنتاج السنوي إلى عدد أيام العمل في السنة الواحدة.

المستوى الثاني – النتائج الإنمائية

الرمز	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	التعريف (الأولي)
1-2	**الأثر**			
1-1-2	عدد الأشخاص الذين يشهدون حراكا اقتصاديا إيجابيا (بالملايين)	2-3 و1-2	تقييم الأثر	التوقعات المستمدة من تقييمات الأثر في الصندوق بشأن عدد السكان الريفيين الذين شهدوا تغييرات في وضعهم الاقتصادي (10 في المائة أو أكثر)، بما في ذلك الدخل والاستهلاك والثروة. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر في عام 2028.
2-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسن إنتاجهم (بالملايين)	3-2	تقييم الأثر	التوقعات المستمدة من تقييمات الأثر في الصندوق بشأن عدد الأشخاص الذين حققوا زيادات كبيرة (20 في المائة أو أكثر) في إنتاج المنتجات الزراعية. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر في عام 2028.
3-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسنت سُبل وصولهم إلى الأسواق (بالملايين)	3-2	تقييم الأثر	التوقعات المستمدة من تقييمات الأثر في الصندوق بشأن عدد الأشخاص الذين تمكنوا من الحصول على قيمة أكبر من بيع منتجاتهم (20 في المائة أو أكثر) في الأسواق الزراعية. وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر في عام 2028.
4-1-2	عدد الأشخاص الذين تحسنت قدرتهم على الصمود (بالملايين)	5-1	تقييم الأثر	التوقعات المستمدة من تقييمات الأثر في الصندوق بشأن عدد الأشخاص الذين تحسنت قدرتهم على الصمود (20 في المائة أو أكثر). وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر في عام 2028.

الرمز	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	التعريف (الأولي)
2-1-5	عدد الأشخاص الذين تحسنت تغذيتهم (بالملايين)	2-1	تقييم الأثر	التوقعات المستمدة من تقييمات الأثر في الصندوق بشأن عدد الأشخاص الذين تحسنت تغذيتهم (زيادة في تنوع الأنماط الغذائية بنسبة 10 في المائة أو أكثر) (تبعاً للصدمات الناشئة عن جائحة كوفيد-19 والصدمات العالمية الأخرى). وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر في عام 2028.
2-1-6	عدد الأشخاص الذين تحسن أمنهم الغذائي (بالملايين)	2-1-2	تقييم الأثر	التوقعات المستمدة من تقييمات الأثر في الصندوق بشأن عدد الأشخاص الذين تحسن أمنهم الغذائي (انخفاض بنسبة 10 في المائة أو أكثر في مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي). وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر في عام 2028.
2-1-7	عدد الأشخاص في الأسر المعيشية التي تحسن فيها تمكين المرأة (بالملايين)	6-5	تقييم الأثر	عدد الأشخاص الذين يعيشون في أسر معيشية تحسنت فيها مشاركة المرأة الاقتصادية، وفقا لمقياس اتخاذ القرار بشأن مصادر الدخل (10 في المائة أو أكثر). وسيجري الإبلاغ عن هذا المؤشر في عام 2028.
2-2	**تصنيفات الحصائل الإنمائية على مستوى المشروعات عند الإنجاز**			
2-2-1	أداء الحكومة (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	غير منطبق	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مُرضية إلى حد ما (4) أو أعلى في أداء المقترض. ويُعرَّف أداء المقترض بأنه مدى دعم الحكومة (بما في ذلك السلطات المركزية والمحلية والوكالات المنفذة) للتصميم والتنفيذ وتحقيق النتائج، والبيئة المؤاتية للسياسات، وأثر التدخل/البرنامج القطري واستدامته. هذا بالإضافة إلى مدى كفاية ملكية المقترض، بما في ذلك الحكومة والوكالة المنفذة، للمشروع وتحمله المسؤولية خلال جميع مراحل المشروع، من حيث ضمان جودة التحضير والتنفيذ، والامتثال للمواثيق والاتفاقيات، ودعم بيئة مؤاتية للسياسات وإرساء أساس الاستدامة، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في المشروع.
2-2-2	أداء الصندوق (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	غير منطبق	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مُرضية إلى حد ما (4) أو أعلى في أداء الصندوق. ويُعرَّف أداء الصندوق بأنه مدى دعم الصندوق للتصميم والتنفيذ وتحقيق النتائج، والبيئة المؤاتية للسياسات، وأثر التدخل/البرنامج القطري واستدامته.
2-2-3	الكفاءة (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	غير منطبق	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أعلى في الكفاءة، من مجموع عدد المشروعات التي أُغلقت في السنوات الثلاث السابقة مع تصنيفها من حيث الكفاءة. ويُعرَّف هذا المؤشر بأنه مدى تحقيق التدخل، أو احتمال تحقيقه نتائج بطريقة اقتصادية وفي الوقت المحدد. ويُقصد بعبارة "اقتصادية" تحويل المدخلات (مثل الأموال، والخبرات، والموارد الطبيعية والوقت) إلى نواتج وحصائل وآثار بأكثر الطرق الممكنة فعالية من حيث التكلفة، مقارنة بالبدائل المجدية في السياق. وتحقيق النتائج "في الوقت المحدد" يعني تحقيقها ضمن الإطار الزمني المتوخى، أو ضمن إطار زمني معدل على نحو معقول وفقا لمتطلبات السياق المتبدل. وقد يشمل ذلك تقييم كفاءة العمليات (مدى إتقان إدارة التدخل).
2-2-4	استدامة الفوائد (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	غير منطبق	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أعلى في استدامة الفوائد. ويُعرَّف هذا المؤشر بأنه مدى استمرارية صافي فوائد التدخل أو الاستراتيجية وتوسيع نطاقه (أو احتمال استمراريته وتوسيع نطاقه) من جانب السلطات الحكومية، والمنظمات المانحة، والقطاع الخاص والوكالات الأخرى. وهذا يستلزم فحص القدرات المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للنظم اللازمة من أجل تحقيق استدامة صافي الفوائد بمرور الوقت. ويشتمل على تحليلات القدرة على الصمود، والمخاطر والمفاضلات المحتملة.
2-2-5	توسيع النطاق (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	غير منطبق	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أعلى في توسيع النطاق. ويحدث توسيع النطاق في الحالات التالية: (1) يعتمد الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف (القطاع الخاص، المجتمعات المحلية) الحل الذي اختبره الصندوق وينشرونه؛ (2) يستثمر أصحاب المصلحة الآخرون موارد لتوسيع نطاق الحل؛ (3) تطبّق الحكومة إطار سياسات لتعميم الحل الذي اختبره الصندوق (من الممارسة إلى السياسة). ولا يقتصر توسيع النطاق على الابتكارات.
2-2-6	المساواة بين الجنسين (درجة التصنيف 4 أو أعلى/درجة التصنيف 5 أو أعلى) (النسبة المئوية)	5	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات – 4 أو أعلى	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4)، أو مرضية (5) أو أعلى في المساواة بين الجنسين، مما يعني أنها قدمت مساهمة جزئية في تلبية احتياجات الجنسين وإرساء المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تحقيق اثنين من الأهداف الثلاثة لسياسة التمايز بين الجنسين: (1) التمكين الاقتصادي؛ (2) المساواة في إيصال الصوت والتأثير في صنع القرار؛ (3) التوازن المنصف في أعباء العمل.

الرمز	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	التعريف (الأولي)
			تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات – 5 أو أعلى	ويُعرَّف هذا المؤشر بأنه مدى مساهمة تدخلات الصندوق في تحسين المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من حيث حصولها على الأصول والموارد والخدمات وملكيتها لها؛ والمشاركة في صنع القرار؛ وإرساء التوازن في عبء العمل والأثر على دخل المرأة وتغذيتها وسبل عيشها؛ وتعزيز التغييرات المستدامة والشاملة والواسعة النطاق في الأعراف والمواقف والسلوكيات والمعتقدات الاجتماعية التي هي في أساس عدم المساواة بين الجنسين.
7-2-2	إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ (النسبة المئوية)	13 و15	تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات – إدارة البيئة والموارد الطبيعية	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أعلى في إدارة البيئة والموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ. ويُعرَّف هذا المؤشر بأنه مدى مساهمة المشروع في تعزيز الاستدامة البيئية للزراعة الصغيرة النطاق وقدرتها على الصمود في وجه تغير المناخ. وفيما يتعلق بإدارة البيئة والموارد الطبيعية، يأخذ التصنيف في الاعتبار التغييرات الإيجابية أو السلبية في قاعدة الموارد الطبيعية (بما في ذلك الغابات، والموارد البحرية/موارد مصايد الأسماك، والمراعي والموارد المائية) التي يمكن أن تعزى إلى تدخلات المشروعات، بالإضافة إلى التغييرات الإيجابية أو السلبية – المقصودة أو غير المقصودة – في البيئة.
			تصنيفات تقارير إنجاز المشروعات – التكيف مع تغير المناخ	وفيما يتعلق بالتكيف مع تغير المناخ، يأخذ التصنيف في الاعتبار ما يلي: (1) جودة التدخلات التي تهدف إلى الحد من ضعف الأسر المعيشية، والنظم الإيكولوجية الزراعية والنظم الطبيعية في وجه الآثار الحالية والمتوقعة لتغير المناخ؛ (2) كيفية مساهمة المشروع في تمكين المجتمعات المحلية الريفية للتعامل مع تأثيرات تغير المناخ والكوارث الطبيعية، أو التخفيف منها أو منعها؛ (3) ما إذا كان المشروع فعالا في توجيه التمويل المناخي والبيئي إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

الرمز	المجالات المواضيعية	اسم المؤشر	هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	التعريف (الأولي)
3-2	**النواتج والمخرجات على مستوى المشروعات**				
1-3-2	نطاق الانتشار	عدد الأشخاص الذين يستفيدون من خدمات يعززها أو يدعمها المشروع	4-1	المؤشرات الرئيسية	مجموع عدد الأشخاص في الأسر المعيشية المدعومة من المشروعات الممولة من الصندوق (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أُنجزت أخيرا في الفترة المشمولة بالتقرير).
2-3-2	الوصول إلى التكنولوجيات الزراعية وخدمات الإنتاج	عدد هكتارات الأراضي الزراعية التي تستفيد من البنية التحتية للمياه التي جرى بناؤها/أعيد تأهيلها	3-2	المؤشرات الرئيسية	يقيس عدد هكتارات الأراضي الزراعية التي تستفيد من البنية التحتية للمياه التي جرى بناؤها/إعادة تأهيلها إمكانية الري التي أُنشئت، أو المنطقة التي يمكن ريها سنويا بواسطة كمية المياه التي أتيحت من خلال جميع الأعمال المترابطة والمنجزة وصولا إلى نهاية المجاري المائية أو آخر نقطة في نظام توصيل المياه. وتشمل البنية التحتية المرتبطة بالمياه السدود والخنادق، والبنية التحتية للري والصرف، والبنية التحتية لجمع مياه الأمطار (على مستوى الحقول)، والآبار ونقاط المياه الأخرى وما إلى ذلك، التي أُنشئت أو أعيد تأهيلها بدعم من المشروع.
3-3-2		عدد الأشخاص المدربين على ممارسات و/أو تكنولوجيات الإنتاج	3-2	المؤشرات الرئيسية	عدد الأشخاص الذين تلقوا لمرة واحدة على الأقل تدريبا على ممارسات وتكنولوجيات الإنتاج المحسنة أو المبتكرة خلال الفترة قيد النظر (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أُنجزت أخيرا في الفترة المشمولة بالتقرير). ويمكن أن تتعلق مواضيع التدريب بالمحاصيل، أو الثروة الحيوانية أو الإنتاج السمكي.
4-3-2	الخدمات المالية الشمولية	عدد الأشخاص في المناطق الريفية الذين يحصلون على الخدمات المالية (الادخار والائتمان والتأمين والتحويلات المالية وما إلى ذلك)	3-2	المؤشرات الرئيسية	عدد الأفراد الذين حصلوا، أقله لمرة واحدة، على منتج مالي أو خدمة مالية يعززها أو يدعمها بوجه خاص المشروع والجهة الشريكة المقدِّمة للخدمة المالية (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أُنجزت أخيرا في الفترة المشمولة بالتقرير). وتشمل هذه الخدمات القروض والقروض البالغة الصغر، وصناديق الادخار، والتأمين البالغ الصغر/التأمين، والتحويلات المالية، والعضوية في منظمة مالية مجتمعية (مثل مجموعة المدخرات والقروض).
5-3-2	المشاريع وفرص العمل الريفية المتنوعة	عدد الأشخاص المدربين على الأنشطة أو إدارة الأعمال المدرة للدخل	4-4	المؤشرات الرئيسية	الأشخاص الذين تلقوا تدريبا في مواضيع متعلقة بالأنشطة المدرة للدخل، بما في ذلك المناولة بعد الإنتاج، والتجهيز والتسويق (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أُنجزت أخيرا في الفترة المشمولة بالتقرير).

الرمز	اسم المؤشر		هدف التنمية المستدامة	مصدر البيانات	التعريف (الأولي)
2-3-6		عدد المستفيدين الذين يحصلون على وظائف/فرص عمل جديدة	5-8	المؤشرات الرئيسية – الحصائل	استحداث فرص عمل جديدة بدوام كامل أو موسمية متكررة داخل المزارع وخارجها بفضل أنشطة المشروعات منذ استهلالها، وذلك كأفراد مستقلين (يعملون لحسابهم الخاص) أو كموظفين في مؤسسات بالغة الصغر وصغيرة ومتوسطة الحجم (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أُنجزت أخيرا في الفترة المشمولة بالتقرير). وتُدرَج أيضا الوظائف المستحدثة في منظمات المزارعين التي حصلت على الدعم من المشروعات، ولكن تُستبعد الوظائف المؤقتة المستحدثة لفترة محدودة (لإنشاء الطرق على سبيل المثال).
2-3-7	منظمات المنتجين الزراعيين	عدد المنتجين الريفيين الذين يحصلون على دعم وهم أعضاء في منظمات المنتجين الريفيين	3-2	المؤشرات الرئيسية	المنتجون الريفيون المنتمون إلى منظمة للمنتجين الريفيين تحصل على الدعم من المشروع، سواء كانت مسجلة رسميا أم لا، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أُنجزت أخيرا في الفترة المشمولة بالتقرير).
2-3-8	البنية التحتية الريفية	عدد الكيلومترات من الطرق التي يجري إنشاؤها أو إصلاحها أو تطويرها	1-9	المؤشرات الرئيسية	مجموع الطول، بالكيلومترات، للطرق التي جرى إنشاؤها بشكل كامل أو إعادة تأهيلها أو تطويرها (من الطرق الفرعية إلى الطرق الإسفلتية على سبيل المثال) (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أُنجزت أخيرا في الفترة المشمولة بالتقرير). وتُدرَج جميع أنواع الطرق، مثل الطرق الفرعية أو المعبدة أو الرئيسية أو الثانوية أو الجانبية.
2-3-9	الاستدامة البيئية وتغير المناخ	عدد هكتارات الأراضي الخاضعة للإدارة القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ	4-2	المؤشرات الرئيسية	عدد هكتارات الأراضي حيث نُفِّذت أنشطة لاستعادة الوظائف الإنتاجية والحمائية للأراضي والمياه والنظم الإيكولوجية الطبيعية و/أو وقف عمليات التدهور بهدف بناء القدرة على الصمود في وجه مكامن الضعف المناخية المحددة (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أُنجزت أخيرا في الفترة المشمولة بالتقرير).
2-3-10		عدد الأسر المعيشية التي تُبلغ عن اعتماد تكنولوجيات وممارسات مستدامة بيئيا وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ	1-13	المؤشرات الرئيسية – الحصائل	الأسر المعيشية التي تبلغ بما يلي: (1) أنها راضية تماما عن المدخلات أو الممارسات أو التقنيات التي يجري تعزيزها؛ (ب) أنها تستخدم الآن تلك المدخلات والممارسات والتكنولوجيات بدلا من المدخلات والممارسات والتكنولوجيات السابقة (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أُنجزت أخيرا في الفترة المشمولة بالتقرير).
2-3-11		عدد أطنان انبعاثات غازات الدفيئة (مكافئ ثاني أكسيد الكربون) التي يجري تجنبها و/أو احتجازها (بملايين الأطنان من مكافئ ثاني أكسيد الكربون على مدى 20 عاما)	1-13	المؤشرات الرئيسية – الحصائل	يُقاس هذا المؤشر من حيث مجموع انبعاثات غازات الدفيئة التي جرى تجنبها و/أو احتجازها (والمعبَّر عنها بأطنان مكافئ ثاني أكسيد الكربون) على مدى أفق زمني من 20 عاما (مكافئ ثاني أكسيد الكربون/20 عاما). ويشتمل هذا الأفق الزمني الممتد لـ 20 عاما على مرحلة تنفيذ المشروع (وهي في العادة من 6 إلى 8 أعوام)، وتُنفَّذ خلالها أنشطة المشروع، وكذلك على مرحلة الرسملة (وهي في العادة من 12 إلى 14 عاما، وتُعدَّل استنادا إلى مدة المشروع لإعطاء توقع لمدة 20 عاما)، وخلالها يظل أثر أنشطة المشروع ظاهرا للعيان، من حيث محتوى التربة من الكربون أو الكتلة الحيوية على سبيل المثال.
2-3-12	التغذية	عدد الأشخاص/الأسر المعيشية الذين يُقدَّم لهم دعم موجه لتحسين تغذيتهم	1-2	المؤشرات الرئيسية	يشير هذا المؤشر إلى عدد الأشخاص الذين شاركوا على نحو مباشر في الأنشطة المدعومة من المشروع والمصممة للمساعدة على تحسين التغذية (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أُنجزت أخيرا في الفترة المشمولة بالتقرير). وتُصمَّم الأنشطة المراعية للتغذية خصيصا لمعالجة مشاكل التغذية السياقية. واستنادا إلى نوع نشاط التغذية، قد تستهدف هذه الأنشطة، مثل تربية الدواجن في باحات المنازل الخلفية أو حدائق الخضروات، أعضاء الأسر المعيشية وليس الأفراد.
2-3-13	الوصول إلى الموارد الطبيعية	عدد المستفيدين الذين ازدادت ضمانات حصولهم على الأراضي	4-1	المؤشرات الرئيسية	عدد المستفيدين الذين يحصلون على الدعم (القيمة التراكمية للحافظة الجارية والحافظة التي أُنجزت أخيرا في الفترة المشمولة بالتقرير) في حيازة الملكية الرسمية أو حقوق الاستخدام الرسمية فيما يتعلق بالأراضي (الغابات، الأراضي الزراعية، المراعي)، أو المياه (للثروة الحيوانية، والمحاصيل، والاستخدام المحلي والشرب) أو الأجسام المائية (لمصايد الأسماك الطبيعية أو تربية الأسماك) على النحو المعترف به أو المدرج في الخرائط المساحية، أو قواعد البيانات عن الأراضي، أو نظم المعلومات الأخرى عن الأراضي والتي يمكن للجمهور الاطلاع عليها.

المستوى الثالث ـ أداء العمليات وأداء المنظمة

الرمز	اسم المؤشر	مصدر البيانات	التعريف (الأولي)
مواءمة تنفيذ البرامج			
3-1	**التصميم من أجل الأثر**		
3-1-1	التصنيف الشامل لجودة تصميم المشروعات (درجة التصنيف 4 أو أعلى/درجة التصنيف 5 أو أعلى) (النسبة المئوية)	تصنيفات ضمان الجودة - 4 أو أعلى تصنيفات ضمان الجودة - 5 أو أعلى	تصنيف موجز يقدَّم أثناء عملية ضمان الجودة عبر عدة أبعاد تشمل ما يلي: (1) المواءمة مع السياق القطري؛ (2) تقييم القدرات المؤسسية الوطنية/المحلية؛ (3) اتساق الأهداف المقترحة والأنشطة والنواتج والحصائل المتوقعة؛ (4) الجاهزية للتنفيذ؛ (5) احتمالات تحقيق الأهداف الإنمائية؛ (6) مدى معالجة توصيات تعزيز الجودة. ويُبلَّغ عن التصنيفات على أساس متوسط 12 شهرا.
3-1-2	التمويل المناخي: برنامج القروض والمِنح الذي يركز على المناخ	التحقق المؤسسي المستند إلى منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن تتبع التمويل المناخي	قيمة بالدولار الأمريكي يُبلَّغ عنها كنسبة مئوية من مجموع موافقات الصندوق، وتُحسب على أساس منهجيات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف المعترف بها دوليا بشأن تتبع تمويل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ويُحسب التمويل المناخي أثناء التصميم بالاستناد إلى جداول التكاليف النهائية وتقارير تصميم المشروعات لعمليات الصندوق الموافق عليها. وسيجري التمييز بين الإبلاغ عن التمويل المناخي في إطار برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والتمويل المناخي في إطار برنامج القروض والمنح، لضمان الإسناد الدقيق للموارد الأساسية وموارد برنامج التأقلم المعزز لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الجهات المانحة.
3-1-3	القدرة المناخية: المشروعات المصممة لبناء القدرة على التكيُّف (النسبة المئوية)	التحقق المؤسسي	النسبة المئوية لمشروعات الصندوق التي تشمل أنشطة تهدف إلى بناء القدرة التكيفية المرتبطة بالمناخ في مجموعة متعددة من الأبعاد (مثل زيادة الدخل؛ وتحسين الحصول على الموارد الإنتاجية؛ وتمكين الفئات الضعيفة). ويقاس هذا المؤشر أثناء التصميم بالاستناد إلى تقارير تصميم المشروعات لعمليات الصندوق الموافق عليها خلال الدورة.
3-1-4	المشروعات المصممة لإحداث تحول في المعايير الجنسانية والعلاقات بين الجنسين	التحقق المؤسسي	يسعى هذا المشروع بنشاط إلى إحداث تحول في ديناميات القوة القائمة على أساس الجنس من خلال معالجة المعايير الاجتماعية والممارسات والسلوكيات والمعتقدات ونظم القيم التي تمثل حواجز هيكلية أمام المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويقاس هذا المؤشر أثناء التصميم بالاستناد إلى مجموعة من المعايير التي يجري التحقق منها في تقارير تصميم المشروعات لعمليات الصندوق الموافق عليها خلال الدورة.
3-1-5	ملاءمة نُهج الاستهداف في مشروعات الصندوق الاستثمارية (درجة التصنيف 4 أو أعلى/درجة التصنيف 5 أو أعلى)	تصنيفات ضمان الجودة - 4 أو أعلى تصنيفات ضمان الجودة - 5 أو أعلى	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أعلى أو مرضية (5) أو أعلى في جودة مشاركة المجموعات المستهدفة والتعقيبات منها. وتشمل العناصر موضوع التقييم، على سبيل المثال، مدى تنفيذ الأنشطة المقررة بشأن مشاركة المجموعات المستهدفة وتلقي التعقيبات منها بصورة متسقة وفي الوقت المحدد، بما يشمل تدابير تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة والمحرومة ومشاركة هذه الفئات، وإكمال حلقة التعقيبات؛ ومدى كفاءة عمليات معالجة التظلمات في المشروعات واستجابتها وسهولة وصول المجموعات المستهدفة إليها.
3-1-6	التصنيف الشامل لجودة تصميم العمليات غير السيادية (التصنيف 4 أو أعلى)	استعراضات ضمان الجودة	النسبة المئوية للعمليات غير السيادية المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما أو أعلى في الجودة الشاملة عند الإدراج. ويشمل هذا التقييم الملاءمة، والإضافية، والنتائج الإنمائية/الأثر، والمعايير البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة والمخاطر.
3-1-7	جودة التوريد في المشروعات أثناء التصميم (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	تصنيفات الجودة عند الإدراج	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أعلى من خلال استعراض ضمان الجودة بشأن جودة تصميم التوريد في المشروعات "عند الإدراج" للمشروعات الاستثمارية الممولة من الصندوق. ويشمل ذلك تقييم ما يلي: (1) الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية للتوريد العام في البلد المقترض، (2) القدرة التنفيذية للوزارة الأم (الوكالة المنفذة) ونظم الإدارة ذات الصلة، وقدرة وحدة تنفيذ المشروع على الاضطلاع بالتوريد في المشروع وإدارة العقود، (3) تنافسية السوق الوطنية وقدرتها على التنفيذ، (4) الامتثال لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي، (5) ملاءمة خطة التوريد في المشروع للغرض، وترتيبات الإشراف، ووضع تصميم المشروع وجاهزيته للتنفيذ.
3-1-8	الامتثال لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	تصنيفات الجودة عند الإدراج	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أعلى خلال عملية ضمان الجودة من حيث مستوى امتثالها لإجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي في الصندوق. ويجري الاستعراض تقييما لمدى تضمين التصميم الجديد الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والمتعلقة بتغير المناخ؛ أي ما يلي: (1) مدى استناد التصميم إلى تقييمات سليمة للمخاطر والآثار المحتملة المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي، وكفاءة الموارد ومنع التلوث، والتراث الثقافي، والشعوب الأصلية، والعمالة وظروف العمل، وصحة المجتمعات المحلية وسلامتها، وإعادة التوطين الجغرافية والاقتصادية، وتغير المناخ؛ (2) مدى تضمين التصميم تدابير للتخفيف من هذه المخاطر والآثار وإدارتها ورصدها؛ (3) وضع خطة لمشاركة أصحاب المصلحة وآلية لمعالجة التظلمات على مستوى

الرمز	اسم المؤشر	مصدر البيانات	التعريف (الأولي)
			المشروعات؛ (4) إعداد الخطط والدراسات المواضيعية المطلوبة، أو وضع الأطر المرجعية وتقديرات الميزانيات للخطط والدراسات التي ستُجرى خلال الاستهلال/التنفيذ المبكر.
2-3	**الإدارة الاستباقية للحافظة**		
1-2-3	نسبة الصرف	Oracle FLEXCUBE	مجموع المبالغ المصروفة خلال فترة الاستعراض من برنامج القروض والمِنح، مقسوما على الرصيد غير المصروف من القروض والمِنح الموافق عليها والموقعة، ودخولها حيز النفاذ أو بدء سريان إمكانية صرفها في بداية فترة الاستعراض.
2-2-3	التقدم الشامل للتنفيذ (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	تصنيفات الإشراف	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة 4 أو أعلى في هذا التصنيف الرئيسي للإشراف ودعم التنفيذ، ويُحسب استنادا إلى التقدم المحرز في مزيج من المؤشرات بشأن إدارة المشروع والإدارة المالية والتنفيذ. ويشمل درجات لجودة إدارة المشروع وجودة الإدارة المالية وصرف الأموال والتوريد وما إلى ذلك.
3-2-3	مؤشر الاستباقية	التحقق المؤسسي	النسبة المئوية للمشروعات الجارية المصنفة على أنها مشروعات ذات مشاكل في تصنيفات الأداء السابقة الموافق عليها والتي جرى تطويرها أو أُعيدت هيكلتها أو أنجزت/أغلقت أو أُلغيت أو عُلِّقت في أحدث تصنيفات الأداء الموافق عليها.
4-2-3	جودة مشاركة المجموعات المستهدفة من المشروع والتعقيبات منها (درجة التصنيف 4 أو أعلى)	تصنيفات الإشراف	النسبة المئوية للمشروعات المصنفة على أنها مرضية إلى حد ما (4) أو أعلى في جودة مشاركة المجموعات المستهدفة والتعقيبات منها. وتشمل العناصر موضوع التقييم، على سبيل المثال، مدى تنفيذ الأنشطة المقررة بشأن مشاركة المجموعات المستهدفة وتلقي التعقيبات منها بصورة متسقة وفي الوقت المحدد، بما يشمل تدابير تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة والمهمشة والمحرومة ومشاركة هذه الفئات، و"إكمال حلقة التعقيبات"؛ ومدى كفاءة عمليات معالجة التظلمات في المشروعات واستجابتها وسهولة وصول المجموعات المستهدفة إليها.
3-3	**أداء البرامج القطرية**		
1-3-3	فعالية الاستراتيجيات القطرية للصندوق (درجة التصنيف مرض إلى حد ما أو أعلى)	تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	المدى الذي حققت به الاستراتيجية القطرية، أو يُتوقَّع أن تحقق به الأهداف والنتائج المعلنة عند التقييم، بما في ذلك أي نتائج متباينة عبر المجموعات.
		استقصاء أصحاب المصلحة	يشير إلى متوسط النسبة المئوية للإجابات التي تحصل على تصنيف إيجابي (3 + على مقياس من 4 نقاط) عن جميع الأسئلة الخاصة بفعالية الاستراتيجيات القطرية للصندوق في استقصاء أصحاب المصلحة للفترة ذات الصلة.
2-3-3	المشاركة في السياسات على المستوى القطري (درجة التصنيف مرض إلى حد ما أو أعلى)	تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	مدى مشاركة الصندوق وأصحاب المصلحة على المستوى القطري في دعم الحوار بشأن أولويات السياسات أو في تصميم وتنفيذ وتقييم المؤسسات والسياسات والبرامج الرسمية التي تحدد الفرص الاقتصادية لأعداد كبيرة من السكان الريفيين من أجل الخروج من الفقر، ومدى التقدم الذي أحرزوه في هذا المجال.
		استقصاء أصحاب المصلحة	يشير إلى متوسط النسبة المئوية للإجابات التي تحصل على تصنيف إيجابي (3 + على مقياس من 4 نقاط) عن جميع الأسئلة الخاصة بمشاركة الاستراتيجيات القطرية للصندوق في السياسات على المستوى القطري في استقصاء أصحاب المصلحة للفترة ذات الصلة.
3-3-3	إدارة المعرفة (درجة التصنيف مرض إلى حد ما أو أعلى)	تقارير إنجاز برامج الفرص الاستراتيجية القطرية	مدى جمع البرنامج القطري الممول من الصندوق للمعرفة وتوليده لها وغربلتها وتبادلها واستخدامها.
		استقصاء أصحاب المصلحة	متوسط النسبة المئوية للإجابات التي تحصل على تصنيف إيجابي (3 + على مقياس من 4 نقاط) عن جميع الأسئلة الخاصة بإدارة المعرفة في الاستراتيجيات القطرية للصندوق في استقصاء أصحاب المصلحة للفترة ذات الصلة.
4-3-3	الجودة الشاملة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في برامج الفرص الاستراتيجية القطرية (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية)	تصنيفات ضمان الجودة	تصنيف موجز يقدَّم أثناء عملية ضمان الجودة عبر عدة أبعاد، بما يشمل تقييم استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من حيث ما يلي: (1) تصميمها وفقا للسياق القطري؛ (2) إسهامها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية بالتآزر مع سائر الأنشطة الإقراضية وغير الإقراضية؛ (3) استنادها إلى تحديد واضح للاحتياجات والفرص والشراكات والمجالات والموارد وآليات الرصد. ويُبلَّغ عن التصنيفات على أساس متوسط 12 شهرا.
تجميع التمويل الإنمائي وزيادته			
4-3	**الموارد**		

الرمز	اسم المؤشر	مصدر البيانات	التعريف (الأولي)
3-4-1	رأس المال القابل للتخصيص	قواعد البيانات المؤسسية	وفقا لسياسة كفاية رأس المال (انظر الوثيقة EB 2019/128/R.43)، تُعرَّف نسبة رأس المال القابل للتخصيص بأنها رأس المال الأولي المتاح مضافا إلى إجمالي الموارد المطلوبة ومضافا إلى رأس المال الأولي المتاح الاحتياطي مقسوما على رأس المال الأولي المتاح. ويُعرَّف رأس المال الأولي المتاح بأنه إجمالي حقوق المساهمين مخصومة منه المساهمات والسندات الإذنية المستحقة القبض بالإضافة إلى مخصص خسائر القروض. ويعرَّف إجمالي حقوق المساهمين بأنه المساهمات بالإضافة إلى الاحتياطيات العامة مخصوما منها العجز المتراكم. وتُحسب النسبة في 31 ديسمبر/كانون الأول من كل سنة.
3-4-2	نسبة الدين إلى حقوق المساهمين	قواعد البيانات المؤسسية	وفقا لإطار الاقتراض المتكامل (انظر الوثيقة EB 2020/130/R.31)، تُعرَّف النسبة بأنها جزء أصل الدين من مجموع الدين المستحق مقسوما على رأس المال الأولي المتاح معبَّرا عنه بالنسبة المئوية. ويُعرَّف رأس المال الأولي المتاح بأنه إجمالي حقوق المساهمين مخصومة منه المساهمات والسندات الإذنية المستحقة القبض بالإضافة إلى مخصص خسائر القروض. ويعرَّف إجمالي حقوق المساهمين بأنه المساهمات بالإضافة إلى الاحتياطيات العامة مخصوما منها العجز المتراكم. وتُحسب النسبة في نهاية كل عام.
3-4-3	نسبة التمويل المشترك	نظام المنح والمشروعات الاستثمارية	مبلغ التمويل المشترك من المصادر الدولية والمحلية (مساهمات الحكومة والمستفيدين) مقسوما على قيمة التمويل المقدَّم من الصندوق لبرنامج القروض والمنح خلال فترة معيَّنة مدتها ثلاث سنوات (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي). وتشير النسبة إلى مبلغ التمويل المشترك بالدولار الأمريكي لكل دولار أمريكي من التمويل المقدَّم من الصندوق (متوسط متغير لفترة 36 شهرا).
	نسبة التمويل المشترك (المحلي)	نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية	مبلغ التمويل المشترك من المصادر المحلية مقسوما على مبلغ التمويل المقدم من الصندوق لبرنامج القروض والمنح الموافق عليه خلال فترة معينة مدتها ثلاث سنوات (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي). وتشير النسبة إلى مبلغ التمويل المشترك بالدولار الأمريكي لكل دولار أمريكي من التمويل المقدَّم من الصندوق (متوسط متغير لفترة 36 شهرا).
	نسبة التمويل المشترك (الدولي)	نظام المِنح والمشروعات الاستثمارية	مبلغ التمويل المشترك من المصادر الدولية مقسوما على مبلغ التمويل المقدم من الصندوق لبرنامج القروض والمنح الموافق عليه خلال فترة معينة مدتها ثلاث سنوات (بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي). وتشير النسبة إلى مبلغ التمويل المشترك بالدولار الأمريكي لكل دولار أمريكي من التمويل المقدَّم من الصندوق (متوسط متغير لفترة 36 شهرا).
4-4-3	تأثير الرفع المالي للاستثمارات غير السيادية في الصندوق	قواعد البيانات المؤسسية	قيمة الاستثمار غير السيادي للصندوق مقسومة على إجمالي تكلفة المشروع. وفيما يتعلق بالمشروعات التي تتطلب دعم الوسطاء الماليين، يُعرَّف إجمالي تكلفة المشروع على النحو التالي: في حالة صناديق وأدوات الاستثمار: مجموع الموارد المعبأة من خلال الصندوق أو أداة الاستثمار. وأثناء مرحلة التطوير المبكرة لهذه الصناديق/الأدوات، يُستخدم الحجم المستهدف للصندوق أو الأداة كمؤشر بديل. وفي حالة المصارف والمؤسسات المالية الأخرى: إجمالي تكلفة المشروعات الممولة من المؤسسة المالية بفضل الدعم المالي المقدم من الصندوق.
مواءمة الإطار المؤسسي			
5-3	**الكفاءة المؤسسية**		
1-5-3	نسبة النفقات الإدارية للصندوق إلى برنامج القروض والمِنح (بما يشمل الأموال التي يديرها الصندوق)	قواعد البيانات المؤسسية	النفقات الفعلية المتكبدة في إطار الميزانية الإدارية والموارد الأخرى الخاضعة لإدارة الصندوق (باستثناء مكتب التقييم المستقل) مقسومة على أموال برنامج القروض والمِنح التي يلتزم بها الصندوق، بما يشمل القروض وإطار القدرة على تحمل الديون والمِنح الأخرى، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة بمختلف مراحله والأموال (التكميلية) الأخرى التي يديرها الصندوق في الفترة المشمولة بالتقرير. ويجب استخدام القيمة الكاملة للقرض أو المنحة (متوسط متغير لفترة 36 شهرا).
6-3	**اللامركزية وإدارة الموارد البشرية**		
1-6-3	فعالية اللامركزية	استقصاء مكاتب الصندوق القطرية	السؤال الوارد في استقصاء مكاتب الصندوق القطرية بشأن ما إذا كان لدى موظفي الصندوق ومكاتبه في الميدان التجهيز الجيد والقدرة والتمكين الكافي لتحقيق النتائج المتوقعة من أجل تعزيز أثر الصندوق على الأرض (درجة التصنيف 4 أو أعلى) (النسبة المئوية).

الرمز	*اسم المؤشر*	*مصدر البيانات*	*التعريف (الأولي)*
2-6-3	النسبة المئوية للنساء في الوظائف الفنية من الرتبة ف-5 وما فوقها	قواعد البيانات المؤسسية	عدد النساء في الفئة الفنية الوطنية والدولية المعينات لفترات محددة المدة أو غير محددة المدة في مناصب تتراوح بين وظائف الموظفين الفنيين الوطنيين في مستوى المدير/ف-5 ونائب رئيس الصندوق، من مجموع عدد الموظفين الفنيين الوطنيين والدوليين الذين يعيَّنون لفترات محددة المدة أو غير محددة المدة في نفس نطاق الرُتب. ويجب أن يشغل الموظفون المدرجون في الحساب وظائف مدرجة في الميزانية الإدارية للصندوق أو ميزانية مكتب التقييم المستقل أو ميزانية الاتحاد الائتماني. وتشمل الاستثناءات ما يلي: رئيس الصندوق؛ ومدير مكتب التقييم المستقل؛ والموظفين المعيَّنين بعقود قصيرة الأجل؛ والموظفين المعيَّنين محليا مثل موظفي الخدمات العامة في المقر الرئيسي ومكاتب الاتصال وموظفي الخدمات العامة الوطنيين، والموظفين الفنيين المبتدئين، وموظفي البرامج الخاصة، والموظفين الممولين بموجب اتفاقيات الشراكة، والموظفين المعارين إلى الصندوق، والموظفين الذين يشغلون وظائف ممولة من الأموال التكميلية، والموظفين المعينين في وظائف تنتهي بانتهاء الميزانية المخصصة لها، والأفراد المستخدمين بموجب عقود غير الموظفين مثل الاستشاريين، والزملاء، ومن يخضعون لاتفاقيات الخدمات الخاصة، والمتدربين وما إلى ذلك، وموظفي الكيانات المستضافة.
3-6-3	مؤشر انخراط الموظفين (الاستقصاء العالمي للموظفين) مع مؤشرات محددة خاصة باستراتيجية التنوع والإنصاف والشمول في الصندوق	الاستقصاء العالمي للموظفين	مؤشر انخراط الموظفين كما قاسه الاستقصاء العالمي للموظفين إلى جانب مؤشرات خاصة بالتنوع والإنصاف والشمول، مثل الموافقة على العبارة التالية: "يُعامل جميع موظفي الصندوق باحترام".
7-3	**الشفافية**		
1-7-3	النسبة المئوية لتقارير إنجاز المشروعات المقدمة في غضون الموعد المحدد، والنسبة المئوية لتلك التي نُشرت علنا	نظام إدارة النتائج التشغيلية	نسبة تقارير إنجاز المشروعات التي قُدِّمت ضمن الموعد المحدد (وهو في العادة في غضون ستة أشهر بعد الإنجاز، ولكن يجوز تمديد المهلة لإجراء تقييمات الأثر، وجمع البيانات، والاستعراض والتحليل). وتشمل النسبة المئوية لتقارير إنجاز المشروعات المنشورة على الموقع الشبكي للصندوق.

Private Sector Financing Programme: Funding model and implementation arrangements

I. Introduction

1. IFAD's ambitious vision for private sector engagement in IFAD13 aims to create win-win partnerships between the private sector and small-scale producers in rural communities. Leveraging its established partnerships and field presence, IFAD will enable, catalyse and assemble private sector investments that empower small-scale producers through improved livelihoods, more resilient enterprises and job opportunities, while ensuring profitable investments that deliver positive social and environmental impacts. Leveraging its expertise in rural development, IFAD will collaborate effectively with micro, small and medium-sized enterprises and financial intermediaries to provide tailored solutions that address local needs in rural areas and strengthen rural-urban linkages. With its deep understanding of rural challenges and extensive partnerships, IFAD will maximize its impact through the Private Sector Financing Programme (PSFP) by bridging the gap between the private sector and rural communities.

2. Building on the progress and capacities developed during IFAD11 and IFAD12 and the lessons learned from other development partners (see section V), IFAD will expand the PSFP to increase private investments that deliver greater impact on priority issues, without putting further pressure on increasingly indebted governments.

3. This annex describes the proposed PSFP implementation modalities to deliver on the ambition to scale the PSFP's impact. It does not cover the full range of IFAD's private sector engagement, which will also remain a strong focus within IFAD's sovereign operations and other facilities and programmes supported by supplementary resources.

II. PSFP positioning and comparative advantage

4. The PSFP has three specific objectives: (i) job creation and economic inclusion of youth; (ii) women's empowerment; and (iii) the promotion of climate adaptation and mitigation efforts to achieve greater resilience among small-scale producers and the rural poor. These objectives translate into a commitment to devoting 50 per cent of PSFP resources to gender-sensitive investments, 30 per cent to youth-sensitive investments and 50 per cent to investments that promote climate-resilient agriculture, adaptation and mitigation.

5. The PSFP was designed in 2020 to leverage IFAD's comparative advantage and complement the work of other development partners. The programme has the following unique features:

   (i) An exclusive focus on the rural poor and small-scale producers, using the origination capabilities fostered by IFAD's US$20 billion active portfolio (including cofinancing) and credible targeting strategies in each operation. This builds on IFAD's strong capability in targeting small-scale producers and the rural poor, women and other underserved groups such as youth and Indigenous Peoples and successfully building public-private partnerships. This allows the PSFP to effectively originate and reach market segments that other actors cannot in a cost-effective manner.

   (ii) Thus far, the PSFP strategy has been built on high risk appetite while using effective ways to de-risk, including IFAD's own technical expertise and sovereign investments. PSFP solutions are tailored to the target group: ticket sizes will most often be smaller than those of other international financial institutions (IFIs), and their focus is exclusively on small-scale producers and the rural poor. IFAD's robust network of partners in rural areas and existing

expertise, combined with de-risking through sovereign investments, are key ingredients for the PSFP to deliver small and high-risk tickets while remaining commercially viable to attract private investors and ensure financial sustainability.

(iii) The PSFP value proposition to its donors and investors is high impact, combined with cost recovery plus, potentially, a relatively low return. The PSFP model therefore represents an important shift, situated between the grant-based model, which is often used to cater to the needs of small-scale producers but is not financially sustainable, and the relatively high double-digit returns expected by commercial or impact investors, which small-scale producers and agricultural small and medium-sized enterprises (agri-SMEs) cannot deliver. IFAD is well positioned to engage in the private sector investment space given its mandate and raison d'être, which are about delivering development impact to the poorest and most vulnerable rural people.

(iv) The PSFP strategy is built on the requirement of additionality and complementarity with IFAD's public sector investments and those of other partners. Projects must be aligned with countries' strategic goals and public sector efforts. Complementarity between public and private sector efforts is also required of each PSFP project to avoid fragmentation, with the ultimate goal of maximizing impact. This complementarity also means that PSFP projects will benefit from de-risking activities delivered through IFAD's sovereign programme and wide range of thematic programmes. The PSFP also seeks to leverage the work of other development partners for the delivery of technical assistance to enhance synergies and optimize the use of donor resources. It will also leverage IFAD's solid in-house technical expertise to promote innovative concepts such as nature-based solutions, resilience measurement, precision agriculture, etc. and bring them to scale globally.

(v) The PSFP particularly engages with projects and partnering entities that: (i) are committed to improving small-scale producers' livelihoods in food systems; (ii) are female- and youth-owned and operated; (iii) offer innovative business models that rely on digital or other technologies geared to creating income and job opportunities for more small-scale producers and inclusive value chains in a cost-effective manner; and (iv) strongly support climate-resilient approaches. All investees must have robust development objectives aligned with PSFP priorities and provide accessible, affordable services to PSFP's targeted end beneficiaries as part of their core business. In many cases, especially during the recipient due diligence and negotiation stages, the PSFP strives for and successfully creates incentives for profit-oriented private sector entities to commit to development targets they would not ordinarily meet in their normal course of business.

Box 1

How PSFP serves corporate priorities vis-à-vis youth, gender and climate

Thus far, the PSFP has invested in six operations in which some 60 per cent of the expected beneficiaries are women. In terms of youth targeting, about 35 per cent of the beneficiaries are expected to be youth. Furthermore, three of these operations have climate change as a major theme.

The sharp gender, youth and climate focus of each investment is ensured throughout the project cycle from design to supervision. Targeting strategies for each non-sovereign private section operation (NSO) are agreed upon with the recipient, and targets are included in the legal agreements and closely monitored during implementation. Each NSO has a results framework against which development outcomes are also measured. As all PSFP projects are managed by a project development team (PDT), during due diligence, the PDT will assess the capacity of the project and private sector recipient to collect core indicator data. The indicators are identified in coordination with the private sector recipient and monitored through supervision meetings and annual supervision reports.

During due diligence, an expert from IFAD's Environment, Climate, Gender and Social Inclusion Division (ECG) is also responsible for verifying that the project meets the requirements of IFAD's Social, Environmental and Climate Assessment Procedures (SECAP), assessing potential risks and existing recipient practices in environmental, social and climate risk management, and that it responds to the above-stated targeting priorities. The expert also provides technical support in these areas during project implementation. This includes reviewing the adequacy of the recipient's environmental and social management system and assessing its capacity to manage the

environmental, social and climate impacts that could be generated by the NSO. Through the envisaged monitoring process, IFAD engages with recipients to ensure that product development and strategies are aligned with the needs of intended beneficiaries such as smallholders, women, and youth and that results are achieved on the ground. For this, IFAD relies on both its dedicated private sector team and field offices.
It should also be noted that appropriate social targeting is also integrated as a "must" in the independent Quality Assurance Group's (QAG's) reviews of all projects supported by the PSFP, which each and every investment proposal must undergo twice: by a first-level committee before pipeline entry, and by a second-level committee before an investment proposal is eventually sent to the Executive Board for final approval. The current advisory committee, comprising donors to the PSFP, also exercises oversight of the pipeline and provides guidance on the alignment of proposed projects with PSFP objectives.

III. Proposed PSFP funding model

6. During IFAD13, the aim of the PSFP is to deliver greater impact through job creation and the economic inclusion of youth, women's empowerment and the promotion of climate adaptation and mitigation efforts to achieve greater resilience among small-scale producers and the rural poor. This ambition requires scaled-up predictable resources for the PSFP, which in turn requires a new funding model that, in contrast to the current one, is not totally reliant on supplementary resources. Management has explored several options (i.e. continuing with supplementary resources only, reliance on core only, a mix of funding sources) and concluded that a suitable approach will entail a mix of supplementary resources, core contributions from the non-country grant envelope and borrowing. This strategy also builds on lessons learned from other IFIs, as summarized in section V.

7. In IFAD13, PSFP funding will be sourced and channelled from: (i) concessional funds (i.e. mobilized supplementary funds[101]), primarily grants from donors, which are held off the IFAD balance sheet; (ii) non-country grant resources (core contributions), which are held on the IFAD balance sheet; and (iii) borrowed resources, also held on the IFAD balance sheet. The rationale for having IFAD grants and borrowing is to ensure predictability and scale that supplementary-funded resources alone will not allow. The proposed funding model for the PSFP will entail:

A. Off-balance sheet funds

8. The Private Sector Trust Fund (PSTF) is an off-balance sheet entity fully managed by IFAD and thus far funded mainly by supplementary resources from donors.[102] While it will not be the only host of dedicated resources to deliver the PSFP projects, its central role will continue in IFAD13. The concessional PSTF resources (mobilized supplementary resources) will be used to meet the demand for high-impact products with higher risk and could follow specific donor deployment priorities. These are expected to support interventions notably in countries with the highest needs (i.e. in fragile contexts and/or debt distress). PSTF resources can also be used on a demand basis for blending with IFAD's borrowed resources.

B. On-balance sheet funds

9. IFAD's borrowed resources (US$90million over the 3-year IFAD13 period) will provide the bulk of funds for lower-risk positions and increase the volume of NSOs, where IFAD's borrowed resources could be blended with concessional resources, if necessary. This has the benefit of leveraging IFAD's balance sheet to provide the PSFP with greater and predictable resources to deliver impact at a greater scale, which resources from supplementary sources cannot deliver. The risk appetite for the use of these borrowed resources will be commensurate with the overall portfolio risk profile of the IFAD-rated entity. Furthermore, core grant resources of

[101] Thus far, the PSFP has secured contributions of US$39.3 million from Germany, Luxembourg, Finland, and the European Commission, and discussions are under way with other partners for additional contributions.

[102] IFAD also provided US$25 million to the PSTF from the non-country-grant envelope under its COVID-19 response. These resources served as seed capital for the programme.

up to US$18 million over the 3-year IFAD13 period will constitute a **blending support envelope**, supplying funds for blending[103] with IFAD's borrowed resources. This grant allocation is meant to ensure a minimum predictability of grant resources to complement other funds, as the timing of supplementary resources can be unpredictable. The full amount of the non-country grant will be used to provide blended finance for investments in low-income countries (LICs) and lower-middle-income countries (LMICs), as well as countries affected by fragility.

10. PSFP projects are impactful and at the same time commercially viable. As borrowed capital entails repayment obligations and interest servicing, its use requires a prudent approach to deployment. When necessary, grant resources will be utilized for the blending or credit enhancement of operations financed by borrowed resources and allow the deployment of a portfolio to LICs, LMICs and countries affected by fragility, along with upper-middle-income countries, and broaden PSFP investments along the risk-return continuum. In essence, a portfolio approach will be adopted with regard to the programme's operations.

11. As stated above, a portion of PSFP projects will require the use of grant resources to blend or credit-enhance the borrowed resources. De-risking investments, a form of blending also known as "credit enhancement" (or credit protection), is improvement of the credit profile of a financial transaction through the use of different techniques. It involves a higher risk appetite capital (such as grant resources) absorbing a portion of the credit exposure of a lower risk appetite capital (such as borrowed resources). This is already practised in other development finance institutions' (DFIs') blended finance operations and commonplace in private sector financial markets. Operationalization can be internal to the investment (e.g. subordination) or external to the investment (e.g. wrapped exposures). Specific guidelines, including the explanation of how credit enhancement will work, will be developed for the PSFP by the fourth quarter (Q4) of 2024.

12. The rationale for scaling up the PSFP programme of work (PoW) reflects the promising impact and leverage achieved by the programme thanks to the IFAD11 seed funding of US$25 million. Indeed, these resources, along with other donor contributions, were used to fund six NSOs with expected cofinancing of US$140.7 million and should benefit 403,000 direct and 1.4 million indirect beneficiaries, 60 per cent of whom are expected to be women and 35 per cent youth.[104] The unique features of PSFP instruments, such as subordinated debt, allow for private sector leverage that a sovereign loan to a government cannot deliver. This is a major part of the rationale for a larger PSFP.

13. With the proposed amounts of IFAD13 resources, the PSFP is expected to catalyse up to US$540 million in the private sector PoW through the use of blended finance and innovative financial structures entailing a cofinancing ratio of 1:5. Such a ratio is achievable in light of IFAD's own experience and that of other IFIs. The outreach is expected to be about 5.9 million beneficiaries.

[103] Blending options include: (i) de-risking investments, i.e. directly funding loans for high-risk transactions through credit enhancement; (ii) subsidizing the pricing for high-risk transactions to ensure positive risk-adjusted return on capital; (iii) providing direct grants in addition to loans funded by borrowed resources; (iv) providing capped foreign exchange depreciation cover; and (v) covering foreign exchange hedging costs.

[104] The six NSOs through the PSFP that were approved by the Executive Board are in Cambodia, Madagascar, Mozambique, Nigeria, Plurinational State of Bolivia and Uganda.

Figure 1
PSFP's proposed funding model for IFAD13

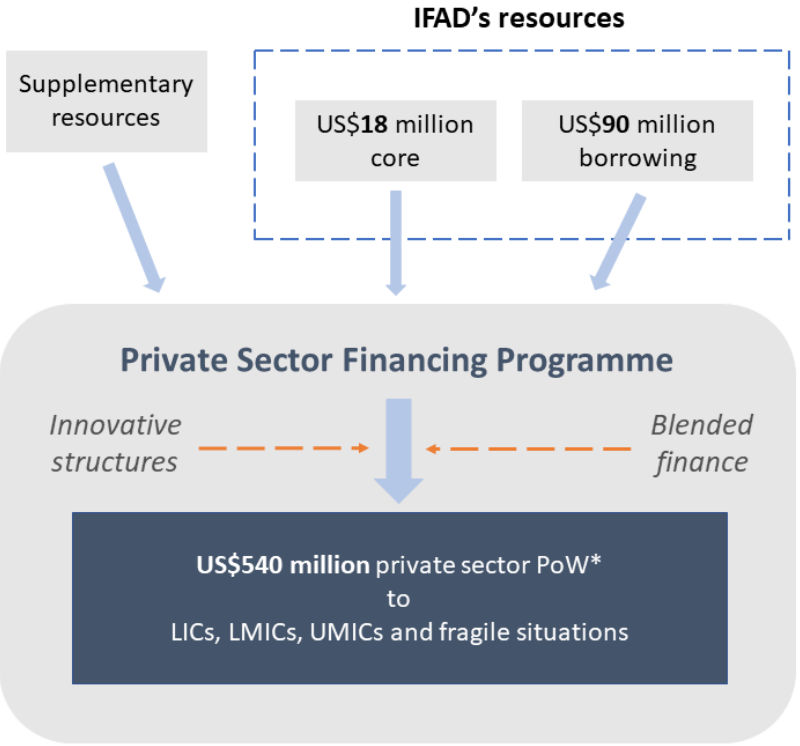

* PoW total volume, based on PSFP deployed funds' expected cofinancing ratio to date of 1:5.

PSFP flow of funds

14. Assets funded by the borrowed resources of approximately US$90 million will be held on IFAD's balance sheet, and deployment will primarily target moderate-risk transactions. The specific risk appetite will be defined as part of the above-stated guidelines that IFAD will develop.

15. The non-country grant contribution (core contribution) of up to US$18 million will also be held on the balance sheet, constituting a blending support envelope. When appropriate, grant resources will be sourced from this envelope for blending or credit protection of borrowing-financed assets.

16. The PSTF will continue to serve as the dedicated platform for channelling supplementary resources from donors to the PSFP, and as such will remain an off-balance sheet entity, holding higher-risk assets funded by grants and returnable contributions. PSTF resources can also be used for blending with IFAD's borrowed resources on a demand basis. The deployment of donor funds will follow specific donors' mandates (with different risk appetite spectrums). As the PSTF is an off-balance sheet entity, assets held in it have a limited impact on IFAD's credit rating.

17. The guiding principle of resource deployment will remain prioritization of the countries that need it most while ensuring universality. However, the actual distribution of the entire PSFP PoW by country income category will vary, depending on a number of factors, including but not limited to the amount of supplementary resources raised at the PSTF level and the need for credit enhancement. Deployment is envisaged to generally match the sources of funds and achieve a balanced portfolio approach in terms of development rationale, the demands and needs of targeted countries and the risk profile constraints of the IFAD-rated entity. Borrowed resources will be deployed only on non-concessional terms to ensure financial sustainability; however, the blending with concessional

funds (pursuant to the Enhanced Blended Concessional Finance Principles to ensure discipline) will allow the utilization of part of those funds in higher-risk contexts.

Figure 2
PSFP's proposed deployment for IFAD13

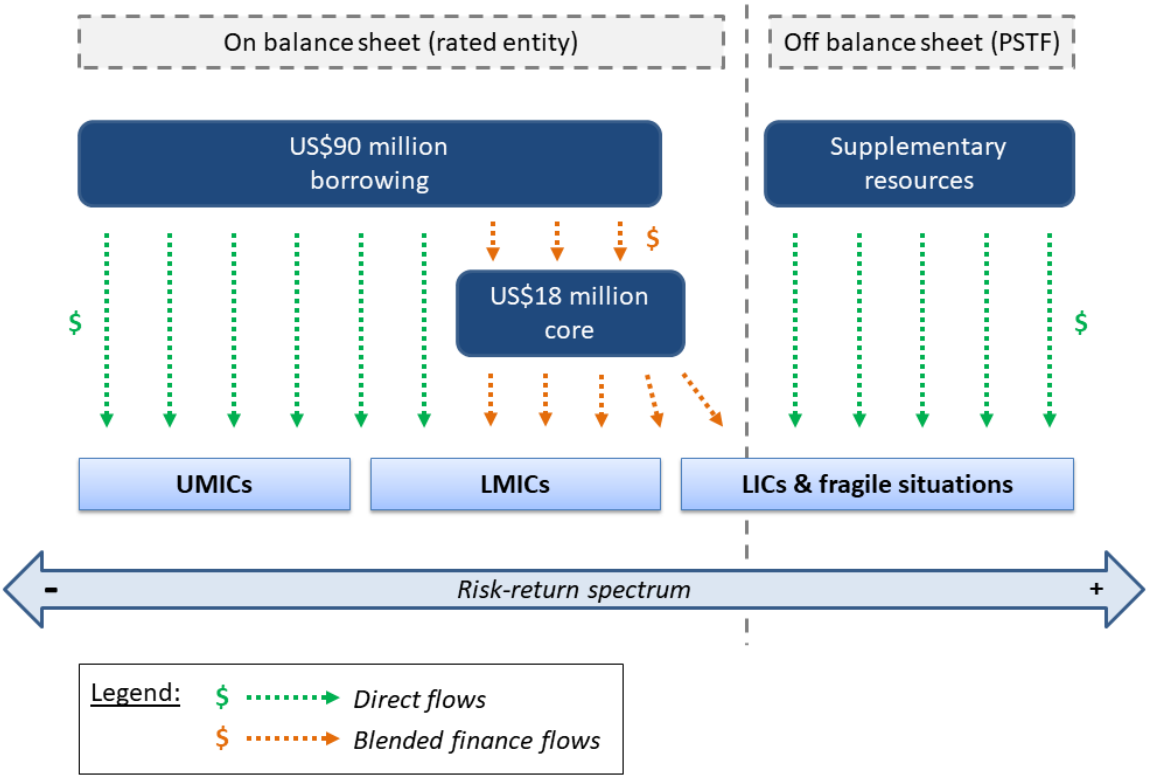

IV. Implementation modalities of PSFP

A. PSFP's financial instruments

18. In line with the Framework for IFAD non-Sovereign Private Sector Operations and Establishment of a Private Sector Trust Fund,[105] the PSFP financial offering to private sector recipients involves three main financial instruments:

(i) **Debt instruments**, including working capital and long-term loans to eligible agri-SMEs, cooperatives and selected agri-focused value chain actors for capital expenditures (i.e. investment); lines of credit and loans to financial intermediaries, rural and agricultural banks, microfinance institutions, commercial banks, investment funds and other types of institutions targeting small-scale producers and agri-SMEs.

(ii) **Risk mitigation**, including risk-sharing facilities and guarantees. Small-scale producers may require pre-harvest financing to purchase fertilizer and other inputs, and local banks are unwilling to offer financing due to the high risk. A risk-sharing facility is an agreement into which IFAD would enter – typically with a financial intermediary – to encourage it to lend to small-scale producers and agri-SMEs or certain subgroups such as women and youth or for climate mitigation purposes. IFAD would share the risk by committing to cover a portion of any losses incurred on an asset or portfolio of eligible assets. IFAD could also extend a guarantee to local financial intermediaries willing to take on the risk if offered the appropriate incentives. The guarantee

[105] EB 2020/129/R.11/Rev.1.

is a pledge made to the financial intermediary that a certain percentage of the loan amount will be covered in the event of default.

(iii) **Equity instruments** provide long-term growth capital to private enterprises involved in agricultural value chains where equity is needed to add to the capital base of these agri-SMEs, so that they can access more debt funding and increase investment in their operations and fixed assets.

19. In terms of strategic deployment of these instruments, IFAD has adopted a gradual approach, starting with simple instruments and prioritized indirect lending early on. So far, senior and subordinated debt instruments have been deployed in the six PSFP investments approved by the Executive Board, along with an equity investment in the Agribusiness Capital (ABC) Fund in 2020. Over the IFAD13 replenishment cycle, in addition to senior and subordinated debt, risk mitigation instruments – notably risk-sharing facilities and guarantees – are envisaged to enter more prominently into deployment, while the deployment of equity instruments will not be pursued unless there is a real opportunity for impact and leverage.

B. PSFP delivery process

20. Based on the lessons learned, IFAD has invested significantly in recent years to build capacity to deliver NSOs funded by the PSFP. The investment team charged with leading the deployment of PSFP resources is hosted in IFAD's Private Sector Advisory and Implementation Unit (PAI), created in 2020 to coordinate and lead delivery of the PSFP along with other private-sector-focused initiatives. The PAI currently includes dedicated investment professionals with varied experiences, both from other DFIs and the private sector (African Development Bank [AfDB], Inter-American Development Bank, Oikocredit, East African Development Bank, Deutsche Bank). For the delivery of individual investments, PAI is working hand in hand with the Programme Management Department, supported by an entire ecosystem – especially but not limited to IFAD's Office of Enterprise Risk Management (RMO), Financial Controller's Division (FCD), ECG and the Office of the General Counsel (LEG).

21. A series of policies, guidelines and templates has also been developed. They include:

- Framework for non-Sovereign Private Sector Operations and Establishment of a Private Sector Trust Fund;
- Non-sovereign operations design guidelines (Q1 2021);
- Credit risk guidelines for non-sovereign operations (Q3 2021);
- Legal templates for NSOs: Loan agreement, term sheet, letter of information, legal due diligence checklist, mandate letter, non-disclosure agreement (Q4 2021, ongoing);
- Non-sovereign operations quality assurance tool (Q3 2021);
- Non-sovereign operations impact framework (Q4 2022);
- Procurement guidelines for non-sovereign operations (Q3 2020);
- SECAP review note and Environment and Social Management Plan (ESMP) matrix for non-sovereign operations (Q4 2020); and
- IFAD's Policy on Disclosure of Documents for Non-Sovereign Private Sector Operations[106] (Q4 2022).

[106] EB 2022/136/R.5.

22. The internal review process for PSFP interventions entails two stages:[107]

    (i) The concept note stage, in which the project and recipient are already succinctly described, including expected impacts and risks, but still without very explicit analysis of the recipient's own data and field visit. The concept note stage ends with discussion of the project concept note in the Operational Strategy and Policy Guidance Committee (OSC) under the guidance of QAG, after which the Vice-President approves formal pipeline entry of the PSFP intervention;

    (ii) The appraisal or due diligence stage, which entails meticulous analysis of the proposed intervention from all angles (complementarity with programme of loans and grants, financial aspects, risks, environmental, social and governance, additionality, impact), including a detailed analysis of the recipient's own data during a due diligence mission. This stage ends with discussion of the project appraisal report in the Investment Resource Committee (IRC), after which the Vice-President approves submission of the PSFP intervention for final approval by the Executive Board.

23. In parallel with the project concept note and the project appraisal report, independent reports from RMO and ECG are brought forward to the respective committee meetings (OSC and IRC). During the final steps of project appraisal, LEG performs an independent legal due diligence review (in which local legal counsel is also included), and the FCD financial crimes unit conducts a very detailed integrity check on the recipient and its key personnel and stakeholders.

24. In terms of risk, PSFP investments are subject to a rigorous risk assessment to evaluate the potential risks involved. Although credit risk is the main type of financial risk, depending on the nature of the proposal, other risks will be considered when dealing with recipients, including governance, operational, integrity, financial management, fiduciary and commercial risks, as well as the financing instrument requested.

25. RMO, with the support of FCD, is responsible for implementing and monitoring the risk rating system. This is the internal credit risk scoring tool, which includes sector-specific scorecards and combines internal and external data sources, models and financial templates. Risk assessment is the basis for measuring the risks of individual NSOs and IFAD's overall PSFP portfolio. Risk ratings determine the amount of exposure and the pricing or yield of PSFP interventions, guide the development of a suitable structure and supervision process, determine loss given default and the probability of default, and facilitate risk migration analysis.

C. Treatment of blended finance operations

26. In order to ensure rigour in the use of blended finance activities, since 2020 IFAD follows the Enhanced Blended Concessional Finance Principles for DFI Private Sector Operations of the DFI Working Group on Blended Concessional Finance for Private Sector Projects (the "DFI BF principles"). These principles[108] are:

    (i) **Rationale for using blended concessional finance**: DFI support for the private sector should make a contribution that is beyond what is available, or that is otherwise absent from the market, and should not crowd out the private sector. Blended concessional finance should address market failures.

    (ii) **Crowding-in and minimum concessionality**: DFI support for the private sector should, to the extent possible, contribute to catalyzing market

[107] RMO is currently reviewing the process to strengthen it further and ensure alignment with the proposed new funding model.

[108] DFI Working Group on Blended Concessional Finance for Private Sector Projects: Joint Report 2018 (English). Washington, D.C.: World Bank Group.

development and the mobilization of private sector resources and minimize the use of concessional resources.

(iii) **Commercial sustainability**: DFI support for the private sector and the impact achieved by each operation should aim to be sustainable. DFI support must contribute towards the commercial viability of their clients. Level of concessionality in a sector should be revisited over time.

(iv) **Reinforcing markets:** DFI support for the private sector should be structured to effectively and efficiently address market failures, and minimize the risk of disrupting or unduly distorting markets or crowding out private finance, including new entrants.

(v) **Promoting high standards:** DFI private sector operations should seek to promote adherence to high standards of conduct in their clients, including in the areas of corporate governance, environmental impact, social inclusion, transparency, integrity, and disclosure.

27. PSFP projects (NSOs) entailing the use of blended finance are subject to an additional independent review by the Financial Operations Department to ensure adherence to the above principles. This independent assessment is submitted to the various committees (OSC, IRC) and included in the final documentation to the Executive Board to show clearly how the operation complies with the DFI BF principles, including the calculation of minimum concessionality. In the context of the proposed PSFP funding reform, IFAD will review its current NSO processes – for example, those related to the governance of blending non-concessional and concessional resources. This review will be conducted utilizing best multilateral development banks' practices to determine whether additional governance measures are warranted. The result of this assessment and any proposed changes will be reflected in the guidelines that IFAD will develop.

D. PSFP governance

28. Governance of the PSFP currently involves the following bodies:

The advisory committee provides strategic guidance and general feedback on the PSFP pipeline and programme activities. The committee's members are donors and contributors providing financial support to the PSFP, including representatives from IFAD.

The OSC and IRC review individual transaction features. QAG performs an arm's length review.

The Executive Board approves PSFP project and funding proposals.

V. Lessons learned

29. Most IFIs have developed programmes to engage directly with the private sector. The lessons learned by these institutions are relevant to IFAD, as it seeks to ramp up its PSFP and other forms of engagement with the private sector. Selected lessons are described below and reflected in IFAD's proposed approach described above.

30. **International Development Association (IDA) - Private Sector Window (PSW).**[109] As part of the Eighteenth Replenishment of IDA (IDA18), a PSW of US$2.5 billion (out of a total IDA18 envelope of US$75 billion) was created to mobilize private sector investments. The creation of the PSW reflected the importance of leveraging the private sector to achieve the Sustainable Development Goals and IDA18 objectives, including the creation of better, more

[109] The World Bank Group's Experience with the IDA Private Sector Window: An Early-Stage Assessment.

inclusive employment opportunities. While implementation was slow at first, with only one project approved in 2017, utilization of the facility has increased with a now aggregate US$3.19 billion committed (as of April 2023) in support of private sector financing in IDA-eligible countries. Two years into implementation, there was increased demand for the Blended Finance Facility, Risk Mitigation Facility, Local Currency Facility and the MIGA Guarantee Facility,[110] prompting IDA to allocate larger amounts to these four facilities.

31. Lessons learned from the IDA PSW experience to date include:

(i) The impact of PSW and capacity to deliver require flexible eligibility criteria for use of the PSW resources, proven capacity in executing agencies to leverage existing programmes and client relationships in the areas targeted by the PSW, the availability of a pipeline of suitable projects for PSW funding, project gestation periods in different sectors and the availability of requisite staff training and communication, as well as relevant approval processes. Implementation requires, among other things, creating governance structures, developing product and staff rules and guidelines and educating staff on the use of the different products across several facilities.

(ii) The PSW can deliver successful interventions, even in challenging contexts. An evaluation of the PSW shows that its participation enabled the International Finance Corporation (IFC) and MIGA to support high-risk projects in markets and sectors beyond what would have been feasible without it. IDA, IFC and MIGA, for example, have helped turn a barely functioning telecom sector in Afghanistan around after decades of conflict.

(iii) Financial sector projects have the greatest potential for use, accounting for almost two thirds of approvals since the launch of the PSW IDA18. Yet, manufacturing, agribusiness and services accounted for 8 per cent, suggesting limited coverage of these sectors.

(iv) The midterm review of the PSW highlighted the potentially large number of small projects (typical for fragile and conflict-affected situations and low-income IDA countries) and pointed to greater use of programmatic platforms both to increase efficiency and control costs.

32. **African Development Bank.** Over the past decade, approvals of NSOs have increased significantly, helping to enhance the AfDB's financial position and portfolio diversification. The private sector portfolio supports the Bank's efforts to achieve its overarching objective of spurring sustainable economic development and social progress through transformative projects and programmes.[111] Key driving forces for successful implementation have included strong corporate commitment and internal specialized capacity hosted in a dedicated department, as well as streamlined internal review processes for NSOs. In order to de-risk its growing NSO exposure in fragile situations, already in 2015 AfDB had created the Private Sector Facility (PSF) as part of its African Development Fund.[112] The PSF has been funded by ADF-replenishing donors from ADF-13 to ADF-15, for a total of US$645 million, equivalent to approximately 4 per cent of total replenishments during ADF-13 to ADF-15. A further allocation to the PSF was reportedly requested in ADF-16. The PSF is deployed to mitigate the risks and thereby reduce the exposure of NSOs in fragile situations and can cover up to 50 per cent of the risk assumed by AfDB in these transactions. The US$645 million of the PSF mobilized to date mitigates the risks of an approximately US$1.8 billion AfDB NSO portfolio.

[110] MIGA = Multilateral Investment Guarantee Agency.

[111] Sixteenth General Replenishment of the Resources of the ADF (ADF-16) Second Replenishment Meeting, 5-7 July 2022.

[112] African Development Fund.

33. Key lessons learned from AfDB's experience are:

(i) Projects should be guided by clear eligibility criteria and prudential risk parameters;

(ii) Both moderate and high-risk-rated projects should be covered with a clear risk appetite, with accompanying governance to avoid moral hazard;

(iii) An active continuous portfolio review should be conducted to mitigate the risk of project losses; and

(iv) For de-risking and the preservation of its credit rating (AAA), AfDB requires credit enhancement via the PSF for its NSOs in LICs or LMICs.

34. **Asian Development Bank (ADB).** ADB has introduced the Private Sector Window (PSW) on a pilot basis during the Asian Development Fund's Thirteenth Replenishment[113] to help expand private sector operations in group A countries and a wider range of sectors, including new ones, and non-traditional energy infrastructure.[114] During the recent midterm review[115] of the PSW, future application of the window to NSOs in group B countries was also discussed. The PSW provides for five blending modalities: (i) co-investment grants, in the form of direct grants or funded participation, with ADB loans or other loans; (ii) viability gap funding; (iii) capped foreign exchange depreciation cover; (iv) cover for foreign exchange hedging costs; and (v) credit guarantees and risk-sharing, which may be for first or partial loss cover.

35. Key lessons learned are:

(i) Appropriate independent governance for a blending facility can be organized internally in the case of ADB PSW through an independent Blended Finance Committee. The committee takes rigorous steps in its decision-making process to safeguard the allocation and deployment of PSW resources to ensure they are being utilized only for transactions that meet the PSW eligibility criteria; and

(ii) Despite the extension to group B countries that was discussed, the instrument will remain almost entirely focused on supporting NSOs in LICs and LMICs.

36. **International Finance Corporation.** IFC has been the leading development finance institution focusing exclusively on private sector development, including through blended finance. A recent study covering the period 2006–2013 showed that IFC committed 39 investment transactions using blended finance, three quarters of which were through local financial intermediaries, where every dollar of concessional finance to financial intermediaries leveraged more than US$13.8 of investment on the ground, including US$9 of IFC investment that would not have occurred without such risk mitigation support. In particular, in 2013, the Global Agriculture and Food Security Program (GAFSP) Private Sector Window was created as the first blended finance investment vehicle targeting the food and agriculture development space. With such a new concept, donors agreed to let IFC manage the programme, building upon its in-house industry expertise and processes (and compensating IFC with management fees of 8 per cent on the US$300 million investment facility). One condition imposed, however, was that IFC would have to invest a comparable 1:1 ratio with GAFSP de-risking funds. The GAFSP portion was typically a subordinated tranche but could also be a lower interest rate tranche or tranche with a longer grace period and longer repayment tenor. One result of

[113] For the four-year period 2021–2024.

[114] ADB Pilot Private Sector Window to Promote Private Sector Operations in Group A Countries (Supplementary Note).

[115] ADF 13 (2021–2024), Midterm review: pilot private sector window, March 2023.

requiring co-investment by IFC, even with minimal de-risking by GAFSP, was that the investment had to meet IFC investment criteria. A reform process called GAFSP/BIFT 2.0 is under way that could also allow other DFIs, like IFAD, to use the resources for blending purposes.[116]

37. Key lessons learned from IFC work include:

(i) Blended finance can make a difference in moving a project forward and scaling up climate finance;

(ii) Blended finance approaches should not be attempted lightly – discipline and strategic deployment are critical; and

(iii) Application of blended balance sheet finance to NSOs in the agricultural and food space is feasible.

[116] Decision Note for the GAFSP's Business Investment Financing Track (BIFT), with Technical Note for Re-Tooling the GAFSP with a revised Intervention Model for the BIFT, 15 March 2023.

IFAD's updated approach to engagement in fragile situations

I. Fragile situations: Setting the scene for this updated approach

1. This annex describes **IFAD's updated operational approach to working in fragile situations**, providing practical guidance for organizational programming and practice in such contexts. The approach builds on: (i) the IFAD13 Business Model and Financing Framework paper presented to the second session of the IFAD13 Consultation; (ii) IFAD's paper for the Executive Board, Addressing fragility through a focus on rural livelihoods: a reflection on IFAD's role; (iii) internal report of the cross-departmental working group on IFAD's interventions in conflict-affected situations; (iv) lessons to strengthen IFAD's approach to fragility, as contained in the Report of the Consultation on the Twelfth Replenishment of IFAD's Resources; (v) IFAD's Special Programme for Countries with Fragile Situations; and (vi) IFAD's Strategy for Engagement in Countries with Fragile Situations. The approach also reflects best practices from IFAD's partners in the United Nations, World Bank and other multilateral development banks (MDBs)[117] and is informed by the lessons from IFAD-funded programmes and the experience of staff in fragile situations, as also detailed in the May 2023 paper for the Executive Board.

2. Working to promote rural people's resilience and sustainable pathways out of poverty in fragile contexts has been part of IFAD's core business since its creation over 40 years ago in response to the food crises of the early 1970s. This is because fragility as defined below is present in different forms in many rural areas where IFAD operates, is often closely linked with poverty and food insecurity and can be a significant obstacle to sustainable progress out of poverty. Moreover, different aspects of fragility can also result in rural people's increased vulnerability to different types of shocks – often in gendered ways or ways that reproduce and intensify existing social inequalities and patterns of exclusion. The distinct challenges of fragility have become more evident in recent years, causing many development actors to pay more attention to fragility as a contextual factor that can bear upon their mandates, including but not limited to the food security and rural development domains.

Box 1
IFAD's definition of fragility

> "…a condition of high vulnerability to natural and man-made shocks, often associated with an elevated risk of violence and conflict. Weak governance structures along with low-capacity institutions are a common driver and consequence of fragile situations. Fragile situations typically provide a weaker enabling environment for inclusive and sustainable rural transformation and are characterized by protracted and/or periodic crises, often with implications for smallholder agriculture and food security." IFAD Strategy for Engagement in Countries with Fragile Situations (2016).

3. **Poverty is increasingly concentrated in fragile situations.** Poverty is already becoming more concentrated in fragile situations, and the trend is growing exponentially. According to recent reports, approximatively 48 per cent of the rural poor lived in contexts defined as fragile or conflict-affected by the World Bank in 2019. By 2030, this figure is expected to increase to at least 66 per cent.[118]

[117] United Nations and World Bank, 2018. *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict*.
World Bank, 2020. World Bank Group Strategy for Fragility, Conflict, and Violence 2020–2025.

[118] See footnote 15.

4. **The factors contributing to fragility are complex, multidimensional and often mutually reinforcing.** The dimensions of fragility are economic, environmental and climate, political and institutional, security, and social.[119] The dimensions of particular operational relevance to IFAD are: (i) institutional; (ii) environmental and climate; and (iii) social.

- In relation to the **institutional dimension** (systems, rules and organizations, both formal and informal), when institutions are fragile and dysfunctional, people are acutely vulnerable to both man-made and natural shocks, which can include: (i) economic shocks, such as food and fertilizer price hikes stemming from the war in Ukraine; (ii) severe weather events – storms, droughts, floods; and (iii) natural hazards – such as animal diseases, locust plagues, pandemics and earthquakes. Weak institutions in fragile situations make it much harder to tackle structural conditions that lead to poverty and food insecurity, such as lack of investment in human and physical capital and the failure to deliver needed services to rural communities.
- In relation to the **environmental and climate dimension**, the associated risks impact rural livelihoods and food systems, fuelling vulnerability. According to the International Network on Conflict and Fragility (INCAF) Common Position on Climate Change, Biodiversity and Environmental Fragility, "Climate change, biodiversity loss and environmental degradation fuel fragility and in turn, fragility makes it hard to adapt to climate change, reduce and manage climate-related risks, and cope with the impacts of biodiversity loss and environmental degradation."[120] Climate change is recognized as an exacerbator, or threat multiplier, particularly when there are pre-existing stresses on natural resources, common in fragile situations.[121]
- **In relation to social issues, acute social inequalities and exclusion are factors of fragility in their own right, as they may lead to violence and undermine the legitimacy or capabilities of public institutions.** In many of the rural areas where IFAD operates, social inequalities and exclusion most often have gendered features, as they more frequently adversely affect poor rural women and girls. People with disabilities and Indigenous Peoples are often adversely affected by social inequalities and exclusion as well. Inequalities are also a vulnerability factor in the presence of other dimensions of fragility, such as institutional fragility and high exposure to climate shocks. Droughts, floods and storms, for example, kill more women than men due to structural gender inequalities.[122]

5. **Fragility and conflict often sit on a continuum.** While there are always exceptions, as a rule, more fragile situations are more likely to experience crisis and conflict. Conflict often ensues when there are deep-rooted grievances and high levels of political, social and economic exclusion, and when relationships and mechanisms for dispelling tensions between elite actors without violence (dialogue, justice systems, elections) have broken down or were never built. Conflict drives further fragility, as new grievances are generated and formal and informal institutions become even weaker, leading to cycles of conflict and fragility. As poverty, insecurity, criminality, loss of resilience and weak institutions become entrenched, helping countries escape these cycles has become a critical challenge to international development, as seen most recently in Sudan.

[119] OECD, 2022. States of Fragility 2022. States of Fragility.

INCAF, 2022. Available here.[120]

[121] IFAD, 2022. IFAD Briefing Note - Climate and Conflict: What Does the Evidence Show?

[122] UN Women, 2017. Facts and Figures: Humanitarian Action. Closing the Gender Gap in Humanitarian Action.

Box 2
Climate and conflict

There is a growing consensus that climate change increases the likelihood of conflict, acting as a threat multiplier, especially where its effects are combined with land tenure issues, weather-sensitive economic activities, weak institutions and fragile governance, poverty, and inequality. Evidence points to a link between climate change and low-intensity violence, rather than international armed conflict. The Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) notes that "agriculturally dependent and politically excluded groups are especially vulnerable to drought associated conflict risk," emphasizing that "climate variability and extremes are associated with more prolonged conflict through food price spikes, food and water insecurity, loss of income and loss of livelihoods" (IPCC cited in IFAD Briefing Note).
The impact of climate finance in mitigating conflict cannot be gauged due to lack of data; however, the more fragile a country is, the less climate finance it receives. Measuring funding per capita, the most fragile situations received just US$2.10 per capita compared to US$10.80 per capita in fragile situations and US$161.70 per capita in non-fragile situations (including the small island developing states). Climate finance needs to be better targeted to fragile situations, and multilateral organizations can play a role in helping states with fragile and conflict-affected situations (FCS) obtain access to climate finance and integrate fragility and conflict analysis into climate finance projects to ensure that climate responses take full account of the fragile context and are conflict-sensitive. Likewise, it is important to ensure that development efforts in fragile contexts are climate-proof.
From: **IFAD. 'IFAD Briefing Note - Climate and Conflict: What Does the Evidence Show?'** Rome: IFAD, November 2022. Available here.

6. A growing understanding of the complex challenges of fragility **has led to a recognition that business-as-usual approaches – applying the same policies, programmes and practices used in stable contexts – do not work to address fragility.** The multiple challenges associated with working in fragile situations have precipitated a move away from the strict delineation and sequencing of humanitarian, development and peace responses of the donor community. The **humanitarian- development-peace (HDP) nexus** was affirmed at the World Humanitarian Summit in 2016 in recognition of the need for a combination of short- and long-term approaches to address such contexts. These approaches need to engage multiple actors working simultaneously towards collective outcomes and, wherever feasible, reinforcing the capacities and resilience at national and local levels.[123]

7. **IFAD has decades of experience in fragile contexts,** guided by dedicated tools – some focused on specific dimensions or stages of fragility, such as crisis and recovery. In 2006, the Fund adopted a Policy on Crisis Prevention and Recovery, followed by Guidelines for Disaster Early Recovery. In 2016, IFAD adopted a Strategy for Engagement in Countries with Fragile Situations following a corporate-level evaluation that recommended that the Fund develop an overarching policy on fragility, including a new definition, that spells out the principles for IFAD's approach to engagement in fragile situations.[124] To support the implementation of this strategy, a Special Programme for Countries with Fragile Situations was designed in 2019. IFAD also has a 2022 strategy for small island developing states as a group of countries with shared elements of fragility.

8. As elaborated in the May 2023 paper for the IFAD Executive Board on IFAD's experience in fragile contexts,[125] IFAD's experience in fragile settings shows that achieving positive results in these contexts is possible but requires investment in fragility assessments and fragility-adapted supervision, tailored financial

[123] OCHA, 2017. New Way of Working.

[124] IOE. 2015. Corporate Level Evaluation on IFAD's Engagement in Fragile and Conflict-affected States and Situations.

[125] IFAD, 2023. Addressing fragility through a focus on rural livelihoods: a reflection on IFAD's role (EB 2023/138/R.2).

management oversight and procurement and institution-strengthening, particularly in crisis situations and low-security conditions. Simple designs, effective partnerships and the use of flexible alternative delivery mechanisms, where needed, have also been found to be key factors in the effective delivery of programmes in fragile contexts.

9. Concerning partnerships in particular, a recent subregional evaluation of the Fund's work in the Sahel[126] has underscored the importance of IFAD working closely with governments and other agencies and making full use of existing institutional structures, when functional and effective, while identifying alternative delivery options, including the involvement of grassroots organizations, when needed. The evaluation also found that IFAD's experience shows that local natural resource user groups are often important for addressing fragility with respect to natural resources and strengthening sustainable management, and that producers' and community-based organizations are critical to building resilience in fragile situations.

Elements of simple design.

i. Limited geographic scope (1 to 2 regions/states).
ii. Project components focused on small-scale or community-based infrastructure and human and social capital building.
iii. A phased approach, starting where possible in more secure areas, with pilots and start-up packages/tool kits.
iv. Limited partnerships with credible local partners.
v. Low-value procurement and limited funds flow.

10. The subregional evaluation also found that achieving efficiency gains in fragile contexts is challenging but possible. Efficiency ratings from country programmes in Burkina Faso, Chad, Mali, Mauritania, Niger and Nigeria were higher than for the rest of the West and Central Africa (WCA) portfolio and comparable to the entire IFAD portfolio. Among the reasons for this finding are that IFAD intensified its supervision and implementation support to counterbalance the challenges of the limited institutional capacities usually found in fragile contexts. Over time, project staff and country teams learned to improve local financial and procurement procedures, leading to accelerated disbursement, cash flows and less time for project procurement. However, project management costs tended to increase during implementation, exceeding the cost estimates at design. This was particularly true for hard-to-reach places, where security measures increased costs. New shocks and deteriorating fragility situations put additional pressure on project efficiency.

11. **Current circumstances make it important for IFAD to refresh its operational approach, based on its experience and that of others in the international financial institution (IFI) landscape.** There is general consensus in the international community that fragility is becoming more pervasive, with a growing incidence and confluence of environmental and climate shocks and stressors, conflict and a growing concentration of extreme poverty in contexts with a combination of social, environmental and institutional aspects of fragility. For an institution like IFAD with many years of experience in these settings, these trends require the strengthening of existing approaches to acknowledge that working in fragile contexts is increasingly central to its business model. This approach responds to the need to improve IFAD's ability to operate in fragile situations as an increasingly common part of its work. Furthermore, the growing incidence and recognition of the importance of fragility is also causing new actors, including other IFIs, to sharpen their focus and tools related to fragility. This offers IFAD new opportunities to leverage the work of other actors and build partnerships that can boost its capacity for positive impact in these contexts, while facilitating cost-

[126] IOE, 2023. Subregional evaluation of countries with fragile situations in IFAD-WCA. Learning from experiences of IFAD's engagement in the G5 Sahel countries and northern Nigeria.

effectiveness in its work in fragile situations. These considerations are at the root of the decision to develop this updated approach. The sections that follow outline the updated approach, focusing on key principles of engagement (section II) and key features of an updated operational approach (section III). Based on this paper, and once the fragility unit is in place, detailed guidelines for specific aspects of the approach will be developed.

II. Key principles of engagement in fragile situations

Box 3

"IFAD has a critical role to play in fragile and conflict-affected states and situations in promoting sustainable inclusive development and rural transformation. A very large number of people live in severe poverty in such contexts. As the only multilateral development organization that focuses exclusively on smallholder agriculture development in rural areas, the Fund has a unique responsibility to support local production and livelihoods systems in fragile situations, and help poor rural people improve their incomes, nutrition, food security and well-being." Corporate-level evaluation, IFAD's engagement in fragile and conflict-affected states and situations (2015).

Key principles of engagement

12. IFAD's work in fragile contexts has implicitly been guided by a several principles of engagement. This updated operational approach makes them explicit to ensure alignment across the institution and reflect good practice in the broader community, including the United Nations system and IFIs, in this domain.

13. **Build the long-term resilience of rural people, their livelihoods and their institutions.** IFAD-funded programmes in fragile contexts should focus on building the resilience and reducing the vulnerability of the rural poor, their livelihoods and their institutions. This includes reducing vulnerability to natural and man-made events and processes, the impacts of climate change and severe weather events, violence and political crisis, disease and pandemics. Applying this principle requires a deep understanding of the drivers and sources of vulnerability and the approaches and adaptations (physical, financial, human resource based) that can heighten the resilience of communities and institutions. While resilience-building is also a key objective in stable contexts, it is critically important in fragile contexts because of the potential impact on IFAD beneficiaries from multiple interconnected threats and risks – e.g. the need to consider not only resilience to issues like drought but rather, drought combined with political instability, weak institutions, corruption, criminality and/or violence.

"Caisses de résilience" *in Burundi, Central African Republic, Democratic Republic of the Congo, Liberia and Mali aimed at heightening community resilience to conflict, institutional instability and/or climate change. This approach is based on lessons from past evaluations that highlighted the need for a combination of social, technical and financial community work to produce a real impact on the resilience and livelihood of populations made vulnerable by recurrent conflicts.*

The Rural Sustainable Development Project in the Semi-arid Region of Bahia (PSA-Bahia) in Brazil *has successfully supported communities in adapting to the impacts of climate change by promoting the use of drought-resistant crops, developing early warning systems and engaging local communities in the design and implementation of the project to ensure that their needs and priorities are addressed. Strengthened local institutions, such as farmers' organizations and water-user associations, are boosting their capacity to respond to climate change. Promoting the diversification of income sources and support to microfinance institutions has helped communities reduce their vulnerability to economic shocks. PSA-Bahia has focused on promoting social cohesion by supporting community-based organizations and traditional conflict resolution mechanisms. The project's agroecological approach has been instrumental in building the capacities and knowledge of agricultural technicians and farmers, fostering the transition to agroecological food systems. This, combined with investments in capacity-building and the implementation of innovative actions, has resulted in significant poverty reduction and increased production capacity for traditional crops among Indigenous communities like the Kiriri.*

14. **Focus on prevention.** IFAD-funded programmes should seek to identify and address drivers and triggers of fragility that are within their scope of action and strengthen sustainable institutions and mechanisms to address those drivers. This

could include interventions to reduce the impact of food, fuel or fertilizer price hikes, strengthen mechanisms for settling and preventing disputes between pastoralists and farmers, build capacity for land titling and agreements for protecting and accessing critical natural resources (forests, water sources, etc.). IFAD will strengthen its capacity for analysis, monitoring and preparedness to address these potential drivers or triggers of fragility, notably by strengthening and honing its current fragility and risk assessment tools – for example, fragility assessment, integrated country risk matrix (ICRM), integrated project risk matrix (IPRM) and Social, Environmental and Climate Assessment Procedures (SECAP).

15. **Ensure that IFAD-funded interventions do no harm.** When channelling resources (including finance, personnel and programme activities) into fragile situations, there is always the risk of unintentionally exacerbating existing or creating new sources of fragility. For example, resources may (or may be perceived to) deepen the inequalities between groups, be captured by illegitimate actors or elites, encourage or enable unsustainable resource extraction or undermine informal institutions that underpin livelihoods. The "do no harm" principle requires IFAD to consider and identify potential harms that may arise as effects of its engagement and to determine how they might be prevented or mitigated. The potential for harm and mitigation efforts should be carefully monitored, and approaches adapted as needed to ensure that the benefits of IFAD-funded programmes clearly outweigh any costs. This also means that IFAD should seek to maximize the potential positive impacts of its activities on fragility – for example, by strengthening local capacity for peacebuilding, building sustainable institutions and delivering benefits to all communities.

> *In **Western Sudan,** the IFAD-brokered tripartite agreement between pastoralists, settled communities and local native administration was effective in resolving conflicts over stock routes, increasing access to water and land and improving governance over natural resources.*
>
> *This has prevented further conflicts from erupting, having addressed the root causes of the fragility and social inequalities impacting sedentary and transhumant populations.*

> *Over the past 40 years, IFAD's interventions in Somalia have helped to heighten communities' resilience in the face of increasing vulnerabilities. Despite the suspension, **IFAD continued to support Somalia through the mobilization of supplementary funds, including climate finance**. IFAD's efforts, together with those of various stakeholders, focused on promoting climate-smart farming technologies; sustainable management of water, watersheds and rangelands; and small ruminant and livestock development productivity.*
> *Similarly, in **Yemen,** the 2015 suspension of IFAD's project portfolio due to the ongoing conflict had dire consequences – widespread displacement, loss of livelihoods and food insecurity. The agriculture sector was seriously disrupted, leaving farmers without access to essential inputs. However, IFAD's dedication to making a meaningful impact never wavered. In response to the critical needs of the most vulnerable population and to ensure resilience and livelihood strengthening, it reactivated the portfolio. Through initiatives like the Rural Poor Stimulus Facility, the Crisis Response Initiative and the Global Agriculture and Food Security Program (GAFSP), IFAD continued its engagement in Yemen. Notably, the Protecting Livelihoods and Agriculture Resilience during COVID-19 (POLAR) programme exemplifies IFAD's commitment. Operating in Taiz and Lahij – two of the country's most food-insecure areas – POLAR provided farmers with vital inputs and training, resulting in an impressive 70 per cent increase in agricultural returns. This success story meant that over 1,000 families gained access to essential needs, such as food, health care and education for their children.*

16. **Remain engaged.** During crises and emergencies, IFAD should seek appropriate ways to remain engaged and continue to support communities. While some staff may have to withdraw and normal programme activities may be suspended, whenever possible IFAD should identify alternative means of supporting rural households and communities, working with NGOs, the United Nations and local institutions where they can be effective. By staying engaged, IFAD can work to preserve development gains, enable continuity and a development focus, protect local government service delivery and benefits to local populations (particularly women, girls and other vulnerable groups), enhance local ownership and self-governance and help rural people leverage opportunities to improve their livelihoods during transitions to

peace and stability. Remaining engaged may be challenging, and section III offers some operational approaches to tackle these challenges. It is important to note **IFAD is not a humanitarian organization and is not equipped to respond to humanitarian needs during crises, whether environmental or man-made (see figure 1).** However, the Fund has an important role to play in recovery and rebuilding, as evidenced, for instance, during the COVID-19 pandemic and in recent crises associated with the war in Ukraine and droughts in the Horn of Africa.

Figure 1
Mapping IFAD's engagement around fragility

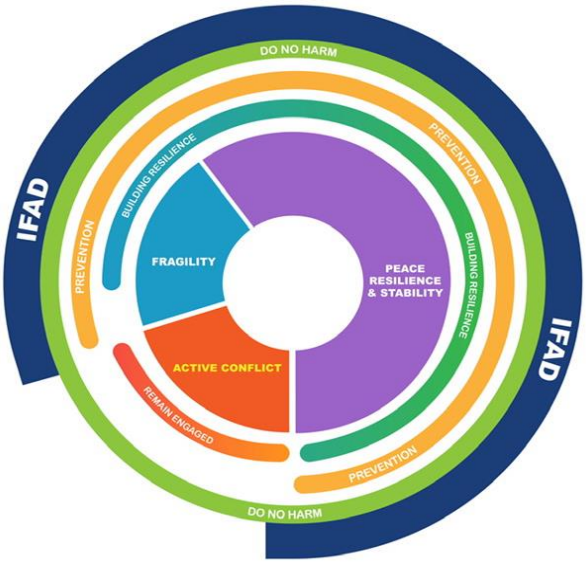

17. **All IFAD-funded programmes and interventions in fragile situations should be informed by a deep understanding of the context** and designed, tailored, implemented, monitored and evaluated to maximize their impact on relevant dimensions of fragility, insofar as these directly impact the pursuit of rural resilience and poverty eradication. Without a detailed analysis of the context and the tailoring of programme activities, there is a risk that IFAD-funded programmes will either be irrelevant or cause harm and use resources inefficiently. Thus, addressing fragility will be a core element of IFAD's operational focus.

Box 4
Theory of change – a summary

Fragility is a key driver of poverty and food insecurity along with climate change and economic shocks. Fragility is driven by political factors, unresponsive institutions and a lack of resilience in response systems. To reach IFAD's goal of **overcoming poverty and food insecurity and building the resilience of rural people**, at least some of the drivers of fragility that are nearer to IFAD's mandate and most directly impact its target group need to be addressed.

IF IFAD's work is informed by a deep analysis of the context, **AND** it uses its projects and interventions to:

- Build resilient institutions, infrastructure and communities;
- Prevent triggers of crisis where possible;
- Remain engaged and provide appropriate support to communities through periods of fragility; and
- Ensure that its programmes do no harm,

THEN

IFAD-funded projects and other non-lending activities could make a valuable contribution to reducing drivers, tensions and vulnerabilities associated with fragility, particularly at the local level, with the ultimate goal of reducing rural poverty and food insecurity and building rural resilience.

Assumptions:

IFAD works in close collaboration and cooperation with others also seeking to address fragility drivers – the United Nations, IFIs, bilateral development partners, governments, civil society and local communities. IFAD has the resources and capabilities to work effectively in these contexts.

Counterfactual:

If IFAD does not actively use its projects and resources to address fragility, there is a risk that it will unintentionally exacerbate the situation.

III. Key features of IFAD's updated operational approach

18. In alignment with the 2019 Special Programme for Countries with Fragile Situations, IFAD operates through **four entry points** to promote resilience in fragile contexts, while at the same time helping to mitigate the social, environmental and institutional fragility that falls within its mandate. These entry points are:

    (i) Strengthening local institutions and communities for effective local governance and service delivery;

    (ii) Increasing food and nutrition security through enhanced food systems;

    (iii) Fostering sustainable natural resource management, including disaster preparedness and climate adaptation; and

    (iv) Boosting women's role in building resilient communities.

19. Building on the above principles of engagement and these four entry points, IFAD's updated operational approach is characterized by the following **eight interconnected and mutually reinforcing features.** Detailed guidance on each of them will be prepared, as needed, with support from the IFAD fragility unit once it is up and running. These features are:

- An enhanced fragility diagnostic;
- Strengthened risk management approach in fragile situations;
- Improved fragility programming;
- Targeting and inclusion of women, youth, Indigenous Peoples and vulnerable people (including persons with disabilities and displaced persons);
- Strengthening IFAD's learning from results using smarter tools;
- Strategic partnerships;
- Increased staff expertise and capacity; and
- Stronger operational guidance.

Enhanced fragility diagnostic

20. While there are often similarities between different countries, every fragility situation is unique. IFAD country strategies in fragile contexts are already required to include fragility assessments. However, it was found that the current fragility analysis does not sufficiently capture the root causes, dimensions and complexity of fragility and how they affect IFAD's target groups, as highlighted in the subregional evaluation of the Independent Office of Evaluation of IFAD (IOE).[127]

21. Enhanced fragility assessments should identify the range of political/institutional, social, economic, security and environmental causes and effects of each situation of fragility, including both deep-seated structural causes and more proximate factors.[128] They should consider the gender dimensions of each of these factors, recognizing that fragility is typically strongly gendered in its manifestations. The analysis should also assess how long the fragile conditions are likely to persist and whether they will be present in limited geographical jurisdictions within a country, nationwide, or even regionally. It should identify how other international and national actors, including government, multilateral and bilateral agencies and civil society organizations, are attempting to address fragility in a given context, so that

[127] See footnote 126.

[128] According to the World Bank, these may include: "risks related to the distribution of power; the political settlement; the human rights situation; women's inclusion in peace settlements and political processes; broader governance issues; land and natural resources; access to basic services; the health of the labour market and how much economic growth is benefitting the entire population; and broader issues of social cohesion, including perceptions of fairness and inclusion among groups and regions, as well as between the state and its citizens." World Bank Group: Strategy for Fragility, Conflict and Violence, 2020-2025.

IFAD can build partnerships and synergies with their work, as relevant. Most importantly, fragility assessments should closely connect fragility to rural people's livelihoods and institutions and to the pathways available to them to exit poverty – thus making them actionable for IFAD through country strategic opportunities programme (COSOP) and project design.

*The **Participatory Small-scale Irrigation Development Programme II in Ethiopia** involved consultations and engagement with local communities, government experts and various stakeholders to collect first-hand knowledge and deepen understanding of the challenges faced by farmers. This participatory approach helped identify the context-specific challenges and design context-specific interventions that ensure social inclusion and address drivers of fragility and institutional weakness.*

22. Under this enhanced approach, fragility assessments will continue to inform IFAD's country strategies and, moreover, will be applied in project design, where appropriate. However, the structure and templates of these assessments will be revisited, and new sources of data – notably data and analyses produced by other relevant partners – will be mobilized systematically to enhance the quality and practical relevance of the diagnostics. The scale and depth of the analysis required will depend on the complexity of the context. The SECAP already captures the social and environmental dimensions of fragility and can be utilized to inform fragility assessments.

Strengthened risk management approach in fragile situations

23. IFAD should implement a strengthened risk management approach in fragile situations that more fully acknowledges the higher levels of inherent risk and takes action to mitigate them. In full alignment with the Enterprise Risk Management Policy, IFAD should apply a fragility lens to all risk categories. The analysis in fragile situations should be more granular to adequately inform the ICRM and IPRM for COSOP and project designs, respectively. The "fragility and security" risk category in the IPRM taxonomy will need to be broken down and assessed against the multiple drivers identified in the fragility assessment. These drivers may pose programme delivery risks associated with political, security, economic and environmental factors that the programme must be prepared for. In line with SECAP requirements, any associated Environmental, Social and Climate Management Frameworks/Environmental, Social and Climate Management Plans[129] will be revised to adequately reflect risks associated with fragile situations.

Improved fragility programming

24. IFAD's improved fragility programming would cover both **country strategies and programmes**. COSOPs and country strategy notes (CSNs) will be systematically built on the revised fragility diagnostic with input from SECAP and the ICRM. **The COSOP/CSN theory of change should identify drivers of fragility and entry points to address them to support the resilience of IFAD's target groups – for example by guiding action to address climate or environmental factors of fragility, social factors such as acute inequalities and exclusion or institutional factors such as severe institutional weaknesses or limited public institution legitimacy**. When different dimensions of fragility are present, their combination may also be reflected in the design of programmatic responses that simultaneously address climate action and social inclusion or climate action and local (rural) conflict mitigation.

Box 5
Inclusive Blue Economy Project (I-BE) in Haiti

I-BE in Haiti exemplifies programming by addressing the specific challenges faced by fragile rural coastal communities, integrating various components such as sustainable economic ecosystems, conservation activities and nutrition improvement. It focuses on creating alternative livelihoods, supporting local value chains, conserving natural resources and promoting gender equality and empowerment – all within a sustainable development framework. The I-BE project emphasizes partnerships with state institutions, the private sector and local elected

[129] IFAD, 2021. IFAD's Social, Environmental and Climate Assessment Procedures.

officials to ensure the sustainability of investments. By promoting capacity- and resilience-building approaches, it strengthens support mechanisms and increases the potential for long-term positive impacts on the targeted communities in Haiti.

25. IFAD-funded programmes in fragile contexts should focus on one or more of the four aforementioned entry points (strengthening institutions, building resilient food systems, supporting sustainable natural resource management and boosting women's roles). Efforts will be directed to ensuring project designs are less complex and more realistic in regard to local institutional implementation capacity.

26. IFAD's investments must be able to **adapt swiftly to changes in context**. A fragility-sensitive project design may include: (i) contingency plans; (ii) a multiphased programmatic approach (MPPA); and/or (iii) a crisis and disaster risk reduction component. Should a situation deteriorate or change, it will trigger the activation of a contingency plan, as defined during design (e.g. refocus of the project on food production and asset protection). In some contexts, an MPPA would be the preferred choice to ensure long-term engagement for strengthening local institutions. In other situations, a dedicated crisis and disaster risk reduction component would enable projects to respond and adapt quickly in crises (e.g. heavy flooding). Since the component would already be fully designed and costed, funds could quickly be withdrawn from "unallocated categories" to activate the component should the need arise. Reallocation of funds from other existing components or other IFAD-funded projects in the same country could also be considered, as provided for under the current modalities in the IFAD Policy on Project Restructuring.[130] In situations where fragility considerations cross national borders – for example, in the case of pastoralist communities – **a regional approach** will be considered (e.g. the Joint Programme for the Sahel in Response to the Challenges of COVID-19, Conflict and Climate Change [SD3C][131] covering several countries, including Burkina Faso, Chad, Mali, Mauritania, Niger and Senegal).

Box 6
Sustainable Natural Resources and Livelihoods Programme (SNRLP) in Sudan

SNRLP in Sudan aims to increase the food security, income and resilience of pastoralist, agro-pastoralist and smallholder crop farmers engaging in joint natural resource governance and management and natural resource-related businesses in targeted landscapes in nine states. When the conflict in Sudan erupted in mid-April 2023, it coincided with preparations for the agricultural season. SNRLP prioritized three types of assistance to smallholder farmers in the five states where the security situation was relatively calm: (i) access to machinery for land preparation, using soil and water conservation techniques; and (ii) access to improved seed varieties, distributing seeds provided by the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) humanitarian response, which benefitted over 23,000 farmers in River Nile, Kassala, Gedaref and Sennar States.

27. In situations where IFAD cannot be present to deliver on its fiduciary responsibilities or where institutional capacities are extremely weak, third-party assistance can be sought for monitoring and field verification, financial management, procurement responsibilities and/or the delivery of technical assistance (as in the IFAD Yemen portfolio).

Targeting and inclusion of vulnerable people (women, youth, Indigenous Peoples and persons with disabilities)

28. Additional emphasis is needed on boosting women's role in building household and community resilience, while at the same time prioritizing investments in the resilience of poor rural women, girls, youth, Indigenous Peoples and persons with disabilities, given their high vulnerability in many types of fragile situations – e.g. situations of social violence or limited capacity to prevent or respond to climate shocks. **This includes specific projects (or project components) that directly target these groups and addressing gender inequality and youth**

[130] EB 2018/125/R.37/Rev.1.
[131] EB 2020/131(R)/R.8/Rev.1.

exclusion as a specific area of concern in projects and programmes. Results will be reported through yearly reporting against the indicators included in project logical frameworks (for both IFAD core indicators and project-specific indicators).

Box 7
Outer Islands Food and Water Project (OIFWP) in Kiribati

OIFWP in Kiribati aims to enhance self-reliance and social capital within supported communities by providing households with the necessary resources and technical skills to plan and implement community development interventions. Key focus areas include improving access to clean water and promoting household food production. The project also addresses the issue of low nutrition awareness through behavioural change and nutrition education initiatives. Special attention is given to vulnerable groups, especially women and young people aged 15-30. The project employs a community-driven development approach and an inclusive targeting strategy that involves households and the entire community while addressing the specific needs and challenges of women and youth. Notably, as of March 2023, a significant proportion (62 per cent) of island facilitators and community facilitators were women, as were 8 out of 10 project management unit staff. Furthermore, women held 1,106 leadership positions in water-user groups, accounting for some 44 per cent of these positions.

Strengthen IFAD's learning from results using smarter tools

29. It is important for IFAD to strengthen its learning from operations in fragile contexts through shorter learning cycles and more frequent assessment and review by project supervision and implementation support missions. At design, IFAD should continue working with country partners to ensure that realistic, monitorable objectives and outcomes are identified to track project progress.

30. During design and through its support for implementation, IFAD should devote special efforts to identifying monitoring tools such as geospatial mapping, ICT beneficiary feedback and remote sensing technologies, which can facilitate evidence-based decision-making. During implementation, information and communications technologies for development (ICT4D) and digital monitoring and evaluation (M&E) systems have the potential to facilitate the management of operations in fragile contexts, particularly in cases of limited access on the ground in high-risk locations.

31. Given the diversity of fragile contexts, the proposed fragility-sensitive approach for the design process would not be required for every project in fragile situations; rather, it, or parts of it, should be used as and when the fragility assessment suggests there is sufficient uncertainty in the context to justify the additional investment in design. Notwithstanding, enhanced monitoring of context and risk indicators will be required in every fragile context to permit timely adaptation should conditions change significantly.

Strategic partnerships

32. There is scope for IFAD to broaden and deepen strategic partnerships in fragile situations, contributing to development outcomes around the HDP nexus, in coordination with the work of sister agencies, the World Food Programme (WFP) and FAO, other development partners, IFIs, civil society organizations and the private sector. IFAD's aim in working at this nexus is to contribute as much as possible to the positive impact of other actors' humanitarian and peacebuilding efforts on local assets, capabilities and systems that serve rural communities and households by complementing their work with development investments that strengthen these assets and capabilities. IFAD will also consider working to build a fragility partnerships community of practice using its unique position as an IFI and United Nations agency; the aim is to bridge the gap between the MDB Group on Conflict and Fragility and other United Nations actors, particularly the Rome-based agencies (RBAs), and others that are focusing on fragility issues linked with rurality and food systems (in research, for example) to meet common objectives, for example in relation to smallholder farmers and food security.

Box 8
Institutional and territorial strengthening in post-conflict Colombia project

The institutional and territorial strengthening in post-conflict Colombia project showcases the integration of ICT4D in project design by utilizing a mobile phone app for gender and social inclusion training. This approach ensures wider accessibility, improved monitoring and cost-effectiveness. By tailoring the project to specific beneficiary needs, it enhances effectiveness and sustainability in addressing Colombia's post-conflict context.

33. Building on recent and ongoing practices (e.g. the joint regional SD3C programme in the Sahel, where each of the RBAs is leveraging its comparative advantage to support government policy and programming capacity, asset building or rebuilding informed by humanitarian practice and investment in community institutions and climate-resilient agricultural practices), IFAD can identify additional opportunities for joint analysis and country approaches. This includes exploring complementary programming with WFP and FAO in a small group of priority countries with fragile situations. Partnerships with MDBs and RBAs can promote greater access to fragility data and analysis to mitigate costs and foster mutual learning. In the coming months, IFAD will also operationalize its partnership with the United Nations Peacebuilding Fund and identify a group of countries where resources can be jointly deployed, focusing on local rural crisis prevention and women's empowerment. IFAD has recently joined the Global Network Against Food Crises and going forward can explore other key fragility-focused networks and communities of practice at both the country and global levels, always with a focus on cost efficiency and strategic prioritization.[132]

34. Going forward, South-South and Triangular Cooperation (SSTC) will also play an important role for IFAD in the context of a strengthened approach to partnership for improved practice in fragile contexts. The IFAD South-South and Triangular Cooperation Strategy 2022–2027 identifies resilience, fragility and employment among its areas of thematic focus. Operationalizing these areas of focus will entail seeking ways to promote learning across countries with situations of fragility, mainstreaming SSTC with a focus on fragility and interregional initiatives, on one or more of the practical entry points for IFAD's work in these situations and/or on how to effectively operationalize one or more of the eight features of this strengthened approach.

Box 9

How private sector engagement in fragile situations will be enhanced in IFAD13

IFAD actively seeks partnerships with the private sector in fragile situations to address unique challenges and leverage its expertise. Private sector engagement enables IFAD to mobilize additional resources and innovative approaches to support economic activities, create livelihood opportunities, build resilience and enhance the well-being of communities in fragile situations. IFAD's engagement with the private sector in fragile situations will be enhanced in the following ways in IFAD13:

i. Enhanced fragility diagnostics:

- Incorporation of private sector perspectives, data and expertise in fragility assessments.
- Analysis of the private sector's role in driving economic activities and addressing fragility.
- Identification of specific challenges, opportunities and viable investments for private sector engagement.
- Utilization of private sector involvement to inform diagnostic tools, methodologies and business conditions.

ii. **Programming**:

- Leveraging of private sector expertise, resources and innovation for economic activities and livelihood opportunities.
- Collaboration with the private sector in agricultural value chains, rural enterprises and market-based solutions.
- Development of tailored programming to attract investments, foster entrepreneurship and address fragility drivers.
- Partnerships for job creation and the targeting of vulnerable groups, particularly women and youth.
- Filling of gaps left by weak or collapsed public institutions through private sector engagement.
- Strengthening of the social contract, reduction of economic disparities and increased transparency through partnerships.
- Promotion of open competition, knowledge-sharing and skill-building for inclusive and resilient development.

i. Stronger support:

- Creation of mechanisms and platforms for effective private sector engagement and dialogue.
- Provision of targeted support and bridge access to finance, particularly for small and local private sector actors.
- Fostering of an enabling environment through policy dialogue, regulatory reforms and investment facilitation.
- Tapping into remittances, diaspora financing and private sector expertise for additional support.
- Leveraging of private sector involvement in service delivery and improvement of coordination with partners.

[132] Examples include INCAF, as well as MDBs' practice exchange forums on fragility and conflict.

v. **Strategic partnerships:**
- Forging of strategic partnerships with private sector actors to leverage resources, knowledge and networks.
- Engagement in joint initiatives with the private sector to address fragility and promote sustainable development.
- Collaboration on research, innovation and best practices to improve interventions in fragile contexts.
- Strengthening of coordination, information-sharing and collective impact with private sector actors.
- Seek collaboration with external partners and private sector actors to lower costs and enhance efficiency.

Increased expertise and improved capacity

35. **A fragility unit with specific dedicated fragility expertise will be set up in the Operational Policy and Results Division (OPR)** to support operational delivery, policy and coordination and the gathering and sharing of knowledge and lessons across IFAD and with partners along the HDP nexus. Concrete actions include honing IFAD's current diagnostic and risk management tools for fragility situations and developing a realistic cost framework that covers the wide array of fragile situations for efficient planning and budgeting. The experts will advise country teams on aspects of design and implementation in fragile situations and nurture IFAD's partnerships around the HDP nexus. A community of practice on fragility led by the unit and comprised of regional focal points can be a source of advice and support for country teams as part of this enhanced approach. These roles can be complemented with a pool of external experts – individuals and institutions – that can be available as needed to support fragility assessments and provide expertise during design and implementation.

36. Depending on needs, the unit will support the development of **additional training courses to strengthen fragility-relevant skills** in country teams as part of IFAD's Operations Academy curriculum. Potential topics could include: (i) MPPA; (ii) fragility assessment; (iii) crisis sensitivity; (iv) financial management and procurement in fragile situations; and (v) monitoring, evaluation and learning in fragile situations. The development of these training courses is also expected to draw on the expertise of other institutions, including other IFIs (including the MDB network on conflict and fragility, where IFAD is involved in the thematic working groups) and United Nations agencies. Wherever possible, the Fund will pursue joint training activities with these institutions.

37. IFAD will reflect on the experience of this new unit's initial years of work and consider the most appropriate and efficient way to ensure that needed capabilities for effective delivery in fragile contexts are not only developed but maintained over time. In doing so, it will build on the outcomes of the pilot as well as the experience of other members of the community (notably the MDB community of practice) with dedicated teams working on fragility-related challenges and approaches to deliver on the overall mandate of their respective organizations.

Stronger operational guidance

38. **Strengthened IFAD guidance for financial management.** IFAD will continue to carry out financial management assessment and control throughout the project cycle based on the risk-based assurance framework for both fragile and non-fragile contexts. It should deepen this analysis to understand the underlying causes of fragility and how they impact national and local institutions that provide public financial management services and fiduciary assurance. A high level of fragility likely requires acceptance of a higher fiduciary risk appetite and some degree of flexibility in procedures and processes, as well as the agility to swiftly adapt to changes. Based on this analysis, financial management approaches tailored to each country context will be drawn up to provide the best possible support to IFAD's target group and its institutions in the country programme. Sometimes, fragile situations can develop suddenly, and key issues may not have been considered if the project was designed and launched under non-fragile conditions. In such cases, IFAD teams will need to conduct rapid assessments to devise appropriate responses, based on the likely duration of the new circumstances. In situations

where international staff cannot visit project sites, third-party monitoring would be engaged.

Box 10
Collaboration with RBAs in joint programming in Afghanistan

Collaboration with RBAs occurs in the joint programming in Afghanistan for the Arghandab Integrated Water Resources Development Project, leveraging private sector expertise in water resource development. Moreover, the project collaborates with private companies to develop new water-based businesses, generating employment opportunities and income for the Afghan population.

39. **Improved IFAD procurement processes.** IFAD should adopt robust but simplified and adapted procurement procedures in fragile situations. The risk associated with procurement in fragile situations may be substantially higher, for example when it comes to legal and regulatory frameworks, accountability and transparency, capability in public procurement and public procurement processes. As part of its crisis response (COVID-19 and the war in Ukraine), IFAD has developed guidance for simplified procurement procedures in recognition of the specific requirements of fragile situations.[133] It provides agile streamlined procedures to minimize the impact of supply chain disruptions, while ensuring transparency and accountability in the use of public funds. Procurement must also consider the "do no harm" principle. A dedicated "do no harm" analysis will be included in IFAD procurement processes in fragile situations as part of the risk management approach.

40. **IFAD's approach for dealing with de facto governments.** A core principle of IFAD's approach, as noted in section II above, is to stay engaged whenever possible, particularly during times of crisis. This includes periods in which there is a "de facto" government. IFAD has revised its internal guidance note on **dealing with a de facto government** to offer guidance to country teams and management on how to manage ongoing programmes and those under design. It indicates the red lines (i.e. compliance with IFAD policies), as well as how to work with the United Nations and other development partners in the context of a de facto government.

41. **Addressing the security risks of staff and partners.** Staff and partner security risks are a particular area of concern for IFAD and especially so in fragile contexts associated with increased conflict. Some fragile contexts can pose multiple risks – including interpersonal and criminal violence, sexual violence or the deliberate targeting of development project assets and personnel. IFAD continues to draw on advice and technical support from key partners – other IFIs and especially the United Nations Department for Safety and Security (UNDSS) – regarding staff and partner security. While decision-making (e.g. around acceptable risks in missions and field presence) will always remain with IFAD country directors, staff will need to seek guidance from UNDSS on insecurity and threat levels and the required mitigation measures. IFAD will ensure that staff have access to and appropriate training on all the safety and security equipment required for safe operation in the context.

Operational costs of IFAD's updated approach to fragility

42. Implementation of IFAD's updated approach to fragility will require additional resources, some of them for one-off costs (e.g. to update operational systems or

[133] IFAD, 2023. Simplified Project Procurement Procedures for Fragile and Conflict Affected Situations: Guidance Note for IFAD Borrowers and IFAD Staff.

design training modules) and others for increased marginal recurrent costs on top of the resources currently allocated for activities such as enhanced fragility assessments. Incremental costs vary widely, depending on context and type of fragility. Wherever possible, IFAD will share analyses and partner with other agencies to reduce costs. Notwithstanding, as the Fund already works in fragile settings, many of these costs are already built into IFAD's programme budgets; however, some will need additional investment.

43. Cost drivers could include the following: (i) enhanced fragility assessments at COSOP/CSN; (ii) enhanced fragility assessments at design, including institutional capacity assessments, enhanced IPRM and, depending on the context, additional security costs in active conflict; (iii) SECAP studies (partial to full ESCMF, depending on the degree of social and climate fragility); (iv) project supervision, including third-party monitoring; (v) fragility unit; and (vi) staff training. The development of strong partnerships is expected to mitigate cost increases in at least some of these areas, and efficiency and cost-effectiveness considerations can and should be pursued to guide the definition of specific actions to take under this updated approach.

44. The revised fragility assessment will likely require some additional resources. While a robust analysis and deeper understanding of these costs are needed for IFAD-specific investments, **incremental** costs over and above those already covered are estimated to range from US$15,000 to US$40,000 per COSOP; from US$15,000 to US$50,000 per project design; from US$25,000 to US$50,000 for SECAP, and from US$15,000 to US$50,000 for project supervision, depending on the type and extent of fragility, as well as the availability of data from development partners. Some of these costs are already built into annual programme budgets. Eighty per cent of cases fall within the minimum range.

45. Project design and supervision in fragile situations will also entail incremental costs in certain situations for contracting additional experts to design project interventions to address drivers of fragility (i.e. weak institutions, social inequalities and climate impact). However, the incremental costs will likely vary widely, as they depend on the context, such as the drivers and extent of fragility. They will also depend on factors such as cofinancing arrangements. There are examples where most design and supervision costs have been absorbed by partner IFIs. In situations where IFAD needs to contract service providers for third-party monitoring, these costs would also be incremental.

46. The new fragility unit embedded in OPR in the Programme Management Department, whose functions are described above, will also have its own costs, which, at least in the initial years, will be covered by supplementary funds and secondments (initially for two people), after which the experience will be assessed to enable IFAD to devise an appropriate way forward to maintain the services and capabilities enabled by the unit. A community of practice on fragility, led by the unit and comprised of regional focal points, would be a source of support for country teams under this enhanced approach. Furthermore, the unit will develop a more nuanced understanding of costs and additional sources of funding, such as the Peacebuilding Fund. Based on a better understanding of costs, IFAD will be better able to resource project costs in fragile contexts.

Leveraging new sources of finance to raise ambition and heighten impact in fragile situations

47. In the coming years, IFAD's ambition to double its impact in a world where poverty is increasingly concentrated in fragile contexts requires it to aspire to heighten its impact in these contexts as well. As an assembler of finance, IFAD has the opportunity to leverage new sources of finance linked to specific dimensions of fragility, notably limited capacity to withstand climate shocks and high exposure to such shocks. In addition, sources of finance devoted to humanitarian and

peacebuilding efforts can be leveraged in situations of clear complementarity with IFAD's specific mandate and focus, as demonstrated by IFAD's existing partnership with the Peacebuilding Fund. Depending on the context, private financial flows, including remittances and diaspora investments, can also be leveraged for synergistic impact, and here, IFAD can take advantage of its hosting of the Financing Facility for Remittances and the Private Sector Financing Programme's convening and investment capabilities. IFAD also has a number of financing mechanisms financed with supplementary funds that focus on specific aspects of the consequences of fragility, for example, FARMS – the Facility for Refugees, Migrants, Forced Displacement and Rural Stability – and the Crisis Response Initiative, which are also designed to leverage crisis response financing to complement medium-to- longer-term resilience investments financed through the IFAD portfolio. Going forward, and guided by its Member States, IFAD may leverage these experiences to further diversify its financial instruments to strengthen its capacity to deliver investments across different stages of fragility within the scope of its mandate. Given the proven utility of grant funds in many fragile situations, the interest of Member States and other partners in providing dedicated funds for these purposes and the high probability of future needs, it may be advantageous for IFAD to establish a more permanent mechanism – a standing trust fund with specific windows – that could be used to meet these demands when circumstances permit.

Timeline and initial activities

48. Implementation of this updated operational approach will begin in 2023 and continue into IFAD13, beginning with the establishment of the fragility unit. Establishing this unit will enable progress to be made on the remaining features of this approach, including:

(i) In close consultation with all relevant departments and divisions, the development of updated templates and guidelines for **fragility assessments at the COSOP level,** scoping opportunities for partnerships to conduct fragility assessments or leverage data and analytics from others (e.g. the World Bank, WFP) or conduct joint fragility assessments;

(ii) Development of a **new template for fragility assessments at the project design level;**

(iii) Design and coordination of **a concise, fit-for-purpose internal cost assessment agenda** to unpack the different incremental costs or savings associated with operating more effectively in different types of fragile situations and guide decisions on operational investments and the strengthening of different aspects of the proposed programmatic approach (e.g. conflict assessments, contingency budgeting, third-party implementation and greater use of ICTs for targeting, supervision and monitoring);

(iv) **Mapping and prioritization of key ongoing and potential partnerships** aligned with the IFAD partnership strategy and inspired by the pursuit of efficiency and cost-effectiveness that can strengthen IFAD's operational delivery to promote rural resilience in fragile situations, with clear recommendations for actions where formalization of partnership in specific areas (e.g. fragility assessment or joint programming) is needed;

(v) Identification of **existing operational staff development tools and priority gaps** to be filled to strengthen the capacity of staff both in the field and at headquarters to operate in fragile contexts and service programmes targeting fragile contexts, with a view to launching new training and capacity-building activities, as appropriate.

(vi) Identification, in close collaboration with all relevant departments, of **priority areas for adapting internal systems and processes as listed above**, especially in procurement, financial management, third-party implementation and project budget categorization and allocation, and of priority steps to be taken to address these areas in IFAD13.

49. The following table summarizes the main differences between the current and updated operational approach.

Table 1
How key elements will be enhanced in IFAD13

Key Elements	***Now***	***IFAD13 enhanced***
Principles of engagement	• No specific principles.	• Four principles of engagement: (i) build resilience; (ii) focus on prevention; (iii) do no harm; and (iv) remain engaged.
Entry points	• Strengthening local institutions and communities for effective local governance and service delivery. • Increasing food and nutrition security through enhanced food systems. • Fostering sustainable natural resource management, including disaster preparedness and climate adaptation. • Boosting women's role in building resilient communities.	• The same entry points are retained.
Diagnostics	• Fragility assessments required for all countries on the Harmonized List of Fragile Situations. • Fragility assessments inform country strategies (COSOP/CSN) only in terms of phasing, risks, goals, partnerships, financing, and implementation arrangements – including only four questions. • Use of analysis by governments and other development partners in fragility assessments. • Financial management assessment and control throughout the project cycle, based on the risk-based	• A comprehensive fragility assessment that captures the root causes and complexity of fragility in situations deemed fragile. • In-depth analyses of the different dimensions: political, institutional, social, economic, security, and environmental factors of fragility to be included in country strategies and project designs. • Tailored targeting and social inclusion in fragility assessments. • Access to fragility data from partner agencies to conduct analysis. • Inclusion of less complex designs, contingency plans,

Key Elements	*Now*	*IFAD13 enhanced*
	assurance framework for both fragile and non-fragile contexts.	multiphased programming and crisis and disaster risk reduction as a (sub)component. • Deeper analysis of the underlying causes of fragility and how they impact relevant national and local institutions providing public financial management services and fiduciary assurance.
Programming	• Standard design approach. • Strengthening resilience as an explicit objective of country strategies in fragile situations. • Focus on selected entry points with demonstrated effectiveness in addressing fragility and building resilience, institution-building, food security, and natural resource management.	• Fragility-sensitive programming: Adoption of a flexible adaptive approach to project design and implementation in fragile situations, including less-complex designs, and contingency plans. • Adoption of contingency plans to respond swiftly to changing contexts by incorporating crisis and disaster risk reduction (sub)components into programming, plans for worst-case scenarios and speedy action. • Implementation of MPPAs to build the capacity of local institutions and resilience to address weak local capacities, ensure prudent financial management and procurement processes and deal with de facto governments. • Exploration of opportunities to collaborate with the private sector in agriculture, rural enterprise, and market-based solutions.
Stronger support	• Fragility assessments inform project designs in fragile situations, including detailed integrated risk frameworks. • Use of third-party implementation in countries with weak institutions or government involvement in conflicts. • Consideration of project restructuring and additional financing for ongoing projects in response to crises.	• Creation of a fragility unit with dedicated experts to support operational delivery, policy coordination and knowledge-sharing. • Development of specific operational guidance tailored to working in fragile situations. • Effective management of third-party implementation arrangements. • Customized training for staff.

Key Elements	*Now*	*IFAD13 enhanced*
	• Use of Faster Implementation of Project Start-up instruments to accelerate project start-up and improve implementation readiness. • Standard procedures for M&E. • Standard procurement procedures.	• Improved learning from results, systematic assessments and the use of ICT tools. • Expanded use of ICT4D and digital M&E systems. • Simplified but rigorous adapted procurement procedures in fragile situations.
Strategic partnerships	• A focus on fewer, more strategic partnerships for a coordinated and coherent approach to fragility. • Engagement with governments and partners to build an enabling legal and policy framework for sustainable natural resource management.	• HDP nexus: Broadened and deepened partnerships with actors in the nexus (WFP, FAO, IFIs, civil society and private sector). • Promotion of joint planning, analysis and programming to address interconnected challenges. • SSTC will also play a role in strengthening partnerships for improved practice. • Strategic partnerships through networks (GNAFC, INCAF and MDBs) and exploration of cofinancing, joint programming, and joint advocacy opportunities.

IV. Other organizations' approaches to fragility

50. The **World Bank's approach**, defined in the World Bank Group's Strategy for Fragility, Conflict and Violence 2020-2025, starts with the data showing the concentration of poverty in fragile situations and notes that preventing and mitigating fragility, conflict and violence will be key to progress on the Sustainable Development Goals. It commits to scaling the type and volume of financial support to fragile contexts and highlights the key role of the private sector. The World Bank highlights four pillars of its approach:

- Preventing conflict and interpersonal violence – by addressing their drivers, including climate change, gender inequalities, discrimination, exclusion, grievances and injustice;
- Remaining engaged during conflict and crisis – to preserve development and build resilience;
- Helping countries transition out of fragility – by building the social contract and the private sector;
- Mitigating the spillover of fragility, conflict and violence – by dealing with the cross-border effects.

51. The strategy also includes a series of measures to operationalize the strategy across four domains:

- Policies, processes and practices - including measures to improve flexibility, monitoring and working in humanitarian crises;

- Programming – including better analysis (fragility assessments), linking programming to analysis, applying conflict filters and peace lenses, systematizing conflict sensitivity;
- Partnerships – strengthening partnerships with humanitarian actors, other MDBs, regional organizations and civil society organizations;
- Personnel – including additional staff in FCS, incentives for staff to work in FCS, enhanced learning and support for staff in FCS.

52. The **African Development Bank (AfDB)** employs an approach broadly similar to that of the World Bank, as defined in the African Development Bank Group's Strategy for Addressing Fragility and Building Resilience in Africa 2022-2026. It starts with a poverty-focused diagnostic similar to that of the World Bank and highlights fragility as the condition where countries are subject to pressures that threaten to overwhelm their capacity to manage them, creating the risk of instability. It notes that such states may be facing deficits in authority, legitimacy or capacity, and that each situation is unique, requiring distinct responses. The approach sets out three interconnected priorities:

- Strengthening institutional capacity – focused on core economic and financial government functions;
- Building resilient societies – through infrastructure investments in energy, transport, water and sanitation and social and rural infrastructure (the AfDB's comparative advantage);
- Catalysing private investment – and job creation, by improving the business environment, value chains and skills, including those of women and youth.

53. It also includes six guiding principles for implementation:

- Prevention – use fragility assessments to anticipate risks and identify opportunities to build resilience;
- Selectivity – prioritize the areas that make the greatest contribution to resilience and cross-cutting commitments (e.g. on gender, youth and climate change);
- Patience – provide long-term support and remain engaged during instability;
- Do no harm – ensure conflict sensitivity and environmental and social safeguards;
- Ownership – work with governments, local and regional parties and non-state actors;
- Partnerships – with development and humanitarian partners – including the HDP nexus.

54. The **World Food Programme** Strategic Plan 2022-25 highlights WFP's role in addressing climate change and meeting acute humanitarian needs in food security in many fragile situations. FAO published Operationalizing Pathways to Sustaining Peace in the Context of Agenda 2030 – A how-to guide in 2022. It sets out commitments to address fragility, ranging from guidance on natural resource management and strengthening conflict resolution mechanisms to supporting more inclusive decision-making and maintaining the viability of agricultural livelihoods.

Terms and conditions of concessional partner loans

[Placeholder – Updated annex will be included in the version of the report submitted to the Third Session of the IFAD13 Consultation. The only expected change, compared to the version included in the IFAD13 Business Model and Financial Framework paper (IFAD13/2/R.2), is the inclusion of the calculated IFAD13 CPL discount rates. Data required to calculate the final IFAD13 CPL discount rates will be available after 30 September 2023.]

IFAD13/3/R.2

Technical note on early encashment of core replenishment contributions

1. The mechanism for early encashment of core replenishment contributions was introduced in IFAD12.
2. Following the amendment of the Agreement Establishing IFAD in February 2021, the discount or credit generated by early encashment became eligible for the accrual of contribution votes.[134]
3. For IFAD13, the mechanism will remain unchanged, as described in this annex.
4. Generally, IFAD's Member States pay the full nominal amount of their core replenishment contributions, as set forth in their pledge or an instrument of contribution, within three years. The schedule typically foresees the following instalments: year one: 30 per cent of full nominal; year two: 35 per cent of full nominal; year three: 35 per cent of full nominal amount.
5. Starting from the baseline of IFAD's standard encashment schedule, and in line with the practices of other IFIs, Member States will have the option to pay their pledge based on an accelerated encashment schedule.
6. The discounted amount is equal to the net present value (NPV) of such accelerated schedule calculated at a discount rate established for the replenishment cycle.
7. Considering the nature of core contributions (i.e. equity), and given that the proceeds of early encashment will be invested in the liquidity portfolio, the reference discount rate will be linked to the estimated liquidity portfolio investment return so as not to endanger IFAD's financial sustainability. Should the investment return be a negative rate, for the purpose of this exercise it will be assumed at zero and no discount will be generated for early encashment of contributions.
8. The IFAD13 discount rate for early encashment of contributions is set at 0.45 per cent per annum, which represents the estimated yearly investment return on IFAD's liquidity portfolio.[135]
9. Figure 1 presents an example of an early encashment where the Member State pays the amount of US$99.53 million, that is the NPV of the full nominal amount of the pledge of US$100.00 million. The full nominal amount of the core contribution will be counted towards the replenishment target, and voting rights will be attributed in relation to the full nominal amount (pledge or instrument of contribution) used in calculating the discount.
10. Should the Member State pay more than the NPV of the standard encashment schedule, the Member State will accrue a credit against the difference (i.e. against the NPV gain). The credit will be allocated first towards the Member State's outstanding contribution arrears from previous replenishments, if any. If no contribution arrears are attributable to the Member State, such amount will be allocated as an additional core contribution towards the current replenishment target, and voting rights will be attributed in relation to such credit.

[134] Specifically, article 6, section 3(b) of the Agreement Establishing IFAD, as amended, states that "the grant element of a concessional partner loan and the discount or the credit generated from the early encashment of contributions shall be considered as "paid contributions" and contributions votes shall be distributed accordingly".

[135] Based on reported investment portfolio absolute return for 2022.

Figure 1
Early encashment mechanism and timeline based on a sample core pledge of US$100 million and early encashment of NPV of US$99.53 million in one lump sum in year 1

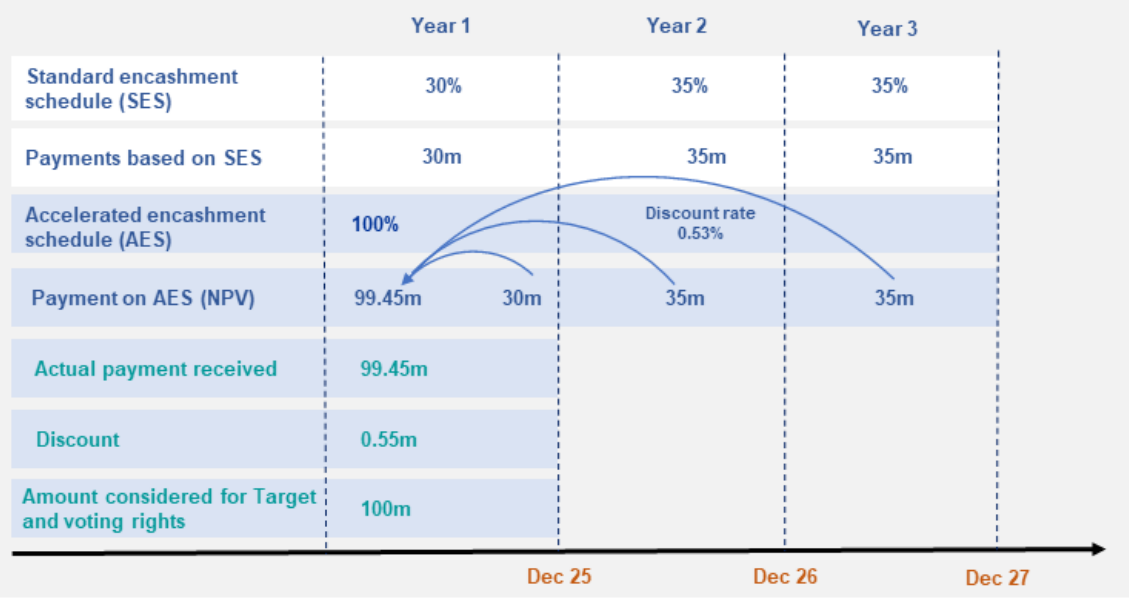

11. Figure 2 presents an example of an early encashment and a credit. The NPV would have been US$99.53 million but the Member State pays US$100.00 million. This generates a credit of US$0.47 million.

Figure 2
Early encashment mechanism and timeline, based on a sample core pledge of US$100 million and early encashment of US$100 million in one lump sum in year 1

12. The reference discount rate will apply to all IFAD13 core contributions equal to or above the floor of US$10 million that are encashed in accordance with the requirements of this technical note. This floor is introduced in recognition of the very low discount that would result from lower contribution amounts and the high transaction costs for both IFAD and the Member States independently of the contribution amount.

13. The schedule of encashment of contributions has implications for IFAD's liquidity and resource base. Therefore, Member States wishing to avail themselves of the early encashment option must communicate the exact accelerated schedule when pledging or, at the latest, when depositing the instrument of contribution. Deposits of promissory notes or letters of credit will not generate a discount.

Additional climate contributions

[Placeholder – An updated ACC annex will be included in the version of the report submitted to the third session of the IFAD13 Consultation, taking into consideration feedback received through the Member States Interactive Platform on the version posted following the second session[136].]

[136] https://webapps.ifad.org/members/repl/13/2/docs/Add-2-Rev-1.pdf.

IFAD13/3/R.2

Exchange rates for IFAD13

[Placeholder – The IFAD13 exchange rates will be published as an addendum in advance of the third session, once the reference period of April-September 2023 has ended and the official IFAD13 exchange rates have been calculated]

IFAD13/3/R.2

Draft Resolution on the Thirteenth Replenishment of IFAD's Resources

[Placeholder]

Pledging guidelines and Members' contribution pledges to IFAD13

I. Overview

1. This annex provides guidance on the pledging process for IFAD13 and records Members' contribution pledges. Pledges received are recorded in appendix III of this annex.

2. During the IFAD13 period, the Fund shall accept additional contributions from Member States in the form of core contributions, additional climate contributions (ACCs), the grant element of concessional partner loans (CPLs) and the discount or credit generated from early encashment of core contributions. Member States are also encouraged to provide supplementary funds to support other initiatives within IFAD's broader programme of work, but only after maximizing their replenishment contributions.

II. Making a pledge

3. A pledge is the communication of a Member's intention to contribute to IFAD's replenishment. Pledges may be communicated in writing by an authorized representative of a Member State or verbally announced at the Fund's Governing Council, Executive Board or Replenishment Consultation sessions, or in another meeting, if witnessed and documented by two senior officials of the Fund.

4. Members are invited to formally announce their IFAD13 pledges at the main pledging session to be held during the fourth session of the IFAD13 Consultation in Paris on 14-15 December, or at another time – preferably no later than the last day of the six-month period following the adoption of the IFAD13 Resolution. Early pledges are encouraged to help build positive momentum for IFAD13.

5. For IFAD13, Member States are encouraged to pledge the following contributions to the Fund:

   (i) **Core contributions**. These yield contribution voting rights and constitute the majority of the Fund's resources. Core contributions remain IFAD's preferred option for replenishment contributions, as they ensure the long-term sustainability of the Fund and form the core of IFAD's governance. Pledges for core contributions should be followed by submission of an instrument of contribution (IOC) or direct cash payment.

   (ii) **Additional climate contributions.** ACCs are established for the first time in IFAD13 as an additional means of contributing to the Fund's core resources but with the assurance that 100 per cent of the funds will be used to support climate-related investments eligible to be considered climate finance in line with the multilateral development bank methodology. ACCs shall be made in accordance with the conditions for contributing and modalities for use of ACCs provided in the note annexed to the IFAD13 Report.

   (iii) **Concessional partner loan.** A CPL is a loan provided by a Member State or state-supported institution that includes a grant element for the benefit of the Fund. For IFAD13, CPLs will be provided in accordance with the terms of the CPL Framework included in annex V of this report and approved by the Governing Council. The term "state-supported institution" includes any state-owned or state-controlled enterprise or development finance institution of a Member State with the exception of multilateral institutions. Only the grant element of the CPL shall be considered a contribution to the replenishment and therefore eligible for voting rights. The grant element of the CPL will be calculated using the discount rates determined for IFAD13 in accordance with the agreed formula and provided in annex V of this report. Member States

providing CPLs (directly or through a state-supported institution) will be expected to provide core contributions equal to at least 80 per cent of a minimum grant contribution benchmark and target a total grant equivalent contribution (which includes a core contribution and the grant element of the CPL) to at least their minimum grant contribution benchmark. The minimum grant contribution benchmark will be equal to 100 per cent of the average core contribution in local currency of the preceding two replenishment periods (for IFAD13, it would be the average of IFAD12 and IFAD11 contributions). Other types of contributions, such as additional climate contributions, do not count towards meeting the grant contribution benchmark. In accordance with the CPL Framework, only CPLs of US$20 million or more will be accepted. The grant component of the CPL yields voting rights in the equivalent amount. The full amount of funds provided in the form of a CPL are allocated to IFAD's recipient countries through the performance-based allocation system as part of IFAD's core resources.

6. All donors considering CPLs are kindly requested to discuss the details of such loans with Management in advance of the pledging session to ensure that the loans meet the agreed-upon criteria. Additional information on pledging for CPLs is provided in appendix II of this annex.

7. Member States are also encouraged to provide supplementary funds and other kinds of contributions to support IFAD's broader programme of work, but only after maximizing their replenishment contributions. These other forms of contribution do not yield voting rights and will not count towards the IFAD13 replenishment target.

8. **Special contributions.** During the replenishment period, the Executive Board may accept, on behalf of the Fund, contributions to the resources of the Fund from non-Member States or other sources (special contributions).

9. **Debt Sustainability Framework (DSF).** IFAD has established a pre-funded mechanism under which financing for countries eligible to receive grants is based on upfront commitments to ensure full reimbursement of all approved DSF projects up to the end of IFAD11 and to secure upfront financing for new grants. Member States' core contributions will be used both to compensate for past DSF and finance new obligations. For Member States with outstanding DSF compensation under IFAD10 and IFAD11, such compensation shall be deducted from their IFAD13 contributions, in accordance with the relevant replenishment resolutions.

10. **Denomination of contributions and exchange rates**. In line with the IFAD13 Resolution, Member States shall denominate their contributions in: (a) special drawing rights (SDR); (b) a currency used for the valuation of the SDR; or (c) the currency of the contributing Member if such currency is freely convertible and the Member did not experience an inflation rate in excess of 10 per cent per annum on average in the period from 1 January 2021 to 31 December 2022, as determined by the Fund.

11. As for the exchange rate to be applied, the commitments and pledges made shall be valued on the basis of the average month-end exchange rate of the International Monetary Fund over the six-month period preceding the adoption of IFAD13 Resolution (1 April to 30 September 2023) between the currencies to be converted into United States dollars, rounded to the fourth decimal point. The exchange rates to be applied in IFAD13 are provided in annex VIII.

12. **New votes**. New replenishment votes shall be created in respect of core contributions, ACCs, the discount or credit generated from early encashment of core contributions and the grant element of any CPL provided under the Thirteenth Replenishment, in accordance with the terms of the IFAD13 Resolution. Votes are allocated only upon payment of contributions.

13. **Instrument of contribution**. Pledges are non-binding and should therefore be supported by either an IOC or a direct payment in full from a Member State. An IOC specifies the amount of a Member State's contribution under the terms and conditions of the replenishment resolution and is legally binding. The IOC also specifies the terms of contribution (category of contribution, form of payment, contingency of contributions, if applicable and number of instalments and timetable).

14. The deposit of Member States' instruments of contribution is important for triggering the effectiveness of the replenishment. Replenishment effectiveness is only reached when the aggregate United States dollar equivalent amount of IOCs deposited with, or payments received by, the Fund represents at least 50 per cent of the pledges received as of six months after the adoption of the IFAD13 Resolution. The resources under any given replenishment become available for commitment only when the replenishment becomes effective.

15. For further information on contributing to the Thirteenth Replenishment of IFAD's Resources, contact Ronald Hartman, Director, Global Engagement, Partnership and Resource Mobilization Division (r.hartman@ifad.org) or IFAD's replenishment team (replenishment@ifad.org).

Draft pledge letter

Mr President,

I am pleased to inform you that the Government of [name of country] intends to make a contribution to the Thirteenth Replenishment of IFAD's Resources (IFAD13):

Contribution

The contribution will be (delete if not applicable):

- A core contribution of:
  [*amount in US$ or other currency*]
- An additional climate contribution of:
  [*amount in US$ or other currency]*

Payment

It is our intention to (delete as appropriate) [make a single upfront payment][make separate upfront payments for each type of contribution][submit an instrument of contribution confirming the amount of the contributions, the form of payment, and the number of instalments and timetable.]

Concessional partner loan (delete if not applicable)

The Government of [*name of country*] also intends to provide a concessional partner loan in the amount of [*US$ or other currency*]. Details are provided in the attached CPL pledging form.

Yours sincerely,

Pledging of concessional partner loans

1. **Pledging for concessional partner loans**. In order to facilitate the swift and accurate recording of CPLs, donors intending to make verbal pledges of CPLs are asked to also complete the pledging form for CPLs (see below).

2. Donors are encouraged to provide Management with a copy of the completed pledging form **before** the meeting in which the pledge is made, especially if a custom encashment schedule is required. The draft pledging form will remain strictly confidential until announced by the donor. Donors may also present a copy of the completed pledging form at the session. Donors and IFAD Management will need to verify all CPL pledges before the session ends and confirm whether they are aligned with the CPL Framework. A Member providing a CPL is required to deposit its IOC for the amount of its core contribution before entering into a CPL agreement with IFAD.

3. Donors are asked to announce their CPL pledges following these guidelines and the sample form for a CPL pledge provided below:

   (i) **CPL currency:** Please indicate the currency of the CPL. IFAD will primarily accept CPLs in SDR, United States dollar and euro, which match denomination currency of IFAD's loans. Alternatively, CPLs in other SDR basket currencies (Japanese yen, British pound and Chinese renminbi) or any other currencies will be considered, subject to IFAD's assessed ability to swap those loans into United States dollar or euro. The SDR equivalent will be based on the reference exchange rate for IFAD13.

   (ii) **CPL amount:** Please indicate the total amount of the CPL in the chosen currency.

   (iii) **CPL grace period and maturity:** There are two possible options for donors. Donors can select a CPL with: (i) a 5-year grace period and 25-year maturity (5-25); or (ii) a 10-year grace period and 40-year maturity (10-40).

   (iv) **CPL coupon/interest rate** (in loan currency): Please indicate the CPL interest rate in loan currency.[137]

   (v) **CPL drawdown period**: Please indicate the number of years over which the CPL will be drawn down (one, two or three years).

4. If further assistance is needed in calculating CPL pledges, please contact IFAD's replenishment team (replenishment@ifad.org).

[137] If the CPL coupon rate is higher than the maximum coupon rate specified in the CPL Framework, the donor's grant contributions will need to include sufficient additional resources beyond the 80 per cent minimum defined by the Framework to: lower the coupon rate on the CPL; or provide a larger loan size if the maximum CPL rate under the Framework is negative in the currency of the CPL.

International Fund for Agricultural Development

IFAD13 pledging form for a concessional partner loan (CPL)

only to be completed if applicable

1. **CPL currency**	*Enter currency*
2. **CPL amount**	*Enter amount (in millions)*
3. **CPL grace period and maturity**	*Enter either 5-25 or 10-40*
4. **CPL coupon/interest rate in CPL currency***	*Enter rate*
5. **CPL drawdown period in years**	*Enter 1, 2 or 3 years*

* If the CPL coupon rate is higher than the maximum coupon rate specified in the CPL Framework, please indicate the arrangements made to meet the Framework (e.g. additional grant resources to lower the coupon rate or a larger loan size if the maximum CPL rate under the Framework is negative in the currency of the CPL). Management will confirm whether the arrangements are aligned with the CPL Framework.

IFAD13/3/R.2

Pledges to IFAD13 as at 12 September 2023

1. The status of pledges received for the Thirteenth Replenishment of IFAD's Resources (IFAD13) as at 28 June 2023 is submitted for the information of the Consultation. The status of IFAD13 pledges will be updated periodically and posted on the Member States Interactive Platform. It will also be updated at the Governing Council session in February 2024 to reflect additional pledges announced/received up to that point.

2. The total United States dollar value of pledges received will be included in the table once the official IFAD13 exchange rates are available (in October 2023, after the April-September 2023 reference period).

Table 1
IFAD13 pledges received as at 12 September 2023*

	IFAD13			*IFAD12*		
Member State	*Currency of pledge*	*Total in currency of pledge*	*Total pledges in US$***	*Currency of pledge*	*Total in currency of pledge*	*Total pledges in US$*
Cambodia	USD	1 000 000		USD	600 000	600 000
Côte d'Ivoire	USD	1 000 000		USD	216 633	216 633
Democratic Republic of the Congo	USD	500 000		USD	500 000	500 000
Niger	XOF	100 000 000		XOF	100 000 000	174 356
South Sudan	USD	100 000		USD	50 000	50 000
Tajikistan	USD	10 000		USD	3 000	3 000
Total (US$)						**1 543 989**

* It is recognized that certain pledges in the table may be subject to clearance processes.
** Amounts in US$ will be included for all pledges once the IFAD13 exchange rates have been defined.